وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

القسم: العلوم الإنسانية

الشعبة: تاريخ

التنظيمات و الصراع الديني في بلاد الشام خلال النصف الثاني من القرن 19م "الدروز و الموارنة نموذجا"

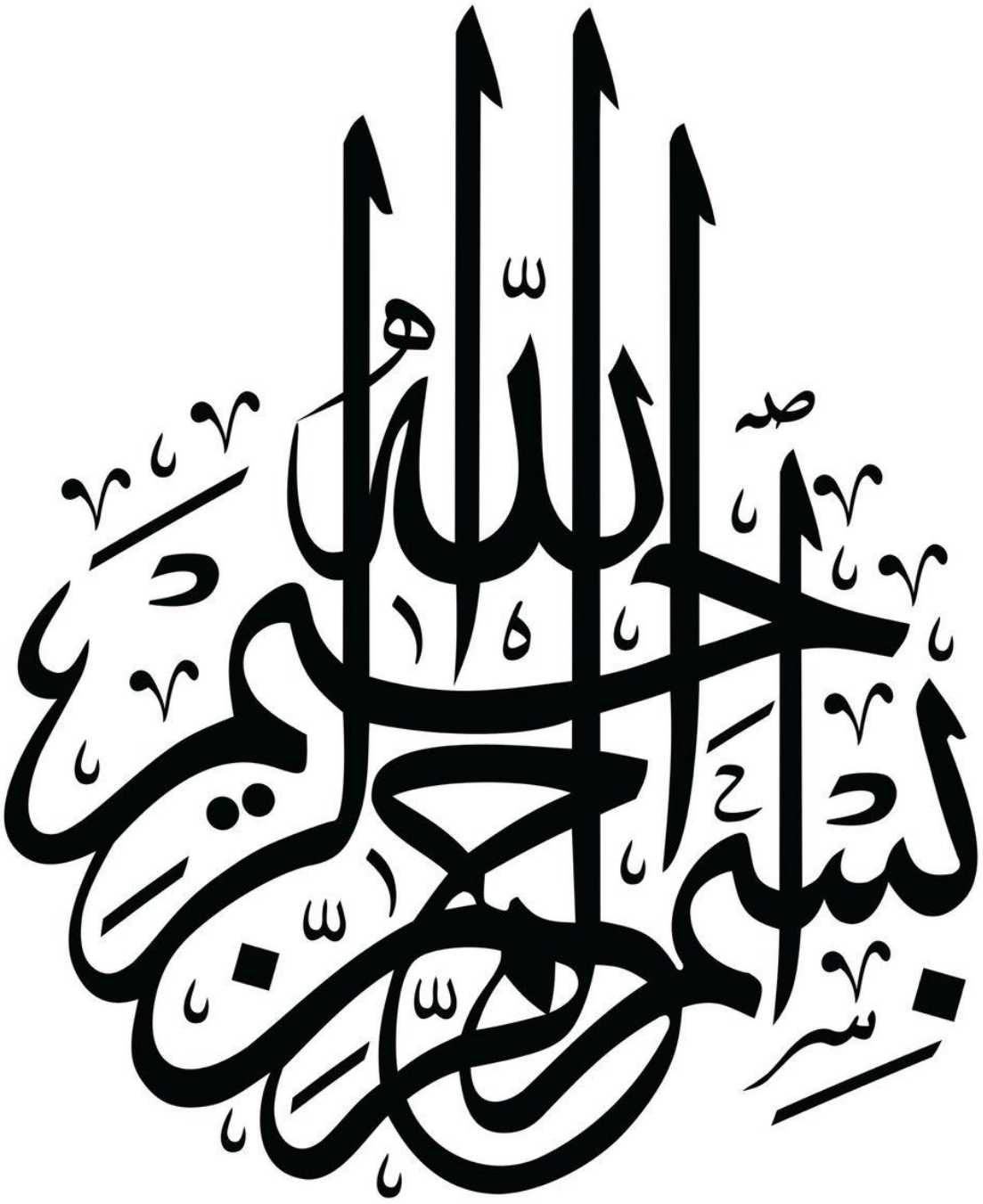
مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر

في تخصص الدولة العثمانية 1453-1924م

إعداد الطالبتين:
دليلة معيوف
سومية مصلى

إشراف:
د. عبد الرزاق تومیات

السنة الجامعية: 1441/1440هـ/2020/2019م


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر و تقدير



نشكر و نحمد الله سبحانه و تعالى على إنعامه علينا بالإرادة و العزيمة و الصبر على توفيقه لنا لإنجاز و إتمام هذا العمل خدمة للتربية و التعليم " ربنا لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم".

و بكلمة صادقة نابعة من أعماقنا و تقدير عميق نتوجه و نتقدم بشكرنا الجزيل و الخالص للأستاذ المشرف **تومیات عبد الرزاق** الذي وقف معنا مسخرا لنا وقته و جهده للإشراف على هذا البحث و لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته و لما قدمه لنا من دعم و مساعدة في إنجاز هذه المذكرة.

كما نتفضل بعميق الشكر و التقدير و العرفان لكل الأساتذة الذين زودونا بالمعارف و المعلومات القيمة و الكافية لتسهيل مهمتنا، و على المجهودات التي بذلوها في تكويننا و توجيهنا على توصياتهم لنا و كلهم عازمون على إفادتنا بالمعلومات التي ستكون لنا سندا في الميدان، كما نشكر كل من ساهم و ساعدنا بالكثير أو القليل من قريب أو بعيد و من مدنا بيد العون و لو بحرف

إلى كل هؤلاء بارك الله فيكم و جزاكم خيرا

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا و ما كنا لنهتدي له لولا فضله، حمدا كثيرا.

أهدي هذا العمل إلى:

إلى من سهرت الليالي لتنير دربي و كان دعاؤها سر نجاحي و توفيقي، إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها

أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من علمني مبادئ الحياة و رباني على الصبر و الثبات و سعى و شقى للأنعم بالراحة و الهناء

أبي العزيز حفظه الله لنا

إلى من هم سندي في الحياة و مخزن ذكرياتي أخواتي و أخي الغالي

إلى خطيبي العزيز وكل عائلته

إلى من قاسمتني جهد إنجاز هذه المذكرة **سومية**

إلى صديقاتي العزيزات اللاتي لم تبخلن علي بالمساعدة

إلى كل من لم تحملهم مذكرتي و حملتهم ذاكرتي

دليلة

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله و الصلاة و السلام على سيدنا المبعوث بالآيات البينات و الذين اتبعوا سنته و اهتدوا بهديه إلى يوم الدين و أزواجه الطاهرات أما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

نور القلوب و سيد الوجود سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من غمرتني بعطفها و حنانها و أنارت لي درب حياتي، إلى أعذب كلمة و أغلى هبة، إلى من سهرت الليالي لأجلي، إلى من فرحت لفرحي و حزنت لأحزاني، إلى من أوصلتني إلى هذا بفضل دعواتها، إلى مثالي الأعلى في الحياة

أمي الغالية

إلى **أبي العزيز** الذي كان و مازال سندا لي، و قدم لي الدعم المادي و المعنوي و غمرني بحبه و حنانه و كرمه.

إلى اللآلئ الذهبية و القلوب الحنونة، إلى أختي الكبرى **أمينة** التي لم تبخل علي بنصائحها القيمة و غمرتني بعطفها و حنانها، و إلى زوجها الكريم و الأخ المثالي **نصر الدين**.

إلى صديقاتي: **نصيرة، هدى، مليكة، فلة، حدة، فاطمة الزهرة**.

و إلى عمتي و ابنتها فوزية و زوجها و صارة الذين ساعدوني كثيرا و لم يبخلوا علي في إرشادهم لي.

كما أهدي عملي هذا إلى أختي **حياة** و إلى الأخ النصوح و الطيب **أيوب**، إلى أرق و أعطر وردات العائلة و هن: بشرى، نورهان، إكرام، محمد، آدم، زكريا و عبد الرحمان.

إلى شمعة الحياة و نور العيون، إلى جدي الحنون عبد الرحمن، و جدتي شريفة مزاري و كل أخوالي و عائلاتهم، و إلى خالاتي، و أعمامي و عماتي.

إلى كل من عائلة: مصلى، بن شطاح، بلي

سومية

قائمة المختصرات:

الرمز	الجملة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
مر	مراجعة
تق	تقديم
مج	مجلد
ط	طبعة
ج	الجزء
د. ب. ن	دون بلد النشر
د. د. ن	دون دار النشر
د. ت	دون تاريخ

المقدمة

شهد العالم الإسلامي في القرن 14م ظهور الدولة العثمانية التي استمر حكمها مدة ستة قرون في ثلاث قارات، كانت البداية في آسيا ثم أوروبا وإفريقيا، و بلغت أقصى قوة لها مع السلطان سليمان القانوني (1520- 1566م)، الذي سمي عصره بالذهبي، لكن مع نهاية القرن 17م و بداية القرن 18م أخذت في الضعف والانحدار في مختلف جوانبها و هذا راجع لعدة عوامل، منها تولي سلاطين صغار السن الحكم، و تدخل نساء القصر في الحكم، و توجه الجيش الانكشاري نحو الحياة الاجتماعية و العمل في التجارة، مما جعل الدولة تنهزم أمام القوات الأوروبية التي كانت في أوج تطورها حيث عرفت الثورة الصناعية و التقدم في مختلف المجالات مع نهاية القرن 18م.

نتيجة للتطور الحاصل في هذه الدول قام سلاطين الدولة بتبني فكرة الإصلاح منذ القرن 17م، و كان أول إصلاح خاص بالجانب العسكري باعتباره أساس الدولة العثمانية، كان على الطريقة الأوروبية منذ عهد السلطان مصطفى الثالث (1753-1773م) حتى عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م) الذي استخدم خبراء أوروبيين لتطوير الجيش، إلا أنه لقي معارضة من طرف رجال الدين و العلماء الذين انضموا إلى صفوف الانكشارية و قضوا عليها، باعتبار أن كل ما تقليد للنظام الأوروبي هو ضد الإسلام.

و بهذا أصبحت في القرن 19م عرضة للأطماع الأوروبية التي استغلت الامتيازات التي منحتها إياها الدولة العثمانية في أوج قوتها و بدأت تتدخل في شؤونها الداخلية و تشجع على التمردات و الثورات، خاصة ثورة والي مصر محمد علي باشا (1805- 1948م) الذي أراد التوسع باستخدام قوته العسكرية على حساب الباب العالي و احتلال بلاد الشام و ضمها إلى مصر.

وجدت الدول الأوروبية الطريق أمامها مفتوحة لتحقيق أطماعها بالسيطرة و بسط نفوذها في مناطق مهمة من أراضي الدولة العثمانية، من خلال استغلال هذا الصراع الذي عجزت

الدولة العثمانية عن مواجهته و إخماده، مما أدى بها في الأخير إلى الاستجابة إلى مطالب و شروط الدول الأوروبية و القيام بمجموعة من التنظيمات التي تحسن حالة الرعايا.

انعكست هذه التنظيمات بالسلب على الدولة العثمانية عامة و بلاد الشام خاصة خلال النصف الثاني من القرن 19م، و هذا نتيجة تعدد الطوائف الدينية بها خاصة طائفة الدروز و الموارنة اللتان شهدتا عدة مواجهات نتيجة مساواتهما في الحقوق، خاصة الخط الهمايوني الصادر في سنة 1856م الذي جاء مؤكدا لما احتواه خط كلخانة 1839م.

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت الأسباب و الدوافع التي كانت سببا في اختيارنا لهذا الموضوع بين الأسباب الشخصية و الموضوعية التي يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓محاولتنا تتبع الحقائق التاريخية لمنطقة الشرق ومعرفة المكائد الأوروبية بالمنطقة لهذه الفترة خاصة الصراع الطائفي.
- ✓الرغبة في معرفة أحداث و مجريات القرن 19م، الذي يعتبر محطة انتقالية في تاريخ الدولة العثمانية.
- ✓معرفة الأوضاع التي أدت بالدولة العثمانية إلى القيام بالتنظيمات و وتأثيرها على مسألة الطوائف الدينية في بلاد الشام.
- ✓التعرف على دور الوسطاء في تهدئة الفتنة الطائفية.

أهمية اختيار الموضوع:

يكتسي موضوع التنظيمات و الصراع الديني في بلاد الشام خلال النصف الثاني من القرن 19م الدروز و الموارنة نموذجا أهمية، فهو يندرج في إطار دراسة محطة هامة من تاريخ العلاقات بين الدولة العثمانية و الدول الأوروبية و ما نتج عنها من تحولات كبرى كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها اهتمت بفترة مفصلية من تاريخ بلاد الشام.

الإشكالية:

تضمن موضوع دراستنا الإشكالية التالية: إلى أي مدى أثرت التنظيمات العثمانية على الطوائف الدينية في بلاد الشام؟

كما أدرجنا تساؤلات فرعية هي التالية:

- ما هي العوامل التي أدت بالدولة العثمانية للقيام بالتنظيمات؟
- فيم تجلت انعكاساتها على المنطقة؟
- ما هي أهم الطوائف المؤثرة في بلاد الشام؟
- كيف مهدت للتدخل الأجنبي في شؤون المنطقة؟

الدراسات السابقة:

و من الدراسات التي تناولت جزءا من الموضوع نذكر:

غانية بعيو، التنظيمات العثمانية و آثارها على الولايات العربية (الشام و العراق نموذجا 1839-1876م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2008-2009م.

فاطمة بوجلطي، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2010-2011م.

المنهج المتبع:

اتبعنا في موضوعنا هذا على منهجين رأينا أنهما يخدمان الموضوع، المنهج الوصفي الذي يفرض نفسه في الدراسات التاريخية لوصف الأحداث و الوقائع التاريخية بشكل دقيق و مفصل، فاعتمدنا عليه في وصف الثورات و الحملات العسكرية، و المنهج التحليلي الذي استخدمناه في تحليل بنود التنظيمات للوصول إلى الحقيقة التي من ورائها ندرك العوامل

الحقيقية التي دفعت بالدولة العثمانية للقيام بهذه التنظيمات، كما استخدمناه في تحليل ردود الفعل من الفتنة.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية ارتأينا تقسيم موضوع دراستنا إلى مقدمة و ثلاث مباحث و خاتمة.

تناولنا في المدخل المعنون بأوضاع بلاد الشام أوائل القرن 19م، انضواء بلاد الشام تحت لواء الدولة العثمانية و مدى أهميتها بالنسبة للعثمانيين، كما تحدثنا عن الأوضاع السياسية و الاقتصادية والثقافية التي كانت تعيشها بلاد الشام خلال هذا القرن.

أما المبحث الأول الموسوم بعنوان التنظيمات العثمانية تناولنا فيه ثلاثة عناصر، فالأول تحدثنا فيه عن العوامل السياسية التي دفعت بالدولة العثمانية إلى اللجوء إلى التنظيمات و مفهومها، أما الثاني تناولنا فيه أهم الرواد الذين قاموا بها و الأهداف التي جاءت من أجلها، أما الثالث فأشرنا فيه إلى مختلف أشكال التنظيمات.

أما المبحث الثاني المعنون الطائفية في بلاد الشام تناولنا فيه أهم الطوائف الدينية التي اتسمت بها بلاد الشام، و قسمناه إلى عنصرين، الأول يمثل الطوائف المسلمة اشتملت على السنة و المتاولة (الشيعة) و الدروز، أما العنصر الثاني اشتمل على الطوائف المسيحية المتمثلة في الكاثوليك و البروتستانت و الأرثوذكس.

في حين خصصنا المبحث الثالث إلى أهم الصراعات الدينية في بلاد الشام ما بين سنتي 1841-1845م، كما تطرقنا فيه إلى نتائج تنظيمات عام 1856م التي كانت سببا في حدوث فتنة سنة 1860م، وردود فعل الدولة العثمانية و الدول الأوروبية منها.

و ختمنا المباحث السابقة بخاتمة، و هي عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها في دراستنا، إضافة إلى مجموعة من الملاحق لتدعيم الموضوع.

التعريف بالمصادر و المراجع المعتمد عليها:

أ-المصادر:

- ميخائيل مشاقة في كتابه مشهد العيان بحوادث سوريا و لبنان، تناول فيه أهم الحوادث و الثورات التي عرفتها بلاد الشام و التي كانت بين الطائفتين الدرزية و المارونية.

- مؤلف مجهول، حصر اللثام عن نكبات الشام، تناول هذا الكتاب أهم طوائف بلاد الشام و الواقع الاجتماعي التي كانت تعيشه، كما تطرق لأحداث بلاد الشام خلال النصف الثاني من القرن 19م.

- محمد كرد علي كتابه خطط الشام، الجزء السادس، قدم هذا الكتاب معلومات عن تاريخ كل طائفة في بلاد الشام، حيث سلط الأضواء على الأحكام و المعتقدات التي تتميز بها كل طائفة.

ب-المراجع:

- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في الولاية السورية (1864-1914م)، تطرق هذا الكتاب إلى أهم الأعمال الإدارية و التنظيمية التي شهدتها الدولة العثمانية خلال الفترة المدروسة، لذلك كان اعتمادنا عليه بشكل كبير.

- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب عن الخلافة، تناول في هذا الكتاب تاريخ الدولة العثمانية من جانبها السياسي بدءا من مرحلة التأسيس إلى نهاية الدولة.

- ريمون هاشم، جوانب من تاريخ جبل لبنان بين 1820-1860م، الجزء الأول، يتناول هذا الكتاب أهم الثورات التي قامت في بلاد الشام و التي تم إخمادها و إخضاع ثوارها.

الصعوبات:

من بين الصعوبات التي واجهتنا عدم القدرة على التواصل المباشر مع بعضنا و مع الأستاذ المشرف و صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع، بسبب الوضع الصحي الذي تعيشه البلاد.

مدخـــــل

أوضاع بلاد الشام

أوائل القرن19م

ضمت بلاد الشام [1] خلال القرن السادس عشر إلى الدولة العثمانية وهذا بعد الانتصار الذي حققه السلطان سليم الأول [2] على السلطان المملوكي قنصوه الغوري في معركة مرج دابق سنة 1516م [3]، كان سبب انتصارهم هو الخيانة التي انتشرت في صفوف المماليك بعد انضمام نائب حلب المملوكي خاير بك إلى الجيش العثماني، كما ساهم سبب آخر في انتصار العثمانيين ألا و هو الأسلحة الحديثة التي استخدموها كالمدفعية [4].

دخل السلطان سليم الأول حلب سنة 1516م وسط هتافات و ترحيب من أهاليها، في اليوم التالي نودي في خطبة الجمعـــــة باسم خادم الحرميــن الشريفيـــــن، و تم الاعتراف بسيادته على الحرمين الشريفين (مكة و المدينة)، ورحب الخليفـــــة العباسي المتوكل على الله بدخوله إلى حلب و رأى فيه حاميا جديدا للإسلام [5]، بدخول حلب استقبله أهاليها و رأوه

---

[1]–هناك خلاف بين المؤرخين في أصل تسميتها، فهناك من قال سمي لتشاؤم بني كنعان إليه، أي تياسروا إليه لأنه عن يسار الكعبة، وقيل: بل سمي باسم سام بن نوح لأنه نزل به و اسمه بالسريانية (شام) وقيل سميت الشام شاما لكثرة قراها و تداني بعضها من بعض فشبهت بالشامات، كانت في البداية تضم ثلاث ولايات هي دمشق، طرابلس وحلب، ثم أضيفت إليها ولاية رابعة سنة 1660م هي ولاية صيدا. انظر: محمد فاروق الخالدي، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف من القرن العشرين** ، ط 1، دار الراوي، بيروت، 1421هـ–2000م، ص 13.

[2]–هو السلطان التاسع في تاريخ الدولة العثمانية، ابن بايزيد الثاني، ولد عام (1467هـ أو 1480هـ)، تولى الحكم يوم 25 أفريل 1516م إلي غاية 1520م، قام بعدة فتوحات في بلاد الأناضول، ثم وجه اهتمامه إلى المشرق، فارس على وجه الخصوص حيث انتصر على ملكها الشاه إسماعيل الصفوي في معركة جالدران سنة 1514م، وفي سنة 1516م دخل مدينة حلب بعد قضائه على السلطان الغوري. انظر: علي بن محمد اللخمي الإشبيلي، **الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان**، تح: هانس أرنت، دار الإحياء الكتب العربية ، القاهرة 1962م، ص ص، 8–10.

[3]– أحمد فؤاد متولي، **الفتح العثماني للشام ومصر و مقدماته من واقع الوثائق و المصادر التركية و العربية المعاصرة له**، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1414هـ–1965م، ص 172.

[4]– زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**، ط 2، دار المسيرة، د ب ن، 1435هـ–2014م، ص 310.

[5]– نيقولاي إيفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516م–1574م**، تر: يوسف عطا الله، مر مسعود ظاهر، ط 1 ،دار الفرابي ، بيروت، 1988م، ص 64.

كمنقذ لهم من ظلم المماليك، فعند اقتراب الجيوش العثمانية فتحوا لهم بوابات القلاع و المدن، و في 20 سبتمبر 1516م دخل مدينة حماه و حمص في 22 سبتمبر حمص ودمشق في 9 أكتوبر وسط احتفالات مهيبة ليستقبله وفود طرابلس و بيروت و صيدا وغيرها من المدن الشامية التي سارعت إلى تقديم الولاء له، كما وصل إلى دمشق أمراء دروز جبل لبنان الذين انحازوا إلى جانب العثمانيين وفي مقابل الاعتراف بالتبعية للعثمانيين احتفظوا لأنفسهم بالحكم الذاتي [1].

بعد هذا النجاح الذي حققه السلطان سليم الأول في كسب تأييد سكان شام وجعلها تحت حكمه سنة 1516م، توجه نحو مصر والحجاز.

ثانيا: أهميتها بالنسبة للعثمانيين

كان لموقع بلاد الشام أهمية بالغة في الجغرافيا السياسية للدولة العثمانية، باعتبارها طريق سنوي للحجاج من مختلف بقاع دار الإسلام [2]، مع ما يقتضيه ذلك من تأمين رحلاته بما يتفق وهيبة الدولة وسلطانها الذي أصبح خادما للحرمين الشريفين، و لهذا أرادت الدولة العثمانية المحافظة عليها، لتظل الوريث الشرعي للعالم الإسلامي، كما أنها كانت تتمتع بموقع استراتيجي ممتاز، فضلا عن مواردها الاقتصادية [3].

أوضاع بلاد الشام:

[1]– إيفانوف، المرجع السابق ، ص 65.

[2]–ليندا شيلشر، **دمشق في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر**، تر: عمرو الملاح و دينة الملاح، ط 1 ، دار الجمهورية، دمشق، 1998م، ص ص، 93–40.

[3] – أحمد زكريا الشلق، **الدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516 –1916** ، ط 1، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، ص ص، 195–156.

أ-الوضع السياسي:

حافظ العثمانيون على التقسيم السابق الخاص بالسلطة المملوكية المتعلق ببلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات هي: الشام وحلب وطرابلس [1] كما كانت مقسمة الى ست وحدات ادارية عرفت باسم نيابات (أقسام)، وهي نيابة حلب ونيابة طرابلس ونيابة حماه ونيابة صفد ونيابة الكرك [2].

لم يستمر هذا التقسيم خاصة بعد وقوع ثورة جان بردي الغزالي التي باءت بالفشل، وهذا ما جعل العثمانيون يعيدون النظر في حدود هذه الولايات لتفادي استغلال الثوار للأوضاع والموارد المالية ضد الدولة [3].

شرع السلطان سليمان القانوني في وضع نظام جديد لإدارة بلاد الشام قامت على الأسس التالية:

- تعيين نواب عثمانيين جدد للنيابات السورية بدلا من نواب المماليك .
- إقرار تقسيم إداري جديد لبلاد الشام مع مراعاة ما يلي :
- التقسيم التقليدي لبلاد الشام والذي استقر منذ عهد المماليك مع إقرار العصبيات البدوية والتركمانية والدرزية في مناطقها .
- التقسيم الإداري العام للإمبراطورية العثمانية والذي قسم الدولة بموجبه إلى قسمين رئيسيين هما الروميلي ومقره مناستر أو صوفية والأناضول ومقره أنقرة ثم كوتاهية[4].

وبموجب هذا القرار تم تقسيم بلاد الشام إلى ثلاث وحدات إدارية عرفت باسم ولايات هي :
- ولاية دمشق وشملت عشرة ألوية (سناجق)[1].

---

[1]- أحمد أيبش، تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، ط 1، مكتبة مؤمن قريش، أبو ظبي، 1431هـ-2010م، ص 24.

[2]- عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م)**، تق: احمد عزت عبد الكريم، د ط، دار المعارف، مصر، د ت، ص 61.

[3]- أيبش، المرجع السابق، ص 24.

[4] - **عوض، المرجع السابق، ص21.**

- ولاية حلب وشملت تسعة ألوية.
- ولاية طرابلس وشملت خمسة ألوية.

وفي عهد السلطان مراد الثالث (1574-1594م) قسمت الدولة الثمانية المقاطعات إلى ايالات أو باشويات، وتألفت كل ايالة من سناجق وعين على كل ايالة وزير أو باشا بثلاثة أطواغ [2]، وعلى كل سنجق ميرميران أوباشا بطوغين.

وبموجب هذا التقسيم قسمت ولايات الشام إلى السناجق التالية: دمشق أو الشام مركز الولاية القدس، غزة، حلب مركز الولاية أضنة، طرابلس مركز ولاية حماه.

استمر هذا التقسيم إلى غاية عام 1660م أين قسم العثمانيون الشام إلى ثلاث باشويات كبيرة هي حلب و الشام، وزاد العثمانيون بعد قرن ونصف ولاية صيدا فولاية فلسطين و عكا [3].

أما في القرن التاسع عشر شهدت بلاد الشام سيطرت والي مصر محمد علي وابنه إبراهيم باشا [4] اللذان حكماها من سنة 1831 إلى 1841م، فبعد سيطرته شرع في وضع نظم إدارية وحربية تتفق مع الوضع الجديد بعد أن فرض الأمن والنظام لصد أي هجوم عثماني، كما ألغى التقسيمات الإدارية العثمانية التقليدية في بلاد الشام ووحدها، وأسس نظام دواوين المشورة، ونظام جباية الضرائب وألغى بعض الامتيازات الأجنبية، وقضى على نظام

---

[1] - سناجق: العلم اللواء، وأحيانا يطلق على السنجق المقسم إداريا ، للمزيد أنظر: محمود عامر، **المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية**،" مجلة الدراسات تاريخية "،ع 117-118، جامعة دمشق، كانون الثاني، 2012م، ص 375.

[2]- مفردها طوغ Tug وهي ذؤابة من وبر الخيول تعلق على العمامة التي يلبسها أركان الدولة وهي علامة مميزة لهم حسب مكانتهم. للمزيد أنظر: سهيل صابان،**المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 149.

[3]-عبد الجليل التميمي، **الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني**، "المجلة التاريخية المغربية و مركز الدراسات والبحوث"، ع87، تونس، 1988م،ص214.

[4]- قام بعدة حملات منها بلاد الشام التي حكمها مدة ثماني سنوات وتولى حكم مصر بعد وفاة أبيه، انظر: داوود بركات، **البطل الفاتح ابراهيم وفتحه الشام 1832م**، د ط ، الرحمانية، مصر، د ت، ص ص،2-3.

الالتزام الذي أثقل كاهل الفلاحين [1]، كما خلق نظام الحرية والمساواة السياسية والاجتماعية بين المسلمين والمسيحين و مختلف الطوائف الدينية الأخرى [2].

لكن وبضغط من بريطانيا أجبر على الانسحاب من الأراضي الشامية، لتبسط الدولة العثمانية سيطرتها عليها و تقوم بمجموعة تنظيمات ضمنت للرعايا الأمن والحماية ولنفسها استقرار أوضاع البلاد.

ب-الوضع الاقتصادي:

أ-الزراعة:

كانت بلاد الشام تزخر بالأراضي الصالحة للزراعة وهذا نظرا لموقعها الاستراتيجي، لهذا قامت الدولة العثمانية بإتباع أسلوب الإقطاع[3] الذي يقوم بمنح قطعة أرض إلى حكام الولايات والألوية (سناجق) وجميع الموظفين من عسكريين ومدنيين وهذا لأنه لم يكن بوسعها دفع رواتب نقدية دائمة لهم.

لكن هذا لا يعني تملكهم الأرض فهم مجبرون على دفع الضريبة والرسوم المترتبة عليها مع بقاءها بيد مالكيها من الفلاحين مقابل ضريبة إلى صاحب الإقطاع أو وكيله.

أدى هذا النظام إلى استبداد الإقطاعيين وتحويل الأراضي إلى ملكية شخصية أدى إلى ركود في الزراعة حيث كانوا يقومون بمصادرة معظم أموال الفلاحين ومحاصيل أراضيهم وهذا ما أدى بأغلب الفلاحين إلى ترك الأراضي نتيجة الحياة القاسية، وقد استمر هذا الحال إلى غاية سيطرة محمد علي باشا حيث قام بتغيير الوضع الزراعي وحرر الفلاحين وألغى

---

[1]- الشلق، المرجع السابق، ص ص، 195-196.

[2] - مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا**، تر: أحمد غسان سبانو، د ط، دار قتيبة، دمشق، د ت، ص 17.

[3]- الإقطاع: هو أن يقطع أو يمنح شخص ما أرض لا مالك لها مقابل الخراج أو العشور أو تمنح كأجر أو معاش مقابل خدمة ما،ما ميز الإقطاع العثماني أنه كان إقطاعا حربيا يمنح لفرسان الدولة.للمزيد انظر: حسان حلاق وعباس صباغ **المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية (المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والعائلية)**، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1999م، ص 21.

النظام الإقطاعي، وأعاد إعمار بعض القرى واستصلاح بعض الأراضي الزراعية، وبهذا تحسن النشاط الزراعي في بلاد الشام[1] وفرض ضرائب باهظة الثمن، لكنه طبق نظام التجنيد الإجباري سنة 1834م ما ألحق أضرارا بالغة بالزراعة والمزارعين[2]، بسبب فقدانها للعناصر الشابة، بالإضافة إلى احتكار بعض المحصولات الزراعية ومصادرة الحيوانات لنقل المؤن والعتاد للجيش لمسافات طويلة بسبب حروبه مع الدولة العثمانية وحليفتها بريطانيا [3].

ب- الصناعة:

عرفت بلاد الشام بالنشاط الحرفي الذي كان منتشرا فيها بالدرجة الأولى، وقد كانت كل حرف مرتبطة بطائفة، كما كان لكل حرف شيخ أو الكتخدا [4] يقوم بتنظيم العلاقات بين الدولة وأعضاء التشكيل وتوفير مواد الخام لأعمالهم وحل الخلافات الناشبة فيما بينهم ومعاقبة المذنب.

صنف الحرفيون من الأدنى إلى الأعلى فنجد الصبي المبتدأ ثم العامل المدرب (قلف) ثم المتمرس الخبير (أسطى) وكانوا جميعهم يمارسون مختلف الصناعات سواء الثقيلة أو الخفيفة[5].

ج- التجارة:

كان لطبيعة الحكم العثماني دورا في تطور وازدهار التجارة، إذ أن الدولة العثمانية ألغت القيود والعراقيل التي كانت تعيق حركة الأفراد في ممارسة أنشطتهم الاقتصادية المختلفة في أي بلد من البلدان التي انضوت تحت السيادة العثمانية، وكانت النتيجة لهذا الموقف استمرار

---

[1]-عوض، المرجع السابق، ص 229.

[2] - الغالي غربي، **دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916م)**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 190.

[3] - عوض، المرجع السابق، ص 229.

[4]- الكتخدا: كلمة فارسية مركبة من كد بمعنى الدار وخدا بمعنى الرب أو الصاحب.

[5]- أكمل الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي ،ج1، د ط ،مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 1999م، ص ص، 724-725.

التبادل الاقتصادي بين المناطق العربية وتطور وتيرة العلاقات الاجتماعية والحضارية بين الأقاليم العربية والإسلامية[1].

استفادت بلاد الشام من الحرية التجارية فكانت تقوم بالتجارة مع مختلف الولايات العثمانية المجاورة لها وخارج حدود الدولة العثمانية، ولقي ثقل النشاط نجاحا كبيرا و ما يدل على ذلك كثرة الخانات التي بنيت لتخزين البضائع وتنظيمها و تسويقها، إن هذا النشاط كان ناميا في حلب منذ القرن السابع عشر، أما في دمشق فلم يكن موجودا ليظهر بها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2] .

إن الموقع الاستراتيجي لبلاد الشام هو الذي سهل من توفر الموارد الاقتصادية والتجارية على وجه الخصوص، كما أنها اكتست أهمية بالغة بالنسبة للدولة العثمانية باعتبارها طريق للحجيج مع ما يقضيه ذلك من تأمين رحلات بما يتفق وهيبة الدولة وسلطانيها الذي أصبح خادما للحرمين الشريفين.

ج- الوضع الثقافي:

لم تكن الدولة العثمانية مهتمة بالتعليم كثيرا، حيث كان تعليما دينيا حرا يبدأ في المنزل على يد مربي أو شيخ فيتعلم الصبيان ترتيل أجزاء من القرآن الكريم، أما الحساب فكان يتم تعلمه من قباي القرية، وكان تعلم القراءة والكتابة هو الحد الأقصى للتعليم في القرى، أما في المدن فقد كانوا يتلقون العلم في المساجد، وكانت المادة الأساسية هي حفظ القران وتلاوته، وكثيرا ما استعملت المساجد القرى كمدارس وهذا لأن الحكومة لم تكن تنفق على المدرسين أو على أبنية المدارس، بل كانت المدارس تدين بوجودها إلى تبرعات المحسنين الذين أنشؤوها وحبسوا عليها الأوقاف الكافية، كما كانت مرتبات شيوخ المدارس قليلة، ولم يكن

---

[1]- غربي ، المرجع السابق ،ص99.

[2]- عبد الله حنا، **حركات العامة الدمشقية في القرنيين الثامن والتاسع عشر، نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية**، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1985م، ص ص، 11-12.

هنالك نظام للتفتيش على أسلوب الفقهاء في التعليم أو مراقبته، وإنما كانت المراقبة مقصورة على الناحية المالية[1].

استمر التعليم على هذا الوضع إلى غاية دخول الجيش المصري على سوريا بقيادة إبراهيم باشا سنة 1831م، أين شهدت تطورا فكريا و ثقافيا سريعا و ذلك بفضل المدارس الابتدائية التي أنشأها في سورية، وتطبيقه برنامجا واسعا للتعليم الابتدائي الذي جرى تطبيقه في مصر[2].

بعد انسحاب محمد علي باشا قامت الدولة العثمانية بمجموعة من التنظيمات الإصلاحية بالاهتمام بمجال التعليم وإعطائه الأمل في الوصول إلى المعرفة وتطور الحياة الثقافية.

[1]– عوض،المرجع السابق، ص252.

[2] – نفسه.

المبحث الاول : التنظيمات العثمانية.

المطلب الأول: عوامل ظهورها.

المطلب الثاني: روادها و أهدافها.

المطلب الثالث: أشكالها:

أ- خط كلخانة 1839م.

ب- خط الهمايوني 1856م.

ت- القوانين المكملة للتنظيمات.

ث- اعلان الدستور 1876م.

المطلب الأول: عوامل ظهورها

بدأت الدولة العثمانية في عملية الإصلاح[1] في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي، خاصة بعدما احتك العلماء والمفكرين بالعالم الأوروبي وهذا بعد الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت سنة 1798م، هذه الحملة التي مثلت صدمة حضارية للعالم الإسلامي[2].

تفطن المفكرون والعلماء لضرورة الإصلاح على النمط الغربي، فقد حاول السلطان سليم الثالث (1788-1806م) إصلاح الجيش فقام بتأسيس فرقة النظام الجديد وفق النمط الأوروبي،لكنه وجد معارضة من طرف ضباط الانكشارية ورجال الذين قاموا بعزله سنة 1806م وقتله سنة 1808م[3]، ليخلفه بعدها السلطان محمود الثاني (1808-1939م) الذي قضى على هذا الجيش سنة 1826م في الواقعة الخيرية[4].

---

[1] – هو مصطلح سابق على التنظيمات ومختلف عنها في المقصد والمال فالإصلاح هو مجموعة من التصورات والمقترحات التي من شأنها لو طبقت أن تحدث تغيير إلى الأحسن في المجالات الاقتصادية والتربوية والعسكرية تعزز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة: للمزيد أنظر:قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية جديدة لعوامل الانحطاط قراءة**، ط 2، الدار العربية للعلوم، لبنان، 1424هـ-2003م، ص34.

[2]– عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**،ج1، المؤسسة العربية للنشر،بيروت، د.ت، ص913. أيضا: أحمد حافظ عوض، **نابليون بونابرت في مصر**، دار هنداوي، مصر2013م، ص ص، 73-76.

[3]–محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت2013 م ص ص، 261-263.

[4]– تعبر هذه الواقعة عن زوال الانكشارية ويدل التعبير التركي "وقعة خيرية " بالحساب الأبجدي تاريخ الواقعة بالسنة الهجرية، بعد هذه الواقعة صارت الدولة العثمانية تسير في طريق الإصلاحات والتنظيمات العسكرية كما أنها تخلصت من المساوئ الإدارية المرتبطة بالأحوال الانكشارية، وأطلق على الجيش الجديد اسم العساكر المنصورة المحمدية وهذا بعد انهزامه في الثورة اليونانية (1821-1829م)، وعدم مواكبة الجيوش الروسية التي ساندت اليونانيين وبعدها محمد علي باشا الذي قام بإنشاء جيش وفق النمط الأوروبي. انظر: ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**،ط2، دار العلم للملايين، بيروت،1960م،ص81، أيضا محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914م)**، د.ط، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة (د. ت. ن)، ص215.

ويعتبر أهم عامل أقنع الحكام العثمانيين بوجوب إتباع النظم الأوروبية هو العامل العسكري، بعد أن أثبت الجيوش العثمانية فشلها المطلق أمام تفوق الجيوش المصرية في حروب الشام، و أظهرت مدى ضعف الجيوش العثمانية في مواجهتها إذ أنها هزمتها في معركة قونية سنة 1832م[1]، وهذا ما دفع بالدولة العثمانية لطلب المساعدة من بريطانيا، لكن بريطانيا تقاعست عن مساعدتها لانشغالها بأمورها الداخلية، و لأنهم شعروا أن موقفها خاسر[2]، مما دفع الدولة العثمانية إلى قبول المساعدة الروسية[3] وعقدت معها معاهدة هنكار اسكله سي سنة 1834م[4].

بعدها قامت بريطانيا بدعم الدولة العثمانية من أجل الوقوف في وجه الأطماع الروسية وتخليصها من هذه المعاهدة بتوقيع معاهدة بالطة ليمان سنة 1838م،التي كانت موجهة في الأساس ضد القيود والاحتكارات التجارية التي مارسها محمد علي في مصر وطبقها في سورية بعد عام 1832م، بهذا أجبرت بريطانيا محمد علي باشا على الانسحاب والاكتفاء بمصر وفرضت عليه التبعية للسلطان العثماني بموجب معاهدة لندن سنة 1840م[5].

---

[1] – Treaties between Turkey and forgien powers 1535- 1855، London،p 506

–شارل عيسوي، **التاريخ الاقتصادي لشرق الأوسط وتشمل إفريقيا**، تق: سعد رحمي، ط1، 1985، ص 37.

[2]- جورج خوري،**المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية** ، "مجلة دراسات تاريخية" ،ع1،جامعة دمشق،سوريا ،2010م، ص94.

[3] –إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**،د.ط، مكتبة العبيكة ،(د.ت.ب.ن) ، ص132.

[4] – محمد عبد الستار البدري، **المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، (1422هـ–2001م)، ص ص، 124–125.

[5]– عقدت في 15 جوان 1840م بين كل من انكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا ومحمد علي باشا والي مصر ، صادقت عليها الدولة العثمانية ، جاءت نتيجة لتوسع محمد علي في بلاد الشام ، ومن أهم ما نصت عليه المعاهدة ما يلي : يكون لمحمد علي باشا وخلفاءه حكم مصر وراثي ، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من بلاد الشام المعروفة بولاية عكا. للمزيد انظر: طقوش، المرجع السابق، ص 366.

ويتمثل العامل الثاني في الجانب السياسي إذ فرضت بريطانيا بعد معاهدة بالطة ليمان على الدولة العثمانية القيام بالتنظيمات لضمان استمرارية تقديم الدعم لها،كما فرضت على السلطان القيام بتحسين وضع رعاياه من المسيحيين،ومن ثم رأت بريطانيا أن تحسين وضع هؤلاء الرعايا يجعلهم أقل مطالبة بالاستقلال والقيام بثورات، الأمر الذي يجرد روسيا من حجتها بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية[1].

وبهذا اتخذت الإصلاحات صفة الرسمية وأطلقت عليها تسميت التنظيمات التي حمل لواءها مجموعة من الرجال المثقفين العلمانيين[2] الذين تلقوا تعليما مشبعا بالثقافة الأوروبية فقد كانوا متحمسين للإصلاح ومدركين لما يجب عمله للحصول على الدعم البريطاني وبالتالي إصلاح الدولة.

وقد وقفت هذه الفئة كحاجز منيع أمام المشاكل التي كانت تتخبط فيها الدولة، وبذلك قدموا حلولا ساهمت في الحفاظ على الدولة لكنها سببت مشاكل لاحقا.

يمكن تعريف التنظيمات بأنها حركة تجديدية إدارية وسياسية، كانت ترمي إلى التقريب بين المجتمع العثماني والمجتمعات الغربية، وقد عرفت بهذا لأنها تميزت بتنظيم شؤون الدولة وفق أسس جديدة في الجوانب الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية، وهي تنظيم لحياة وعهد بأكمله[3].

---

[1] – الخوري، المرجع السابق، ص 97.

[2]– العلمانيين هم العثمانيون الذين تخرجوا من المدارس الأوروبية وحملوا أفكار جديدة تتعلق بعصر النهضة والثورة الفرنسية وقيمها، ولقد تبوأ هؤلاء المناصب العليا في الدولة (مترجمين ودبلوماسيين وتقنيون وقادة جيوش)،وهم الذين كانوا وراء حركة التحديث التي بدأت رسميا بصدور خط كلخانة.للمزيد انظر: **ضرار خليل حسن و هادي جبار حسون، الأسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية و أثارها اللاحقة،** "مجلة الملوية للدراسات الأثرية و التاريخية""، مج3 ،ع6، كلية التربية الطارمية، العراق، 2016م، ص 292.

[3]– أوغلي، المرجع السابق، ص145.

وفي تعريف آخر هي مجموعة من الإجراءات العسكرية والإدارية والسياسية والمالية التي قامت بها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ميلادي وفق نمط أوروبي من أجل حماية وصيانة الدولة العثمانية من الخطر الخارجي،ويمكن تعريفها أيضا أنها عبارة عن إجراءات تشريعية تقوم بتقنيين حركات الإصلاح هذه أي صدورها بقوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة العثمانية وهي إرادة سلطانية وذلك ما حدث بداية بخط كلخانة عام 1839م، ثم دستور مدحت باشا عام 1876م[1].

ومن هذا نرى أن التنظيمات لم تكن وليدة الظروف الداخلية وإنما هي أولى ثمرات التغريب التي أدخلتها الدول الأوروبية في المجتمع العثماني من أجل تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: روادها و أهدافها

أولا: روادها

تزعم إدارة مشروع التنظيمات مجموعة من الشخصيات، تولوا مناصب عليا في الدولة باذلين كل ما بوسعهم في إظهار الدولة في شكل قائد وحامي ومن أبرزهم، مصطفى رشيد باشا، مدحت باشا، عالي باشا، فؤاد باشا.

-مصطفى رشيد باشا:[2]

تولى منصب الصدر الأعظم بعد وفاة السلطان محمود الثاني الذي خلفه السلطان عبد المجيد الأول في الوقت كانت الدولة العثمانية تشهد فوضى في إدارتها، ونظرا لمنصبه السابق في السفارة الخارجية بلندن فقد أثر ذلك على طابعه الفكري، كما أنه اشتغل سفيرا بباريس، ليقوم السلطان عبد المجيد الأول باستدعائه إلى استانبول ليتم تعينه ناظرا

[1] – العزاوي،المرجع السابق،ص 36

[2]–برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، تر: قاسم عبده قاسم،سامية محمد، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2016م ص136.

للخارجية[1]، وكان يرى أن بقاء الدولة العثمانية يستلزم إعادة الوحدة التي كانت مصدر القوة في أيامها الأولى خاصة بعدما قامت به الجيوش المصرية بقيادة واليها محمد علي باشا التي كبدت خسائر للعثمانيين بمعركة نزيب سنة 1839م[2]، ولهذا قام بإقناع السلطان عبد المجيد الأول بإصدار خط كلخانة سنة 1839م[3]، من أجل إرضاء الرعايا المسيحيين وتحسين أحوالهم[4] وكسب مساعدات الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا، لأنه كان على علم أن الدول الأوروبية لن تقدم للدولة العثمانية المساعدة إلا إذا قامت بتحسين حالة الرعايا المسحيين على الأراضي التابعة لها ومحاولا إثبات أن الدولة العثمانية ما زالت في كامل قواها وتفنيد مقولة القائلة أن الدولة العثمانية هي الرجل المريض.

لكن هذا لم يدم حيث استغل أعداء رشيد الوضع المالي لتنحيته عن منصبه سنة 1841م، و عزل من منصب الصدر الأعظم سنة 1852م، وهذا إذ لم يكن لديه جهاز إداري يخوله تنفيذ الإصلاحات وتطبيقها.

لكن بعد عودته للسلطة عام 1845م قام بوضع إصلاحات تستوجب التنفيذ وأقام محاكم مختلطة للمسلمين والمسحيين لتأخذ صفة الرسمية وتقبل شهادتهم على حد سواء وأنشأ مجلس للنواب، وبهذا حاول مصطفى رشيد باشا أن يرتفع بالدولة العلية إلى مصاف الدول

[1]–ضرار خليل حسن، المرجع السابق، ص292.

[2] – معركة نزيب:جاءت بعد غزو إبراهيم باشا بن محمد علي باشا لبلاد الشام سنة 1831م الذي حاول التوسع على حساب الدولة العثمانية ،لينتصر فيها الجيش المصري على العثمانيين في سنة 1839م،وعلى إثرها توفي السلطان محمود الثاني.للمزيد أنظر :حسين مؤنس،أطلس تاريخ الإسلام،ط1،الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1987م،ص 362.

[3] – كلخانة: هي كل خانه ومعناها اللغوي بيت الورد، وقد أطلقت على مكتب الرسائل السلطانية. للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح :إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت 1981م، ص470.

[4] – أحمد عبد الرحيم مصطفى،**في أصول التاريخ العثماني**،ط2،دار الشروق،بيروت،1972م،ص199.

المتقدمة محاولا في ذلك كسب عطف كل من بريطانيا وفرنسا ويؤمن عليها من عدوان روسيا[1].

-عالي باشا:

ولد سنة 1230هـ هو ابن مصر جار شيلي علي رضا أفندي أي المنسوب لسوق مصر وهو سوق العطارين،تعلم مبادئ العلم وإجادة الخط،قرأ الفرنسية عند معلم مخصوص،دخل قلم الديوان الهمايوني في سن الخامسة عشر،ذهب إلى أوروبا موظفا في كتابة السفارات،تقلد وظائف كثيرة مهمة مثل:السفارات الوزارات،والصدارة العظمى[2].

بعد مصطفى رشيد باشا ظهرت مجموعة من المفكرين المتأثرين بالثقافة الأوروبية ومن أبرزهم عالي باشا والمؤكد للتجديد مع التغير، ويظهر ذلك من خلال تأثر بالرائد الثاني للحركة التجديدية والتنظيمات الصدر الأعظم كيجه جرزاده بيوك[3]، وعين سنة 1854م رئيسا لمجلس عالي للتنظيمات ثم للصدارة في نهاية حرب القرم (1854-1956م)[4]،وعمل بجانب فؤاد باشا على تسوية جميع مسائل الداخلية للدولة بحكمه وسداد الرأي، وكانوا جميعهم من التلاميذ مصطفى رشيد باشا و كان عالي باشا من خرجي غرفة الترجمة،ومن أعماله الإصلاحية إصدار الخط الهمايوني (المرسوم السلطاني)الصادر عام 1856م[5]، وقد بلغ

---

[1]- كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**،تر: نبيه أمين فارس،منير البعلبكي،ط7،دار العلم للملاين،بيروت،فبراير 1977م،ص561.

[2]- محمد روحي بك الخالدي، **أسباب الانقلاب أصدق تاريخ الأعظم الانقلاب وتركيا الفتاة**،نص: السيد حسين وصفي،د.ط،مطبعة المنار،مصر،1326هـ،ص56.

[3]- يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**،تر: عدنان محمود سلمان،مر: محمود الأنصاري،ط1،مج2،منشورات مؤسسة فيصل،تركيا،1990م،ص30.

[4]- الأمير عمر طوسون، **الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم**، دط، دار الهنداوي، القاهرة،2012م، ص31.

[5]- أوزتونا،المرجع السابق،ص69.

الجهاز التنفيذي قوته حتى وفاته سنة 1841م وخلفه محمد نديم باشا ومع وصوله إلى الحكم فتح الطريق لمعارضي التنظيمات في الدولة[1].

– فؤاد باشا(1815–1869م):

هو رجل دولة والصدر أعظم ويعرف بلقب فؤاد باشا الكبير والده عزت ملا شاعر عثماني معروف،وجده قاضي عسكر مصطفى زاده القونوي،تولى الصدارة العظمى في عهد السلطان عبد العزيز[2]، بعد دراسته الطبية العسكرية التحق بدائرة الترجمة بالباب العالي كلف بمهمة إعادة الهدوء في لبنان بعد الفتن الدامية بين الموارنة والدروز[3]، تولى الصدارة مرتان فقد شغل منصب الصدر الأعظم سنة 1861م، ثم أقيل ليتم إعادته بعد بضعة أشهر ليحاول ما بوسعه إصلاح مالية الدولة التي كانت على شفا الإفلاس بسبب حروبها بكل من الشام ومصر، فأقنع السلطان عبد العزيز بإبطال القوائم[4] وتسوية جميع الديون بطريقة منتظمة،وأصدر السلطان فرمانا عاليا في 20رجب سنة 1278م/ 21يناير سنة 1862م بإصلاح المالية وإعمال ميزانية سنوية لإيرادات ومصروفات الدولة [5]، كما قام بإصدار فرمانا فرمانا آخر وأهم ما تضمنه سحب القوائم بأجمعها وتصفية الديون السائرة ودفع بدل القوائم نقودا ذهبية أو فضية،والجدير بالذكر أن فؤاد باشا كان شخصية بارزة في صفوف نخبة المجتمع العثماني الذين تأثروا بالحضارة الغربية وأتقنوا اللغات حيث عرف بالحذاقة السياسية

---

[1]– غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا(1839–1876م)**،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث (مرقونة)،الجزائر،(2008–2009م)،ص90.

[2]–السلطان عبد العزيز الثاني: (1830– ت. و1876م)،للمزيد أنظر:سامي بن عبد الله المغلوث،**أطلس تاريخ الدولة العثمانية**،ط1،مكتبة الإمام الذهبي،الكويت،2014م،ص 594.

[3] – موفق بني مرجة، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، نر: أحمد عبد الله الفليح، مؤسسة صقر الخليج،الكويت،1984م،ص75.

[4]– القوائم: عبارة عن أوراق صغيرة ملونة بألوان مختلفة كل منها بقيمة معلومة من النقود.للمزيد انظر: محمد فريد بك المرجع السابق،ص540.

[5]– نفسه.

شبيها بعالي باشا الذي تبادل معه الخطوات والوظائف[1]، توفي في مدينة نيس الفرنسية بمرض القلب.

– مدحت باشا:

لقب أبو الدستور [2] فهو أول من استطاع أن يصدر الدستور العثماني سنة 1876م أيام السلطان عبد الحميد الثاني[3]، فبدأ مسيرته بزيارة العواصم الأوروبية دامت مدتها ستة أشهر أثناء نظارة عالي باشا[4]، وهذا ما أكسبه خبرة في إدارة الدولة والدبلوماسية خاصة مع مشاركته في اجتماعات كثيرة برئاسة جملة من الباشوات على رأسهم عالي باشا.

تربى في مدرسة رشيد باشا وعالي باشا، وتعلم منهم القوة والتصميم والقدرة على التنفيذ وبذلك واجه كل الصعوبات التي تعرضت لها الدولة ، واستطاع أن يؤسس دستور يدعو إلى الحرية والمساواة بين المواطنين حيث كان يهدف لجعل الدولة دولة عصرية كأوروبا.

ثانيا: أهدافها

أتت التنظيمات العثمانية من سنة 1839م وانتهت بفترة المشروطية الأولى في سنة 1876م بهدف تأمين وحدة ترابها ضد الحركات القومية والقوى المعادية وخلق نظام خاص بالدولة يتوافق مع رعايا الدولة الأوروبية،حيث حرصت انجلترا على المحافظ على أملاك الدولة العثمانية وتصليح أنظمتها وقوانينها كي تقوى على الوقوف أمام المطامع الروسية التي

---

[1] – روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي،ط1،ج2، دار الفكر،القاهرة 1992م، ص70.

[2] – أحمد أمين،**زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، د.ط،دار الكتاب العربي،لبنان،د.ت،ص26.

[3] – عبد الحميد الثاني: هو السلطان العثماني الرابع والثلاثون والده السلطان عبد المجيد،والدته جركسية، ولد يوم الأربعاء 16(شعبان 1258هـ الم0وافق ل22-09-1842م)، اعتلى العرش بعد خلع السلطان مراد الخامس يوم الخميس(11شعبان سنة 1293هـ الموافق ل31-08-1876م)، قام بإصلاحات مالية، وأعلن القانون الأساسي (الدستور سنة1876م).للمزيد أنظر: أورخان محمد علي،**عبد الحميد الثاني،حياته وأحداث عهده**، ط4، د.د.ن، إسطنبول 2008م، ص ص، 56-60.

[4] – الخالدي، المرجع السابق، ص 27.

كانت تهدف للوصول إلى المياه الدافئة[1]، مع إصلاح وتنشيط النظام الحكومي للإمبراطورية بما يخدم تطوير وتحسين المستويين الاقتصادي والثقافي لرعاياها مع كفالة الأمن وحماية ممتلكات بتطبيق العدالة[2]،والقيام بالسياسة المركزية من خلال ربط الولايات بالمركز ومحاولة القضاء على العصبيات المحلية فيها[3].

كانت التنظيمات بوجه عام تهدف إلى تنظيم أمور الدولة وفقا للنظم المرعية في الدول الأوروبية [4]، وأهم ما نتج عن خط كلخانة الصادر في سنة 1839م والخط الهمايوني الذي صدر في سنة 1856م هو الرغبة في إلغاء الأنظمة غير مرغوب فيها كنظام الالتزام[5] الذي نتج عنه ضرر على الخزينة والفلاحين معا من فقر وظلم[6].

[1] – عوض، المرجع السابق،ص ص 22–23.

[2]– شيلشر، المرجع السابق، ص67.

[3] – وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988م، ص82.

[4] – الحصري، المرجع السابق،ص 90.

[5] – نظام الالتزام: هو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة بحيث يدفعها المتعهد (الملتزم) مقدما للدولة ،وقد بدأ بهذا النظام منذ القرن 17م وكان له تأثير سيء على المجتمع العثماني بينما التأثير على الحكومة كان ايجابي وقد ألغى هذا النظام في 18فيفري 1856م. للمزيد انظر: سهيل صابان، المرجع السابق،ص35.

[6] – كوثراني، المرجع السابق،ص 82.

المطلب الثالث: أشكالها

في ظل الضعف الذي مسى الدولة العثمانية ظهرت نخبة من مفكرين، الذين تأثروا بالحضارة الغربية وتعلموا لغاتها مما جعلهم يدركون أهمية الإصلاحات مع حفاظهم على استمراريتها، وهذا ما جعلها تأخذ صفة شرعية فقد كانت عبارة عن إصلاحات تركز على الجانب العسكري على غرار الجوانب الأخرى، وهذا ما يتجلى في عهد السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني لتتطور وأضحت تدعو إلى تحديث البلاد فعرفت هذه الفترة **بالتنظيمات العثمانية** التي اشتملت على الأشكال التالية:

أ.خط كلخانة 1839م:

بعد حروب الشام التي كانت بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا التي أظهرت ضعف الدولة العثمانية لمواجهة لوالي مصر مما اضطرها إلى طلب المساعدة من الدول الأوروبية خاصة بريطانيا هذه الأخيرة فرضت عليها معاهدة بالطة ليمان سنة 1839م.

وعليه كسب السلطان محمود الثاني التأييد البريطاني ضد إبراهيم باشا حيث أعلنت الحرب سنة 1839م،وكان النصر حليف إبراهيم باشا لكنه لم يدم طويلا خاصة وأن بريطانيا عملت على تحقيق النصر ونجحت في ذلك.

في ظل هذه الحرب فقدت الدولة العثمانية سلطانها وانهزم جيشها فخلفه ابنه السلطان عبد المجيد الأول الذي كان في سن السادسة عشر من عمره،فاستغل رجال الإصلاح هذه الظروف مما أمكنهم تولي مسؤولية إصلاح الدولة محاولين بذلك رفع من شأن الدولة.

من بين هؤلاء الوزراء، مصطفى رشيد باشا حيث أعلن هذا الأخير مرسوم من السلطان عرف بخط شريف كلخانة الذي أصدر في نوفمبر 1839م، وتم إلقائه في حديقة كلخانة [1] في جو حافل بحضور الوزراء والعلماء وكبار رجال الدولة والسفراء الأجانب مرفقة

[1] – أي المرسوم المتوج بخط السلطان.

بأدعية شيخ الإسلام[1]، وفي هذا الصدد يذكر سليمان البستاني في كتابه (عبرة وذكرى): "وما كاد يجلس السلطان عبد المجيد على سرير السلطنة حتى أذاع خط كلخانة المشهور سنة 1839م / في 26 شعبان سنة 1255هـ فكانت له ضجة اهتزت لها أوروبا وأخذ رجال الدولة في ذلك الحين ينظمون القوانين الخاصة لكل فرع من فروع الإدارة والقضاء[2].

تضمن هذا الخط وعد السلطان بتنفيذ إصلاحات التي يروم إجراؤها في الدولة العثمانية كي يضمن مساندة الدول الأوروبية في نزاعه الحاسم مع محمد علي[3].

إن إصلاحات كلخانة لم تقتصر على الجانب العسكري فحسب بل استطال كل القطاعات السلطنة في المجتمع[4].

وقد تضمن هذا الخط ما يلي:

1-الوعد بالمحافظة على النفوس والأعراض والقانون وتوفير الأمن لكافة الرعايا [5].

2-وعد السلطان بإصلاح الإدارة والقضاء حيث انتزع هذا الخط من نفوس الولاة الجرأة على القتل والمصادرة "...كذلك يلزم أن تنظر دعاوي أصحاب الجرائم بعد

---

[1] – شيخ الإسلام: كان يطلق عليه أول الأمر مفتي العاصمة وأحيانا المفتي الأكبر وكان يتمتع بمركز مرموق للغاية. حيث كان الصدر الأعظم والوزراء وفي بعض الأحيان السلطان نفسه يلتمسون رأيه في بعض المسائل الهامة، كما كان يعرض عليه مشروعات القوانين الوضعية قبل إقرارها بصفة نهائية ويطلبون رأيه في مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية كما تحال إليه القضايا الجنائية،وكان أول رجل يحمل لقب المفتي الأكبر هو شمس الدين فتاري (1351-1451م).انظر:عبد العزيز محمد الشناوي،**الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ،ج1، د ط ،مكتبة أنجلو المصرية،القاهرة،1980م،ص398، وحسن الضيقة، **الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة**،ط1،دار المنتخب العربي،بيروت،1997م،ص117.

[2] – سليمان البستاني، **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، د ط، مطبعة الأخبار، بيروت، 1908م، ص 15.

[3] – عمر عبد العزيز عمر،**تاريخ المشرق العربي (1516-1922)**،دار النهضة العربية، بيروت،د.ت،ص275.

[4] –كوثراني،المرجع السابق،ص 82.

[5] – غربي،المرجع السابق،ص172.

الآن علنا بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية وقبل أن يصدر الحكم ولا يجوز إعدام أحد أصلا لا خفيا ولا جليا ولا بطريق التسميم ..." [1].

3-أمر السلطان بإجراء القرعة العسكرية الشرعية [2] "...وهكذا مادة العساكر أيضا لأنها من الأموال المهمة كما تحرر مع أن إعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة الأهالي لم يزل على ما هو جار لحد الآن غير منظور فيه إلى عدد النفوس الموجودة في كل بلدة،بل يطلب من بعضها ما هو زائد عن درجة احتماله ومن البعض الآخر ما هو أنقص،كما أن هذا الأمر يوجب عدم الترتيب والخلل في منافع مواد الزراعة والتجارة كذلك استخدام الذين يحضرون إلى العسكرية إلى نهاية عمرهم يوجب الملل وقطع النسل فيجب وضع بعض أصول حسنة لأجل ما يطلب عند اللزوم من كل بلدة من الأنفار العسكرية وتأسيسه لطريق المناوبة أيضا فتكون مدة الاستخدام أربع أو خمس سنين[3].

4- أصبحت الرشوة محرمة شرعا وهي سبب خطير لفساد الملك.

5- إلغاء نظام الالتزام وأثاره السلبية مع تثبيت الضرائب والتكاليف المالية وتنظيم توزيعها وجبايتها.

6- المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلم وغير المسلم[4].

وعليه فان منشور كلخانة لم تحقق كل بنوده التي كانت تحاول أن تضمن للرعية الدول الأوروبية على الأراضي العثمانية ،لكن تحقق منه قانون التجارة الذي صدر

---

[1] – عوض، المرجع السابق، ص 274.

[2]– نفسه، ص 20.

[3]–نفسه،ص 275.

[4]–علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**،ط 1 ، دار التوزيع والنشر الإسلامية،مصر،2001م،ص408.

سنة 1850م وقانون الجزاء سنة 1851م فقط[1]، لتصدر بعدها مجموعة من المراسيم السلطانية مكملة لهذا الخط.

ب.الخط الهمايوني:

صدر هذا الخط سنة 1856م في عهد السلطان عبد المجيد الأول في1جمادى الآخر 1272هـ الموافق فبراير 1856م، وأعلنه السلطان بعد الضغط الأوروبي المتمثل في كل من فرنسا وبريطانيا التي وقفت معها في حرب القرم سنة 1853م ضد روسيا، فقد خشيت بريطانيا من ازدياد النفوذ الروسي في البحر الأبيض المتوسط وتهديده لطرق مواصلاتها،كما أن الدول الأوروبية لم تحقق كل أطماعها من خط كلخانة إذ رأت أنه لم يكن في المستوى المطلوب،ولهذا قام السلطان بإصداره حتى يتمكن من الاشتراك في مؤتمر الصلح في باريس سنة 1856م.

نص هذا الخط على ما يلي:

1-المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون مهما كانت مذاهبهم وأديانهم مع الإبقاء على كافة الامتيازات الممنوحة للطوائف المسيحية وكافة الملل غير الإسلامية[2].

2-إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية أما الدعاوي الخاصة بالأحوال الشخصية و الإرث فتحال إلى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين والى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين كما وعد السلطان بإصدار قانون الجزاء الهمايوني في وقت قريب،"...أما جميع الدعاوي التي تحدث بين أهل الإسلام والمسحيين وباقي التبعة غير المسلمة التجارية كانت أم جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة ...،أما الدعاوي العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعا أو نظاما

[1] -غربي، المرجع السابق، ص153.

[2] – محمد مخزوم، **أزمة الفكر و مشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة**، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986م، ص 32.

بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الايالات والألوية المختلطة أيضا وتجرى المحاكمات في هذه المحاكم والمجالس علنا ..."[1].

3-السماح للأجانب بالتملك العقاري في الدولة العثمانية وفق شروط معينة[2].

4-التأكيد على انتخاب بطريك لكل ملة مدى الحياة،وكفل للنصارى حرية العبادة والحق في ترميم وإصلاح الكنائس ،وإنشاء كنائس جديدة،شرط الحصول على موافقة السلطان المسبقة،وكفل لهم الحق في الانتساب إلى معاهد التعليم الرسمية ووظائف الدولة المدنية،وخول لهم الحق في إنشاء مدارس للعلوم والفنون والصناعات،بشرط إخضاع برامج التدريس واختيار الأساتذة لمراقبة المجلس المختلط للتعليم العام[3].

5-منح السلطان موظفي الدولة من التزام الضرائب بعد أن كان خط كلخانة سنة 1839م قد أبطل العمل بنظام الالتزام "...ينبغي أن يمتنع مأمور دولتي العلية وأعضاء المجالس من التعهد بإحدى الالتزامات التي تجري مزايدتها علنا، أو أخذ حصة منها ويشدد في المجازات على ذلك".

6-تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتسجيل إرادات مصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود مخصوصة.

7-وعد السلطان بإشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس الحالي المتعلقة بشؤونهم.

8-وعد السلطان بإجراء إصلاحات شاملة في مجالات المالية والموصلات والمعارف والزراعة والتجارة "...تعمل أشياء توجب الأمور المالية وتعيين رأس المال لمقتضى الخصوصيات التي هي منبع الثروة المادية لممالكي المحروسة السلطانية،وتفتح

[1] – عوض، المرجع السابق، ص 27.

[2] – غربي، المرجع السابق، ص 153.

[3] – طقوش، المرجع السابق، ص 405.

الطرق والجداول المقتضية من أجل نقل محصولات ممالكي السلطانية مع إجراء تسهيلات الصحيحة[1].

9-تحسين الزراعة والتجارة وتنشيطها بتحسين الطرق.

10-الاستفادة من العلوم والمعارف الأجنبية وتنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بإيرادات ومصروفات الدولة بدقة وغاية في دفاتر وقيود مخصصة[2].

هذا الخط أكد على مبادئ خط كلخانة الذي يقر بحماية الطوائف الغير الإسلامية مع مراعاة مبدأ المساواة بين المسلمين والمسيحيين على حد السواء.

ت.قوانين مكملة للتنظيمات الخيرية:

-طبقا لمرسوم الخط الهمايوني سنة 1856م ظهرت مجموعة من القوانين كانت تهدف إلى تغير المجتمع العثماني مما جعل الدولة تصدر قانون خاص بالأراضي صيغ في 132مادة وعليه ثم تقسيم الأراضي إلى خمسة أقسام:

-القسم الأول: الأراضي المملوكة، مقسمة إلى أربعة أنواع فالنوع الأول مخصص للسكن على أن لا تزيد مساحته عن نصف دونم (500م)،أما النوع الثاني:هي أراضي أميرية ثم أصبحت ملك شخصية عن طريق الفرز وتملك الصحيح. أما فيما يخص النوع الثالث فهي الأراضي العشرية التي جرى تملكها وتوزيعها حين الفتح الإسلامي، أما النوع الرابع فهي أراضي الخراج والتي تقرر إبقاءها لدى الأهالي الأصليين من غير المسلمين[3].

-القسم الثاني : الأراضي الأميرية، هي الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالحروب وانتقلت مباشرة إلى ملكية الدولة المسلمة ولكنها تركت في أيدي أصحابها السابقين وأداء ما يترتب عليها من ضرائب وقد أعلن العثمانيون منطقة الأراضي الأوروبية

[1] – عوض، المرجع السابق، ص ص، 28-29.

[2] – مخزوم، المرجع السابق، ص 34.

[3] -عوض، المرجع السابق، ص ص، 230-231.

مناطق أميرية وخاصة في منطقة الروميلي أما الأراضي في الأناضول فقد أقامت عليها الطبقة الإقطاعية[1].

-القسم الثالث: الأراضي الموقوفة وهي الأراضي التي أوقفت توظيفها إلى الشرع الشريف من الأراضي المملوكة ومثل هذه الأراضي تكون رقابتها وجميع حقوق التصرف بها عائدة للوقف ومن الأراضي الموقوفة أيضا الأراضي المفرزة من الأراضي الأميرية التي أوقفها السلاطين العظام بالذات أو آخرون بالإذن السلطاني،وهي عبارة عن تخصيص منافع قطعة مفرزة من الأراضي الأميرية من أعشارها ورسوماتها للجهة الموقوفة عليها.

-القسم الرابع: الأراضي المتروكة وتم تقسيمها إلى قسمين فالأول منها ما لا يجوز تملكه مثل الطريق العام، والثاني هو القسم المخصص إلى عموم أهالي القرية[2].

-القسم الخامس: أراضي الموات هي أراضي غير خاضعة للتصرف أحد من الأشخاص ومخصصة للأهالي ولا متروكة، كما أنها بعيدة عن المساكن والعمران وغير صالحة للزراعة أو أي استفادة منها وتفوض لمن يحيها دون مقابل مع إبقاء رقابتها لبيت المال[3].

كان قانون الأراضي العثماني يهدف للحد من الفوضى التي كانت تسود الأراضي العثمانية قبل صدوره بأنه كان محاولة جادة للسيطرة الدولة على أراضيها ووضع حد للمتلاعبين بها[4].

---

[1]–إدريس الناصر رائسي، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**،ط 1 ،دار هادي،بيروت،2007م،ص 176.

[2] – عوض، المرجع السابق، ص231.

[3] – مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ الإسلامي**،العصر العثماني،د.ط،دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،2003،ص256.

[4] –عوض، المرجع السابق، ص232.

بعدما أصدرت الدولة العثمانية قانون الأراضي قامت بإصدار قانون الجزاء الهمايوني في 19أوت 1860م، وصيغ في مقدمة وثلاثة أبواب موزعة على فصول ضمت 264مادة لإرساء بوادر نظام القضاء المدني في الدولة العثمانية، كما أصدرت في 30أفريل 1860م ملحق لمجموعة قوانين تجارية ينظم المحاكم التجارية العثمانية وإدماجها في محاكم مختلفة[1].

أصدرت أيضا محكمة خاصة عرفت باسم مجلس الأحكام العدلية[2] للنظر في الدعاوي التي تقام ضد كبار الموظفين، وأنشأ في عام 1861م محاكم تجارية لتنفيذ قانون التجارة[3].

تم إصدار قانون الولايات في سنة 1864م في عهد السلطان عبد العزيز (1861- 1876م)وهو قانون مقتبس عن الغرب[4]، فقد كان القانون منقولا عن النظم الإدارية الفرنسية نقلا أمينا من حيث تقسيم السلطنة إلى ولايات تتألف من المتصرفيات[5]، قام بإصداره الصدر الأعظم فؤاد باشا وكان الهدف من وراء سن هذا القانون إشراك الأهالي في إدارة شؤون الولايات بالتعاون مع السلطات الحكومية والهيئات الإدارية المختلفة[6].

كما جاء لتنظيم إدارة الدولة مع المحافظة على مركزية الحكم العثماني وتصفية الاقطاعات القديمة مع تحديد صلاحيات الموظفين والإداريين الجدد من الولاة إلى المدراء نزولا واعتمد هذا القانون على أساس التنظيم الإداري الفرنسي[7]، وقد تناول قانون التقسيمات

---

[1]- بعيو،المرجع السابق،ص120.

[2] -الأحكام العدلية بإصدار خط كلخانة أصبح رجال الدولة يهتمون بتنظيم قوانين خاصة سواء تعلق الأمر بالإدارة أو القضاء، وكان أهم عمل هي مجلة الأحكام العدلية فالأحكام كانت تجري على مقتضى القواعد الشرعية وقد ألفت اللجنة،وكان ضمنها جودت باشا ناظر ديوان الأحكام العدلية.للمزيد أنظر:البستاني،المرجع السابق،ص14.

[3]-زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص313.

[4]- جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر**، د ط، ج1، المكتب الحديث، الإسكندرية، 2001م، ص 203.

[5]- توفيق علي برو،**العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (1908-1914م)**، معهد الدراسات العربية العالية، دب 1960م،ص10.

[6]- غربي، المرجع السابق، ص156.

[7]-الجميل سيار، **تكوين العرب الحديث**،ط1،دار الشرق،عمان،1997م، ص258.

الإدارية والموظفين والمجالس الإدارية والسلطات القضائية وبموجب هذا القانون أصبح عدد الولايات 27 ولاية يحكم كل منها والي بسلطات واسعة وكانت الولاية مقسمة إلى نواحي والنواحي إلى قرى وكان يجري تعيين فيها رؤساء المحاكم من قبل شيخ الإسلام،كما كان الموظفون الإداريون يجري تعيينهم من المركز مباشرة بعد موافقة السلطان[1].

هذا القانون كان له سلبيات منها افتراضه أن جميع ولايات الدولة متماثلة متجانسة رغم أن الولايات تختلف فيما بينها اختلافا بينا في ظروفها الجغرافية وعادتها ومذاهبها فلا يمكن معاملة واحدة [2].

ثالثا: خط الإصلاحات والتنظيمات الجديد سنة 1874م

صدر هذا الخط في آخر عهد السلطان عبد العزيز في يوم الثلاثاء 15ذي القعدة 1292ه الموافق ل13 ديسمبر1847م، وتضمنت حاجة الدولة للإصلاح والتأكيد على ما جاء في خط كلخانة بضرورة تأمين حقوق الأهالي والالتزام العدل في المعاملة جميع الرعايا بدون استثناء وتنظيم إدارة الحكومة وأهم ما جاء فيه[3]:

1-الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

2-حق جميع الرعايا في الانتخاب المميزين وأعضاء المحاكم النظامية والمميزين وأعضاء مجلس الإدارة.

3-التأكيد على وجوب المحافظة على أموال جميع الرعايا وعلى ناموسهم وأعراضهم وسن القوانين المتعلقة بالضابطة.

4-التأكيد على المساواة بين جميع أصناف رعايا الدولة مع ابقاء على امتيازات الملل غير المسلمة.

---

[1]- أوغلي، المرجع السابق، ص 349.

[2] - غربي، المرجع سابق، ص156.

[3]- مخزوم، مرجع سابق، ص36. أيضا: بعيو،مرجع سابق،ص124.

ث.إعلان الدستور عام 1876م

بعدما تولى السلطان عبد الحميد الثاني الحكم بعد عزله أخيه السلطان مراد الخامس[1] في سنة 1876م، تم تعيين مدحت باشا صدرا أعظما، تأكيدا على ضغط النخبة وإصرارها على تقييد سلطة السلطان والحد من استبداده.

جاء هذا الدستور الذي وضعه مدحت باشا مقتبسا من الدساتير الأوروبية بشكل يتوافق مع الأحكام الإسلامية[2]، ليعلن في وسط احتفالات زاهية موافقا الاجتماع ممثلي الدول الكبرى في مؤتمر عام لوضع المقترحات التي تكفل إصلاح الحكم في الدولة في يوم23ديسمبر 1876م،واشتمل على119مادة وكان الهدف منه تقييد السلطة المطلقة التي كان يمارسها سلاطين آل عثمان أهم ما جاء فيه[3]:

– إيجاد الرقابة على السلطان يجعل الوزراء مسؤولين أمام المجلس الشعبي على أن لا يكون بين أعضاءه تمييز طبقي أوديني.

– تحقيق مركزية في الحكم وإيجاد رقابة على حكام الولايات من قبل هيئات محلية.

– فصل السلطات من حيث الشكل لا مضمون.

– نص على أن شخص السلطان مصون لا يمس، وأنه لا يسأل أمام أحد عن أعماله، ومن ثم كان الدستور مرتهنا بشخصه فله وحده تعيين وإقالة الوزراء،كما هو الذي

---

[1]– **مراد الخامس:** هو السلطان العثماني الثالث والثلاثون،ابن السلطان عبد المجيد،ولد باسطنبول في 23سبتمبر1840م،اعتلى العرش وعمره 36 سنة،وفي أعقاب الأمر الديني. للمزيد أنظر: أورخان، المرجع السابق، ص 33.

[2] – مخزوم، المرجع السابق، ص37.

[3]– أنطونيوس، المرجع السابق،ص129.أيضا: برو،المرجع السابق،ص31.أيضا:عزتلو يوسف بك أصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان**، ط1، دار هنداوي، القاهرة 2014م، ص129.

يعقد المعاهدات ويعلن الحرب،ومعاهدات الصلح وهو القائد العام للقوات المسلحة ومن حقه كذلك إصدار جميع القوانين في شتى المجالات ، دون الرجوع إلى البرلمان.

– ونص أيضا على تشكيل مجلس عمومي من هيئتين،إحداهما هيئة الأعيان[1] والأخرى هيئة المبعوثان[2]، وتجتمع الهيئات في أول شهر نوفمبر كل عام،ويتم افتتاح المجلس العمومي بموجب إرادة سنية بحضرة السلطان نفسه،أو الصدر الأعظم نائبا عنه،كما نص القانون أيضا على تمتع أعضاء المجلس العمومي بحرية ابدأ الرأي ضمن النظام الداخلي للمجلس على ألا يقيد أحد بوعد،أو تهديد بسب أرائه أو بيان أفكاره.

تم تعطيل العمل بالدستور في سنة 1878م وهذا من طرف مجلس المبعوثان الذي دفع بعبد الحميد لتعطيل المجلس لأجل غير مسمى لأنهم رأوا أن إدخال الدستور في الدولة العثمانية يؤول إلى قلب البلاد واكتساح سلطة الفرد.

بعد عزل مدحت باشا في شهر فبراير ونفي إلى أوروبا[3]، وبهذا لم تدم التجربة الدستورية أكثر من عام واحد من مارس (1877م إلى 14فبراير1878م)، ومن ثم استمر تعليق الدستور حتى انقلاب عام 1908م حين أرغم الانقلابيين السلطان عبد الحميد على

[1]– أشراف البلد يطلق على فئة إقطاعية بدأت بممارسة النفوذ منذ القرن الثامن عشر ميلادي في مختلف المناطق الدولة العثمانية،وأصبحت ذات امتيازات وصلاحيات،وقد قضى عليها السلطان محمود الثاني بعد صراع طويل معها ،وقد أطلق أيضا على الوسطاء الذين يقومون بتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع العثماني في المدن والقرى ويشمل بشكل عام القاضي والمفتي والمدرس والسيد وشيخ الطريقة وكبار رجال الجيش وكبار التجار وأعيان البلد. للمزيد انظر: صابان، المرجع السابق،ص33.

[2] –اسم الجمع على الطريقة الفارسية لكلمة مبعوث العربية، وهو المندوب في مجلس البرلمان العثماني. للمزيد انظر: نفسه،ص199.

[3]– جلال، المرجع السابق،ص207.

إعادته، فبدأ عهد دستوري قصير المدى،داهمت الحرب فقضت عليه وعلى السلطنة العثمانية[1].

تميزت سياسة السلطان عبد الحميد الثاني بالتشدد مما أثارت عليه سخط الحركات والجمعيات السياسية وألبت ضده الدول الأوروبية،التي لم تتوان في مد حركاتها المعارضة بكل أنواع الدعم والتأييد المعنوي والمادي،خاصة إذ عرفنا أن هذه المعارضة قد تشكلت وترعرعت في مختلف العواصم الأوروبية،ومن بين هذه الحركات حركة تركيا الفتاة[2].

استطاع السلطان عبد الحميد الثاني استرجاع السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها آل عثمان،وحاول السلطان خلال الثلاثين سنة الأخيرة[3] تغير النظام الذي جاء به مجموعة المفكرين الذين صاروا على المفاهيم الغربية ومن بينهم مدحت باشا هذا الأخير حاول التخلص من الحكم المطلق للسلاطين العثمانيين الذين تمتعوا به قرابة خمسمائة وخمسة وسبعين سنة (1299م-1876م)[4].

[1]- وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية والدستور (بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما)**، "مجلة تبين"،ع3،إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية،دب،2013م،ص6.

[2]- تركيا الفتاة: هو مصطلح أطلقه المؤرخون، وهي بدايات الحركة خاصة حيثما كان معظم نشاطها في أوروبا، ولما انتقل نشاطها إلى داخل البلاد وانظم إليها العسكريون خاصة عندما صار يطلق عليها اسم"الاتحاد والترقي "هذه الأخيرة ظهرت في عهد السلطان عبد العزيز.للمزيد أنظر: سليمان بن صالح الخراشي، **كيف سقطت الدولة العثمانية**،ط1، دار القاسم، الرياض، 1420هـ، ص40.

[3] -عبد العزيز عمر،المرجع السابق،ص283.

[4] - عوض، المرجع السابق، ص45.

المبحث الثاني:

الطائفية في بلاد الشام

المطلب الأول: المسلمين

المطلب الثاني: المسيحيين

تميزت بلاد الشام بالتنوع الطائفي [1] باعتبارها تزخر بأعراف وقوميات تاريخية ومعتقدات دينية، فمن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف، وهذا الاختلاف سواء كان سلبيا أو إيجابيا فالطائفية هي من تحدد الاستقرار أو النزاع ،بحيث دخل العرب المسلمون بلاد الشام عندما كانت المنطقة تحت السيطرة البيزنطية وكان سكانها خليطا من أقوام متعددة وكان الدين المسيحي منذ الإمبراطور قسطنطين[2] إلا أن المسلمين سيطروا على الإقليم الاستراتيجي الهام الذي كان له أثرا كبيرا في الإسلام، إذ تمكن من كسب نفوذ ومهابة وقدم إلى الإقليم العديد من المسلمين ومثل التسامح الديني عند الأمويين تكوين الطائفة المارونية بشمال لبنان أما في العهد العباسي استقرت العديد من الطوائف .

و بظهور آل عثمان في أواسط الأناضول وتوسعهم على حساب الدول الأوروبية ومحاولتهم رفع راية الإسلام بها، ليصلوا إلى مشارف النمسا، وتحقيق النصر حيث كسبوا مناطق ونفوذ مسيحية تحت حكم الدولة العثمانية، هذه الأخيرة التي غيرت وجهتها في القرن16م إلى المشرق العربي في ظل وجود الخطرين الصفوي والبرتغالي.

وبهذا توجه السلطان سليم الأول إلى المشرق بعد عقده لحلف مع المماليك في سنة 1513م لمواجهة الشاه، حيث ظهر انزعاج المماليك من خطورة الدعوة الصفوية التي كانت بقيادة إسماعيل الصفوي خاصة بما يتعلق بأملاكهم بسوريا و الحجاز[3].

تمكن سليم الأول من هزيمة الشاه الصفوي وأكمل الزحف إلى الشام التي سيطر عليها في معركة مرج دابق في 23 أوت 1516م[4].

---

[1] – الطوائف: إحدى الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العثماني وقد انتشر تعبير الطائفة لاحقا، وإنما بمفاهيم دينية في الكتابة التاريخية اللبنانية بشكل خاص.للمزيد انظر :بعيو،المرجع السابق،ص56.

[2] -شوقي أبو الخليل، **موضوعية فيليب حتي في كتابه تاريخ العرب المطول**، ط1، دار الفكر، دمشق 1985م،ص211.

[3] –زين العابدين، المرجع السابق، ص142.

[4] – متولي، المرجع السابق، ص 71.

وبعد استقراره بالشام التي كانت تضم عدد كبير من الطوائف برئاسة المشايخ وكانت تتمتع بنوع من الاستقلالية [1].

حافظت الدولة العثمانية على هذه الاستقلالية وتجلى ذلك من خلال نظام الملل[2]،الذي ظهر مع محمد الفاتح [3]،بعدما منح لبطريك القسطنطينية الأمان، إذ كان سكان بلاد الشام ينقسمون إلى: مسلمين ومسيحيين ومسلمون ينقسمون إلى سنة وشيعة و دروز ومسيحيين ينقسمون بدورهم إلى كاثوليك وبروتستانت والأرثوذكس.

يرجع سبب استقرار الطوائف في بلاد الشام إلى عوامل دينية وثقافية مثلا: وجود الجامع الأموي في دمشق الذي أدى دورا كبيرا للعلماء والطلبة الفلسطينيين،ووجود موقع هذه المدن على طريق الحج الأمر الذي جعل ألاف المسلمين يمرون بها ويقيمون فيها[4].

وما شجع أيضا عدة طوائف على الإقامة في بلاد الشام، توفر عامل السكان حيث كانت تقوم مبادلات تجارية بين بلدانهم الأصلية و البلد الذي يستقرون به وتواجد المقدسات الدينية بها،هذا ما دفع بكل من فرنسا التي حصلت على حق حماية الكاثوليك وروسيا التي طالبت بمنحها هي أيضا حق حماية الأرثوذكس[5] في هذه البلاد، لكن الدولة العثمانية رفضت ذلك مما أدى ذلك إلى حدوث حرب بينهما عرفت بحرب القرم(1853-1856م).

---

[1] – أندري ريمون، **المدن العربية الكبرى**،ط1،تر: لطيفة فرج ،د ب ن،القاهرة،ص77.

[2] – نظام الملل: هو عبارة عن نظام إسلامي طبق على أهل الذمة من رعايا السلطان، حيث كانوا ينتظمون في طوائف حسب مذاهبهم الدينية وليس حسب المكان الذي ينتمون إليه.للمزيد انظر:**علي عبد الفتوني**،تاريخ لبنان الطائفي،ط1،دار الفارابي،لبنان، 2013م،ص45.

[3] – محمد الفاتح: هو السلطان السابع في الدولة العثمانية حكم من (1451 م إلى 1481م)،هو ابن السلطان مراد خان الثاني،قام بفتح القسطنطينية في سنة 1453م ،كما قام بوضع قانون نامه ليكون دستور العمل في الديوان الهمايوني .للمزيد انظر:خليل ساحلي اوغلي،**من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني (بحوث ووثائق وقوانين)**،تق: أكمل الدين إحسان أوغلي ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول2000م، ص ص، 531-532.

[4] –ريمون، المرجع السابق،ص78.

[5] –أوغلي، المرجع السابق،ص71.

بعدما طبقت الدولة العثمانية نظام الذي يسمى بالتنظيمات المتمثل في خط كلخانة سنة 1839م الذي نص على المساواة بين المسلمين والمسيحيين وهذا ما أدى إلى ثورات بينها حيث رفضوا هذا التساوي ونظر إليه المسلمين بأنه ذل ومهانة بعضهم.

المطلب الأول: المسلمين

أ.السنة:

امتازت بلاد الشام بوجود عدد كبير من المسلمين الذين شكلوا أغلبية سكانها، حيث أخضعت الدولة العثمانية عدد المسلمين في بلاد الشام عن ما يزيد عن مليون منهم، حوالي مائة ألف من العزب الذين لا يقيمون في أرض معلومة [1].

انتمى أكثر العرب السنيين لمذهب الإمام الشافعي، بينما اتبع الأتراك والأكراد والتركمان مذهب أبي حنيفة، الذي اتبعه أيضا بعض أعيان العرب من اجل التقرب من السلطات العثمانية [2] التي جعلته المذهب الرسمي لدولتها.

توزع المسلمون السنيون ببلاد الشام ،إذ تركز عدد منهم بأطراف البلاد الشرقية على حدود فلسطين من ناحية الشمال،أما لواء دمشق توزع السنيون في جميع مدنه وقراه وشكلوا نحو ثلاثة أرباع المجموع الكلي للسكان ،وتركز المسلمون السنة في لبنان بكل من بيروت وطرابلس وصيدا وبعلبك، أما في الريف فانتشروا في عكا والبقاع[3].

والسنة ثلاثة أقسام هي:

[1] –مؤلف مجهول، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، ط1،د.دن،مصر،1895م، ص6.

[2]–عبد الرازق عبد الرازق عيسى،**التنصير الأمريكي في بلاد الشام (1834–1914م)**،ط1،عربية للطباعة والنشر، القاهرة 2005م، ص28.

[3] – عيسى، المرجع السابق، ص28.

الأحكام الاعتقادية أصولها المجملة ستة: هي الإيمان بالله وبالملائكة وبالكتب وبالرسل وباليوم الأخر وبالقدر،□□□□□□□﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا (17) يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا (18) وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا (19).الآية (17-19) سورة النبأ.

أ. وهي الأحكام التي جاء بها جميع الأنبياء ويقال لها أحكام دين الإسلام.

ب.الأحكام العملية: وهي عشرة الفرض و الواجب والسنة و الاستحباب و الإباحة و الحرمة و الكراهة التحريمية و الكراهة التنزيهية و الصحة و الفساد.

الأحكام تطبق على الغافل البالغ فالشرائع المتعلقة بأفعال المكلفين ثلاثة أنواع إجمالية.

-الأولى: العبادات: وهي عبارة عن الصلاة، الصوم، الزكاة، الحج وسائر الفرائض والوجبات.

-الثاني: المعاملات: كالنكاح والطلاق والهبة والوصية والبيع والشراء والكفالة والوكالة.

-الثالث: العقوبات: كالدية، والكفارة، والفدية، والقصاص [1].

ت.الأحكام الشرعية المتعلقة بأحوال القلوب والمتكفل بذلك علم الأخلاق والتقوى اقتصرت على أهم المسائل الاعتقادية التي يكلف كل مؤمن باعتقادها [2].

ب.**المتاولة (الشيعة)** [3]

الشيعة لفظ معناه: الإتباع والأنصار يطلق على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، نقول هو شيعة وهما وهم وهن شيعة وجمعه شيع وأشياع ثم صار علما بالغلبة على إتباع علي بن أبي طالب رضي الله عنه [4].

---

[1]-محمد كرد علي،**خطط الشام**، ج6، ط2، مكتبة النوري، دمشق،د.ت، 323.

[2] – كرد علي، المصدر السابق، ص240.

[3] – أطلق أول مرة لفظ المتاولة على الشيعة في الشام في أواخر القرن السابع عشر ، على السكان الذين قاموا بخوض غمار الحروب في ذلك العصر مثل سكان بلاد بشارة وبعلبك وكسروان . للمزيد أنظر: عيسى، المرجع السابق، ص30.

[4] – كرد علي، المصدر السابق،ص245.

حيث اعتقد أنصاره أنه أحق بالخلافة وأن أبا بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهم أخذوا حق الإمامة المقدسة منه [1].

ظهر هذا اللفظ أول مرة في الإسلام في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وكان لقب أربعة من الصحابة هم: أبو ذر، وسلمان، وعمار، والمقداد ، إلى أن آن أوان معركة صفين فاشتهر بين موالي علي رضي الله عنه[2].

والشيعة في الشام [3] ينتمون للمذهب الاثني عشر، عاشوا منعزلين عما حولهم من الطوائف أطلق عليهم لقب المتاولة، بدأت أهميتهم خلال القرن السابع عشر ميلادي، [4] وهذا نظرا للموقع الذي عاشوا فيه حيث تمركزوا في بلاد بعلبك في أطراف البلاد من ناحية الشرق، وراء طرف لبنان الجنوبي وفي بلاد الشقيف وبلاد بشارة وأنحاء مدينة صور وكل هذه في جنوبي ولاية بيروت وشمالي متصرفية القدس،وقدر عددهم حوالي 70الفا من النفوس حيث تمركز معظمهم في هذا الجزء من الشام، أما المدن الأخرى فقد كان عددهم قليل جدا[5].

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حاول المتاولة الاستفادة من ضعف الدولة العثمانية وضعف ولاتها فعملت على التحالف مع الثائرين ضد الدولة العثمانية كالشيخ ظاهر العمر في فلسطين، كما نجح المتاولة في الصمود أمام الضغوطات التي كان يمارسها

[1] – حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج1، ط14، مكتبة النهضة، مصر، (1316-1992م)، ص30.

[2] – كرد علي، المصدر السابق، ص245.

[3] – يتواجد الشيعة في الشام في جبل عامل وهو البلد الواقع بين صفد جنوبا ونهر الأولى شمالا وغور الحولة وما حذاه إلى أرض البقاع شرقا والبحر المتوسط غربا.للمزيد انظر :نفسه،ص247.

[4]– عيسى، المرجع السابق،ص ص30-31.

[5] – مجهول، المصدر السابق، ص7.

عليهم مختلف منافسيهم بفضل زعمائها مثل آل علي الصغير في الجنوب وآل خرفوش في بعلبك [1].

اعتبرتهم الدولة العثمانية مثلهم مثل الصفويين وعاملتهم كأعداء لها الا أنها تركت سطحية الحكم العثماني في أيديهم.

إنهم يختلفون في معتقداتهم عن السنة في الإمامة وهي عندهم رياسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص بحق النيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وان يكون الإمام معصوما وانفرد بهذا الشرط وان يكون أفضل أهل زمانه، وان الأئمة اثني عشر أولهم علي بن أبي طالب المخصوص عليه من الرسول صلى الله عليه وسلم وأخرهم محمد بن حسن العسكري[2].

ت. الدروز:

1. الدروز فرقة إسماعيلية،اتسمت بطابع الباطنية التي انشقت عن الاسماعلية في عصرها العبيدي،[3] حيث اخفوا عقيدتهم عن غيرهم من الفرق الإسلامية ويعود مرجعها إلى الدولة الفاطمية أين ادعت تاليه عبادة الحاكم بأمر الله الفاطمي[4].

اختلف المؤرخون في لفظ درزي،وهل هي بضم الدال وسكون الراء أم بفتح الدال والراء كليهما، ذلك وان هناك شخصين ارتبط كل منهما بالدروز سلبا أو إيجابا،فهناك محمد بن

---

[1] – نفسه، ص 32.

[2] – كرد علي، المصدر السابق، ص ص، 247–248.

[3] – محمد الخطيب، **الحركات الباطنية في العالم الإسلامي عقائدها وحكم الإسلام فيها**، ط 1، دار عالم، عمان – الأردن، (1406هـ–1986م)، ص199.

[4] – الحاكم بأمر الله: هو علي المنصور بأمر الله بن العزيز بالله بن المعز لدين الله الفاطمي،(ولد سنة375هـ)،بويع بالخلافة يوم مات أبوه يوم الثلاثاء سنة 326هـ،وعمره لم يتجاوز العشر سنوات.للمزيد انظر:جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة**،ج4،دط،المؤسسة المصرية العامة،مصر،ددت،ص176.

إسماعيل الدرزي بفتح الدال المشددة وفتح الراء وهو احد الداعين لتاليه الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي، وقد بشر بمذهبه هذا في وادي التيم الموطن الأول للدروز ،وكانت له ميول يهودية مجوسية ويقال إن الدروز قتلوه وهو معروف باسم نشتكين الدرزي،وهناك آخر اسمه أبو منصور انو شتكين الدرزي بضم الدال المشددة وسكون الراء وهو احد قواد الحاكم بأمر الله ، ويقال أن الطائفة تنتسب إلى هذا الأخير دون الأول ومازال حتى اليوم يلعنون نشتكين ويجلون أبو شتكين[1].

يحترص الدروز على كتمان عقائدهم ولذلك يعبرون عنها في كتبهم ورسائلهم بطريقة الرمز والكتابة وهذا خوفا من الانفضاح والانتشار بين الناس[2].

تنتسب هذه الدعوة إلى محمد بن إسماعيل الطهراني نسبة إلى طهران الملقب بشتكين الدرزي الذي كان من دعاة الباطنية ودخل في خدمة الحاكم مبشرا بتعاليم الحاكم، بأمره ولإثبات الدعوة صنف له كتابا كتب فيه إن روح ادم انتقلت إلى علي بن أبي طالب ومنه إلى أسلاف الحاكم منقسمة من واحد إلى آخر حتى انتهت إلى الحاكم بأمره، ولما قرء هذا الكتاب في الجامع الأزهر بالقاهرة حدثت فوضى مما اضطر الحاكم إلى أن يرسله إلى الشام [3]، ليبشر به إلها فجاء هذا الرجل وادي التيم [4] في أطراف لبنان بناحية الجنوب ولقي هناك قبيلة من العرب كان أجدادهم يميلون إلى الديانات الباطنية ويتظاهرون بالإسلام على كره منهم فدعاهم إلى الدخول في دعوته فقبلوا [5].

---

[1] – مصطفى الشكعة، **إسلام بلا مذاهب،ط8،الدار المعربة اللبنانية**،القاهرة،1411هـ-1991م،ص260.

[2]– حنا أبي راشد،**جبل الدروز**،ط1،المطبعة التجارية الكبرى،مصر،1925م،ص40.

[3] – أبي راشد، المرجع السابق، ص35.

[4] – وادي التيم: وهو واد يقع بين دمشق وبانياس، سمي بهذا الاسم نسبة إلى قبائل تنتسب إلى تيم الله بن ثعلبة وهي قبائل يمنية الأصل هاجرت من جزيرة العرب في الجاهلية وسكنوا الفرات.للمزيد انظر:مصطفى بن محمد بن مصطفى،**أصول وتاريخ الفرق الإسلامية**، د.دن، دب ن 1424هـ-2003م، ص674.

[5] – مجهول، المصدر السابق، ص60.

أما الداعي الآخر هو حمزة بن علي الزوزني الذي جهر بألوهية الحاكم في سنة 408هـ، وصنف كتابا ذكر فيه أن روح الله سبحانه وتعالى حلت في ادم عليه السلام ثم انتقلت إلى علي بن أبي طالب وأن روح علي انتقلت إلى العزيز، ثم ابنه الحاكم الذي أصبح في نظرهم إلاها عن طريق الحلول.

أما الداعي الثالث هو الحسن حيدرة الفرغاني فقد استغل الوضع وجهر هو أيضا بتأليه الحاكم في سنة409هـ فأدى هذا إلى مقتله [1].

وعلى الرغم من كل ما ورد إلا انه لم يعرف من هو المؤسس الحقيقي للدروز هل هو محمد بن إسماعيل الطهراني الملقب بشتكين الدرزي أم هو حمزة بن علي الزوزني فكلاهما يقتربان من اللفظ نفسه إلا أن اغلب الكتب التاريخية تأكد بان حمزة بن علي الزوزني هو المؤسس الحقيقي لهذا المذهب.

2-عقيدة الدروز:

أولا عقيدة الدروز تتمثل في ألوهية الحاكم بأمر الله الفاطمي باعتبارنا له حقيقة لاهوتية لا تدرك بالحواس ولا بالأوهام ولا تعرف بالرأي ولا بالقياس مهما حاول الإنسان أن يعرفها، لان هذا اللاهوت ليس له مكان ولكن لا يخلو منه مكان وليس بظاهر كما انه ليس بباطن حتى أنه لا يوجد اسم من الأسماء ولا صفة من الصفات تطلق عليه [2].

ومن بين الذين دعوا إلى ألوهية الحاكم شتكين الدرزي الذي نشر بألوهيته بين سكان وادي التيم في الأقطار الشامية، ومن بعده حمزة بن علي الذي جهر بهذه الدعوة وكان من أكثر الناس إيمانا بهذه الفكرة [3].

---

[1]- ابن مصطفى،المرجع السابق، ص 678.

[2]- ابن مصطفى، المرجع السابق، ص678،وللمزيد انظر: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي حسن، **محاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تح: محمد أبو الفصل إبراهيم،ج1،ط1، دار الإحياء الكتب العربية القاهرة،1317هـ-1967م،ص603.

[3] - الشكعة، المرجع السابق،ص269.

ثانيا عقيدة التناسخ التي سموها بنظرية الدوراي، أن الحادثة التي حدثت مع نبي حدثت مع جميع الأنبياء في شكل حلقة تتكرر فيها الأدوار، هكذا أول الفاطميون قصص الأنبياء تأويلا باطنيا تطبيقا لنظرية الدور، وهذا لإثبات أن جميع الأنبياء والأئمة هم في الحقيقة شخص واحد لأنهم جميعا مثل لممثول واحد وهو العقل.

كما قاموا بتأويل كل آية من آيات القرآن حتى تتسق مع عقيدتهم في الأدوار والمثل والمثول، فالجنة عندهم هي الدعوة والنار عدم مولاة الأئمة والملائكة هم الدعاة والميزان والصراط المستقيم هما الإمام وهكذا [1].

ثالثا: عقيدة التقمص أي بانتقال النفس من جسم بشري إلى جسم بشري آخر باعتبار أن النفس لديهم لا تموت بل يموت قميصها الجسم ويصيبه البلى فتنتقل إلى قميص آخر[2].

رابعا: عقيدتهم في اليوم الآخر، فيوم الحساب عندهم هو ليس يوم القيامة، إذ ليس فيه موت الأرواح ولا قيامة لها ولا بعث فالأرواح لا تموت لتبعث ولا تنام لتوقظ بل إن يوم الحساب هو نهاية لمراحل الأرواح وتطورها إذ يبلغ التوحيد غايته من الانتصار على العقائد الشركية[3].

كما إنهم يتصورون أن يوم الحساب سيكون فيه ظهور المعبود أي الحاكم بأمر الله ومع إنهم لم يحددوا تاريخ هذا اليوم إلا أن رسائلهم تقول انه سيكون في شهر جمادى أو رجب [4].

ولهذا اليوم علامات محددة عندهم هو: عندما يصبح الملوك لا يعدلون بين الرعية.

- يتسلط المسيحيون واليهود على البلاد .
- يستسلم الناس إلى الآثام والفساد والآراء الفاسدة.

---

[1]– محمد كامل حسين، **طائفة الدروز وتاريخها وعقائدها**، د.ط، دار المعارف،مصر،1962م،ص89.

[2] – الخطيب، المرجع السابق، ص239.

[3] – عبد الله النجار، **مذهب الدروز والتوحيد**، ط1، دار المعارف، مصر، 1922م،ص 81.

[4] – الخطيب، المرجع السابق، ص248.

– :ظهور ملك في مصر يحارب المصريين ويحاربونه ويظهر خداعه وغشه [1].

3-أقسام الدروز:

ينقسم الدروز إلى قسمين :

-العقال أو الأجاويد: هم طبقة أتقياء يقال لهم المتنزهون وهم مثابرون على العبادة والورع فمنهم من لم يتزوج ومنهم من لم يأكل لحما طول حياته ومنهم من هو صائم كل يوم [2].وهم القائمون على دعوة الحق والمحافظون على سريتها وسرية كتبها والناصحون لرسائلها والشارحون عقيدتها والمتمسكون بقواعد الأخلاق والسلوك النبيلة وهم ينقسمون إلى طبقتين:

1-الطبقة الدنيا هم الذين يحق لهم معرفة رسائل القطن.

2-الطبقة العليا هم الذين يعرفون كل ما في الحكمة من رموز ومواقف عدائية من الإسلام وسائر الأديان.

-الشراح والجهال: هم عامة الناس الذين لا يحق لهم سماع شيء من الحكمة أو من شروحتها [3]، كما أنهم لا يسمح لهم بحضور مجالس الدروز أو سماع شيء من الكتب المقدسة، إلا في يوم عيدهم وهو يوافق عيد الأضحى عند المسلمين إلا انه يسمح لهم بان ينتقلوا إلى طبقة العقال بعد إن يخضعوا لامتحان عسير وشاق يقوم على ترويض النفس وإخضاع شهواتها مدة طويل، فمثلا لا يقبل في طبقة العقال المدخن ولهذا فعلى المدخن من طبقة الجهال أن يقلع عن عادة التدخين إذا أراد أن يكون من طبقة العقال، هذا الامتحان قد يستمر لأكثر من سنة بأكملها حتى يثق الشيوخ بأحقية الطالب أن ينتقل من طبقة الجهال إلى طبقة العقال[4].

---

[1] – حسين، المرجع السابق، ص124.

[2] – كرد علي، المصدر السابق، ص266– 267.

[3] – أنور ياسين وائل السيد وآخرون، **بين العقل والنبي بحث في العقيدة الدرزية**،د.ط، عقل،لبنان،1980م،ص370.

[4] –حسين،المرجع السابق، ص ص31–32.

ث.مجالس الدروز:

للدروز مجالس خاص بهم في جبل الحوران أو جبل الدروز[1]، حيث يجتمع العقال أو الأجاويد فقط في اجتماعات سرية تشبه بمحافل الماسون من حيث كتم الأسرار والرموز ومن حيث التقاليد والطقوس حتى انه لا يمكن لغير العقال دخول هذه المجالس لأنهم هم الوحيدون الذين يعرفون كلمة السر، ولو أراد احدهم الدخول فهو لا يستطيع لأنه لا يعرف الكلمة[2].

لكن وعلى الرغم من ذلك فإن للدروز روابط مهمة بينهم منها أنهم مهما كان بينهم خلافات يتخلون عنها ويصبحون جسما واحدا يوم يردون مقاومة عدو، كما أن لهم وهم من التسامح على جانب حتى مع من يخالفهم[3].

ج.الخصال التوحيدية الدرزية:

للدروز سبعة خصال توحيدية حيث انه يقال أن المولى أي الحاكم بأمر الله الفاطمي فرض على الدروز هذه الخصال التي تتمثل فيما يلي:

-أولا: سدق [4] اللسان : هي أول خصال الموحدين وأعظمها وهي تقوم على عدم الكذب بين أبناء هذه الطائفة فقط وهي عوض الصلاة .

---

[1] – جبل الدروز :هو عبارة عن نجد تحيط به سهول خصبة واسعة، تحده شمالا غوطة دمشق الخصبة بتربتها وغربا اللجاة وعرة المسلك وسهل حوران ، وجنوبا الجبانة وحدود حكومة شرق الأردن وجبانة أرض قاحلة مقفرة تتصل بوادي الحجاز، وشرقا الصفا والرحبة وجبال الحارة .للمزيد انظر :وجيه كوثراني،**بلاد الشام في القرن العشرين السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني (قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية)**،ط3،المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية،بيروت،ص100. أنظر الملحق رقم 03، ص117.

[2] –محمد كامل فريد،ثورة الدروز حوادث سوريا،د.ط،مطبعة التقدم،دب ن، د.ت،ص22.

[3] – كرد علي، المصدر السابق، ص267.

[4] – لا ينطق الدروز كلمة الصدق بالصاد إنما ينطقونها بالسين وسبب ذلك هو حساب الجمل، فالسين تساوي ستين والدال تساوي أربعة والقاف مائة ، فيكون المجموع مائة وأربعة وستين وهم عدد حدود الدروز.للمزيد انظر :الخطيب،المرجع السابق،ص277.

-ثانيا: حفظ الإخوان هي الخصال الثانية من دعائم التوحيد، وهي عند الدروز عوض الزكاة عند المسلمين،وهي أن يحفظ الدرزي أخاه، وفي هذا قال احد المفتيين"أوصيكم بحفظ إخوانكم فإن بحفظهم يكمل إيمانكم، فأجيبوا دعواهم، واقضوا حاجاتهم، واقبلوا معذرتهم، وعادوا من قساهم، وعودوا مرضاهم، وبروا ضعافهم وانصروهم ولا تخذلوهم.

-ثالثا: ترك عبادة العدم والبهتان التي تجمع العقيدتين التنزيل والتأويل وفروعهما.

لاعتقادهم أن الرب سبحانه ساكن فوق السماء، فالعدم هو الذي لا وجود فيه ولا فائدة منه، والبهتان هو الكذب الذي لا صدق فيه، وحاصل المذهبين هو أن كل مذهب خارج عن مذهب التوحيد فهو عدم، وهي عند الدروز عوض الصوم[1].

-رابعا: البراءة من الأبالسة والصغيان ويقصد بذلك البراءة من الأنبياء السابقين ومن كل الأديان والشرائع [2]هي عوض الحج .

-خامسا :توحيد الحاكم في كل وقت، هذا باعتبار أن التوحيد يعني نقطة مركز الفرائض الدينية وهيولها واصلها وغايتها، وهو عوض الشهادتين .

-سادسا وسابعا:الرضى والتسليم : وهما نتيجة الخصال السابقة لأنه من يرضى بفعل الباري كيف ما كان يسلم أمره إليه سرا وجهرا، وهو عوض الجهاد[3].

6- موقفهم من الإسلام:

يعتبر الدروز أنفسهم من المسلمين لكن هذا ظاهريا فقط أما في الباطن فهم لا يؤمنون بالإسلام، ولهذا قاموا بنقض الفرائض الإسلامية وأسقطوها وفي مقدمتها توحيد الحاكم بأمر

[1] - ياسين، المرجع السابق، ص ص263-359.

[2] -حسين، المرجع السابق، ص122.

[3] - ياسين، المرجع السابق ،ص ص365-366.

الله بدلا من توحيد الله [1]، وهذا حتى يبرهنوا أنهم جاءوا بشريعة جديدة نسخت الإسلام وأركانه، فهم يؤمنون بفكرة التناسخ، وعلى هذا الأساس أعلن حمزة إسقاط أركان الإسلام الخمسة وألزم أتباعه بإتباع الخصال التوحيدية التي تغني عن الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد، و في هذا يقول حمزة في إحدى رسائله "ويجب على سائر الموحدات أن يعلمن أن أول المفترضات عليهن معرفة مولانا جل ذكره وتنزيهه عن جميع المخلوقات ثم معرفة قائم الزمان وتمييزه عن سائر الحدود الروحانيين ثم معرفة الحدود الروحانيين بأسمائهم ومراتبهم وألقابهم ...."[2]

المطلب الثاني: المسيحيين

بلغ عددهم حوالي تسعمائة ألف شخص أو يزيد منهم:مائتين وسبعون ألف من الموارنة و مائتين وخمسون ألف من الروم الأرثوذكس وخمسون ألف من الروم الكاثوليك وخمسة وثلاثون ألف من بقية الطوائف وهم يرتكزون في جبل لبنان وفي بعض مدنه كدير القمر وزحلة وغيرهما أين لا يسكن الدروز، وكسروان مقاطعة خاصة بالطائفة المارونية التي لا يسكنها سواهم، يكثر النصارى بمدينة بيروت وهم الفريق الأكبر من أهلها وعددهم ليس بقليل بالمدن البحرية كطرابلس وصيدا وغيرها.وبهذا لا يخلوا مكان في سورية من بعض الطوائف المسيحية [3].

ومثلما انقسم المسلمون لعدة طوائف كذلك المسيحيين انقسموا إلى عدة طوائف في بلاد الشام هي الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس.

[1] –الشكعة، المرجع السابق،ص296.

[2] –الخطيب، المرجع السابق، ص276.

[3] – مجهول، المصدر السابق،ص7.

ا-الكاثوليك:

تعتبر اكبر طائفة بين الطوائف المسيحية في بلاد الشام احتوت على العديد من الأعراق من بينها الموارنة والروم والسريان واللاتين وهي مرتبطة بروما أساسا.

1-الموارنة:

هم سكان الجهات الجبلية الشمالية لجبل لبنان[1] لكن هناك اختلاف في أصل هذه الطائفة فهناك من يقول أنهم بعد قبول النصرانية، اتبعوا راهبا اسمه مارون كان يسكن في دير على مقربة من حماه في القرن السابع الذي علم بان للمسيح مشيئة واحدة، وبهذا ظل نصارى لبنان يصدقون هذا الأمر الذي ابتدعه مارون مدة خمسمائة سنة[2]، وهناك من يقول أن الموارنة هم أتباع مارون البطريك الذي جهر براية الموالي لروما[3].

اشتهر الموارنة في الحروب التي حصلت بين الإفرنج وسلاطين المسلمين حيث أنهم ساعدوا الإفرنج مساعدة تذكر، ولما انتهت هذه الحروب شدد حكام المسلمين الوطأة عليهم فاضطر بعضهم إلى الرحيل إلى قبرص أو مالطة وكريت ولجأ بعضهم إلى حوران واستمروا على هذا الحال إلى أن امتنع الحكام عن تعقبهم ومضايقتهم[4].

بعد أن انتهت مضايقات حكام المسلمين إلى الموارنة، قام ملك فرنسا لويس الرابع عشر بإرسال منشورا إلى الموارنة يبسط فيه حمايته عليهم وهذا بعد أن نظر إلى الخدمات التي قدمتها هذه الأخيرة إليهم في القرن السابع عشر، وبهذا أصبح الموارنة يعتبرون أنفسهم من جملة الفرنسيين وهم إلى هذا اليوم يكرمون هذه الدولة ويحبونها حبا كبيرا ويتظاهرون

---

[1] -ريمون هاشم،**جوانب من تاريخ لبنان (1820م-1860م)**،ج1،ط1،منشورات الجامعة الانطوائية،د.ن. ن،2007م، ص24.

[2] -مجهول،المصدر السابق،ص62.

[3] -أنيس صايغ، **لبنان الطائفي**،د.ط،دار الصراع الفكري،بيروت،1955م، ص45.

[4] -مجهول، المصدر السابق، ص62.

بالانتماء إليها[1]، خاصة بعدما قامت الجمعيات الكاثوليكية وفي مقدمتها جمعية الجزويت بتعليمهم اللغة الفرنسية عن طريق مئات المدارس التي قامت بإنشائها في جبل لبنان[2].

ب-الروم الكاثوليك:

انشقوا عن طائفة الروم الأرثوذكس ففي عام 1724م شكلوا طائفة جديدة وانتخبوا بطريكا خاصا بهم، واعترفوا برئاسة البابا وهذا بعد ان قام البطريك الأرثوذكسي باضطهادهم والتسلط عليهم، فقد كان قساوسة الكاثوليك لا يستطيعون القيام بمهامهم الدينية مثل تجنيز الموتى وعقد الزيجات إلا بإذنه.

اعترفت الدولة العثمانية بهم في 24مارس 1833م كما أنها لقيت المساعدة من أوروبا طوال القرنيين 17و18م وهذا نتيجة سببين:

-الأول: يتمثل في تدخل فرنسا على أنها حامية للكاثوليك في الشرق.

-الثاني: يتمثل في إنشاء الهيئة الدعائية الكاثوليكية للأشراف على البعثات الكاثوليكية في الشرق.

ج-السريان الكاثوليك:

انشقت هذه الطائفة عن الكنيسة السريانية اليعقوبية، نتيجة لانتخاب المطران ميخائيل جروة بطريكا يعقوبيا في 16سبتمبر 1800م، حيث اتبع هذا الأخير الكاثوليك وأسس الكنيسة السريانية الكاثوليكية[3]، التي كان يرعاها رئيس يقال له بطريك السريان الأنطاكي[4].

[1] -نفسه، ص63.

[2] -عوض، المرجع السابق، ص305

[3] - عيسى،المرجع السابق،ص ص 51-52.

[4] - عوض، المرجع السابق، ص504.

كان السريان متحالفين مع الصليبين حيث كانوا يتعاونون معهم في الحروب الصليبية، وعندما انتهت هذه الحرب برحيل الصليبيين من المشرق العربي تركوا للسريان ديرين كبيرين من أديارهم هما دير ست مريم ودير التلميذ[1].

د- اللاتين الكاثوليك:

بعد إجلاء الصليبيين في بلاد الشام عام 1291م ظل عدد من اللاتين أتباع الكنيسة الكاثوليكية يقيمون بها ويمارسون شعائرهم الدينية حسب الطرق الكاثوليكية الغربية وشكلوا طائفة خاصة بهم ابتداء من 1847م، وفي سنة1848م تجاوز عدد رعاياها أربعة ألاف ولكن بالرغم من ذلك كان لهم 8 كنائس[2].

ب- البروتستانت:

أطلق هذا الاسم على كل المسيحيين من غير اللاتين والكنائس الشرقية بفروعها، وهذا بعد أن قرر الإمبراطور كارل الخامس في مؤتمر انعقد في إحدى مدن جرمانيا سنة 1569م بعدم السماح بإحداث أي تغير في الرسوم الدينية، لكن حدث في نفس السنة أن أرسل مجموعة من الأمراء والأشراف وأربعة عشر مدينة احتجاجا قالوا فيه "إنهم مستعدون أن يطيعوا الإمبراطور والمؤتمر في كل القضايا الواجبة والممكنة، ولكنهم لا يخضعون لأحد في ما يعتقدونه مخالفا لكلمة الله وضميرهم" ولهذا سموا من ذلك الوقت البروتستانت أو المحتجين كما أنهم يدعون أنفسهم غالبا إنجيليين ويدعون غيرهم التقليديين[3].

ومن بين الأمور التي يجتمع عليها البروتستانتيون رغم اختلافهم نذكر:

-أن الكتاب المقدس هو القانون الوحيد في كل ما يلزم للخلاص .

- أن المسيح هو المخلص الوحيد وليس بأحد غيره خلاص.

[1] - عيسى، المرجع السابق، ص52.

[2] - نفسه، ص52.

[3] -كرد علي، المصدر السابق، ص232.

- أن الخلاص كلمة نعمة مجانية من الله.
- أن الإيمان هو السبيل الوحيد لنيل الخلاص.
- أن الأعمال الصالحة هي ثمر الإيمان الحي فنعمل لأننا مخلصون لا لكي نخلص.

وللبروتستانت قسمان كبيران:

- الأول : الإيسكوبيليان أي الأسقفيون وهم الذين يقولون إن درجات الإكليروس ثلاث الأسقف والقسيس والشماس.
- الثاني : البرسبتيريان أي القسوسيون وهم الذين ليس عندهم رتبة أساقفة . وهذا القسم يعتبر أكثر فرق البروتستانت.

فالأسقفيون يجرون العبادة غالبا بموجب كتاب صلاة أي صورة معينة تتلى وقت عبادة الجماعة،أما العبادة العائلية والاجتماعات الأخرى الروحية فيتركونها لحرية القسيس أو من ينوب عنه، أما القسوسيون فالحرية مفوضة للخادم في كل الأوقات، وعندهم بعض صلوات وإرشادات مكتتبة لمساعدة القسيس في أحوال خصوصية[1].

يختلف البروتستانت مع غيرهم في أمور كثيرة إلى أنهم يتفقون في الكثير من الأمور الجوهرية ومن بينها، قانون الإيمان وهو ينقسم إلى قانون إيمان الرسل وهو يرجع إلى أواخر القرن الأول المسيحي بل قيل أن الرسل أنفسهم وضعوه.

- قانون الإيمان النيقاوي وضعه المجمع المسكوني الأول سنة 325 في مدينة نيقية وأضافوا عليه عبارة واحدة بخصوص انبثاق الروح من الابن وهو الأمر الذي لم يقبله الروم الأرثوذكس.

[1] – كرد علي، المرجع السابق، ص ص233–234.

– قانون إيمان ثالث يسمى قانون مار اثناسيوس ولكنه اقل شهرة واقل استعمالا من الأوليين. وعلى العموم يمكن تلخيص الأمور الجوهرية التي يتفقون عليها فيما يلي:

- التوحيد والتثليث.
- الخلق والسقوط والفداء.
- القيامة والدينومة .
- وجوب التبشير بالمسيح ودعوة الغير إلى الإيمان به.
- عدم تحريف الأسفار التي يتفقون على قانونيتها من الكتاب المقدس[1].

بدأ نشاطهم في بلاد الشام سنة 1820م، حيث تمكنوا من أن يقيموا أول مركز لهم في بيروت وبهذا رأى المسلمون والسلطات العثمانية فيهم بوادر التسلل الأجنبي فقاومهم، لكن البروتستانت ثابروا على أعمالهم وتمكنوا من إنشاء إرسالية لهم في دمشق في سنة 1043م، حتى أنهم حصلوا على العديد من الامتيازات داخل الدولة العثمانية [2].

ت-الأرثوذكس:

يلاحظ الباحث أن الصراع الفكري والقومي في الكنيسة قد ظهر فلم تعد المسألة مسألة دين ولكنها مسألة سلطة وقومية، فقد انفصلت الكنيسة اليونانية الشرقية على اثر المجمعين المنعقدين في مدينة القسطنطينية أي الشرقي اليوناني عام 879م وقبله الغربي اللاتيني عام 869م على اثر ذلك انفصلت الكنيسة اليونانية عن كنيسة روما [3] لكنهما انفصلتا بصفة تامة في نصف القرن الحادي عشر وصارتا كنيستين:

---

[1] –نفسه، ص234.

[2] – عوض، المرجع السابق، ص ص، 305–306.

[3]– سعد رستم، **الفرق والمذاهب المسيحية منذ ظهور الإسلام حتى اليوم (دراسة تاريخية دينية سياسية اجتماعية)**،ت و م:إسماعيل الكردي،ط2،الأوائل للنشر والتوزيع،دمشق 2005م،ص45.

إحداهما: تسمى الكنيسة الغربية البطرسية أو الكنيسة الكاثوليكية التي تقول أن مؤسسها هو بطرس الرسول كبير الحواريين وان الباباوات خلفاء عنه كما ترى أنها صاحبة السلطان الديني على كل كنائس العالم وكان سلطانها يمتد إلى بلجيكا وايطاليا واسبانيا وفرنسا والبرتغال.

والأخرى: تسمى الكنيسة الشرقية اليونانية الأرثوذكسية وهي تعترف إلا بالمجامع السبعة التي سبقت مجامع القسطنطينية التي حدث فيها الخلاف والافتراق كما لا تعترف لبابا روما بالسيادة أو الرياسة وان كان موقفها قد تغير لعوامل الزمن ومحاولة التقرب فترى له الأسبقية بالتقدم لا بالسلطان وترى أن بطريرك القسطنطينية هو الذي يليه في الرتبة مباشرة ويمتد سلطانها في بلاد روسيا واليونان والصرب وجانب من جزر البحر الأبيض المتوسط[1].

إن كلمة أرثوذكس [2] كما عرفتها دائرة المعارف صفة يونانية مؤلفة من كلمتين أرثوس أي المستقيم وذو كسا أي الطريق والمذهب[3] .

وتطلق كلمة أرثوذكسية لغة على ما يوافق كل تراث دينيا كان ام غير ديني.

وتطلق اصطلاحا على جماعة كبيرة من المسيحيين الذين يقولون أنهم حافظوا على المعتقد الصحيح كما حددته المجامع المسكونية تميزا لهم من الذين عدوا هرا قطة،وفي معظم الأحيان يطلق الأرثوذكسيون على كنيستهم أسماء الكنيسة الأرثوذكسية الكاثوليكية الشرقية أو الكنيسة الأرثوذكسية الكاثوليكية في الشرق أو الكنيسة الأرثوذكسية الجامعة ذلك أن كلمة الكاثوليكية تعني الجامعة أو العامة على انه من الضروري إن لا تؤدي هذه

---

[1] –رستم،المرجع السابق،ص ص43–44.

[2]–اعتمدنا في أعمالنا كتابة كلمة أرثذوكس بهذا الشكل قناعة منا بأنه الأصح قياسا مع اللفظ اليوناني فيما يكتبها أكثرهم أرثوذكس وبعضهم أورثذوكس أو أرثوذوكس وبعضهم الآخر أرثذكس وفي مطلق الأشكال يبقى المعنى نفسه .للمزيد انظر:ط ب مفرج وآخرون،**موسوعة عالم الأديان (كل الأديان والمذاهب والفرق والبدع في العالم)**،ج9،ط2، نوبيلز للنشر والتوزيع،2005م، بيروت،ص11.

[3] – نفسه،ص11.

التسميات إلى اللبس،فالكنيسة التي تعد نفسها الكنيسة الجامعة الحقيقية ليست جزءا من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ومع أنها تسمى شرقية فهي لا تقتصر على العالم الشرقي ويطلق عليها إيجازا الكنيسة الأرثوذكسية[1].

تشير إحدى الدراسات أن هناك ما يقرب من الخمسين طائفة مختلفة[2]، وعليه ضمت طائفة الأرثوذكس العديد من الأجناس التي تنتمي للمذهب الأرثوذكسي وفي مقدمة هذه الأجناس الروم الأرثوذكس والأرمن والسريان الأرثوذكس[3].

أ-الروم الأرثوذكس:

هي اكبر الطوائف المسيحية في سوريا وثاني طائفة بعد الموارنة في لبنان،عروبية الهوى،خرج منها قادة العروبة والعلم في هذه المنطقة حتى سميت كنيستها بكنيسة العرب[4].

وكنيسة الروم الأرثوذكس، كنيسة عريقة في القدم ولولا وجود الكنيسة السريانية وتكلم المسيح بلغتها وهي اللغة القومية في هذه البلاد فيما اليونانية كانت لغة الأجانب، لكانت هذه الكنيسة لها حساب آخر في تاريخ المسيحية[5].

لقد أرسل قيصر روسيا سنة 1853م رسالة للسلطان العثماني يطلب فيها الاعتراف بحق روسيا في حماية الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية وبعد أن وضع الروم الأرثوذكس أنفسهم تحت حماية روسيا وشجعوا الحركات الاستقلالية بالبلقان غيرت الدولة العثمانية

---

[1] – رستم، المرجع السابق،ص48.

[2] –بربارا براون، **نظرة عن قرب في المسيحية**،تر:مناف حسين الياسري،د.ط،نشر توحيد،كندا،1993م،ص95.

[3] – عيسى،المرجع السابق، ص 53.

[4] –سمير عبده، الطوائف **المسيحية في سوريا نشأتها تطورها تعدادها**، ط1، دار حسن ملص للنشر، 2003، دمشق – سوريا، ص75.

[5] – عبده، **المسيحيون السوريون، قديما وحديثا**، ط1، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق –سوريا، 2000م، ص98.

نظرتها لهم وعمدت لتغير سياستها القديمة الرامية للمحافظة على وحدة الكنيسة واعترفت بالكنائس الكاثوليكية المنشقة عنها.

والغريب في الأمر أنه أثناء حدوث الفتن بين الدروز والموارنة1841م شارك الروم الأرثوذكس الدروز ضد الموارنة المسيحيين،وذلك كرها لهم لأنهم يعتبرون كل من ليس على مذهبهم هرطقيا يحل قتله، وأدى انتشار الأرثوذكس كأقليات تتعايش بين الأكثرية الإسلامية في بلاد الشام جعل تنظيمها الكنسي اضعف وبالتالي أكثر تجاوبا وتعاطفا مع محيطها الديني الاجتماعي[1].

ب-الأرمن الأرثوذكس:

اختص الأرمن بمناقب جليلة قدرها خطير ومحلها في النفوس أثير تحمل أصحابها على عظائم الأمور... من ذلك عقلهم الثاقب ونشاطهم على العمل،وجزمهم في إدراك الغايات وصبرهم على المشقات والعناء إلى غير ذلك من خلال الطيبة التي طبع عليها علية الناس[2].

استوطن الأرمن في مختلف المراحل التاريخية الشام وان كانت المعلومات التاريخية الجازمة عن أول هجرة أرمينية إلى سورية تعود إلى القرن السادس عشر للميلاد، وانقسم الأرمن إلى أرثوذكس وكاثوليك بحيث نصب كل منهما بطريكا،فالكاثوليك أنشئوا لهم كنيسة عام 1860م بالقرب من دير الرهبان اللعازريين،أما الأرمن اليعاقبة فقد كانت لهم كنيسة قديمة في دمشق(مارسركيس) وكان بطرك الأرمن الأرثوذكس يقيم في القدس بينما يقيم بطرك الأرمن الكاثوليك في بيروت.

[1] – عيسى، المرجع السابق، ص ص، 54-55.

[2] – عبده،المرجع السابق،(الطوائف المسيحية...)،ص43.

ورغم استقلال الكنيسة الأرمينية الأرثوذكسية، إلا أنها كانت جزءا من الطواف الأرثوذكسية الشرقية[1].

ج-السريان الأرثوذكس:

تعتبر الكنيسة السريانية الأرثوذكسية رمز الكنيسة السورية حيث حافظت أكثر من سواها على التقاليد والطقوس الأنطاكية القديمة وعلى الأدب السرياني،على تراب سوريا نشأت وترعرعت وانتشرت إلى الهند وبقيت جذورها سورية[2].

ويتولى رئاسة هذه الطائفة رئيس أعلى يقال له بطريرك السريان الأنطاكي الأرثوذكسي وكرسيه الرسمي في دير الزعفران بجوار ماردين، ويخضع لسلطته البيعية -بجانب بلاد- الشام عدد كبير في بلاد الملبار بالهند وله أساقفته هناك [3].

د-الأقباط الأرثوذكس:

جاءت أول جماعة من الأقباط والأحباش القدس في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي بمناسبة تدشين كنيسة القيامة ،ولهم أديرة وكنائس بالقدس منها دير السلطان،وهو ملاصق لكنيسة القيامة من الناحية الجنوبية،ونتيجة لإخلاصهم للمسلمين في الحروب الصليبية ردت إليهم أموالهم وأملاكهم التي صادرها منهم الصليبيون،وظهرت المنازعات بين الأحباش والأقباط على ملكية بعض الأديرة ولاسيما "دير السلطان"فعهد إمبراطور الحبشة في 1852م للقنصل البريطاني في القدس برعاية مصالح الأحباش،ولكن السلطات العثمانية تدخلت بعد ذلك لحسم المسالة لصالح الأقباط[4].

---

[1] - عيسى، المرجع السابق، ص ص، 56-57.

[2] - عبده،المرجع السابق، ص99.

[3] - عيسى، المرجع السابق، ص57.

[4] - نفسه، ص 57.

هناك رأي يقول: كانت الدولة العثمانية بصفتها دولة إسلامية،تعامل المسلمين العرب معاملة خاصة تختلف عن معاملتها للمسيحيين العرب كل الاختلاف ولم تكن لتساوي في الحقوق والواجبات فيما بينهم وكلهم رعاياها ،مما اوجد حجة للدول الأوروبية لبسط نفوذها بسبب المعاملة المتميزة،فادعت روسيا حماية الأرثوذكس وادعت فرنسا حماية الكاثوليك وبريطانيا حماية البروتستانت واليهود والدروز[1].

[1]– عبده، المرجع السابق(المسيحيون السوريون...)،ص93.

المبحث الثالث: الصراع الطائفي في بلاد الشام.

المطلب الأول: أحداث 1841-1845م.

المطلب الثاني: نتائج تنظيمات 1856م.

المطلب الثالث: الفتنة في سوريا سنة 1860م و ردود الفعل منها.

كانت بداية التوتر في العلاقات بين الدروز والموارنة قد بدأت بانتهاء الحكم المصري لبلاد الشام ،وعودة الحكم العثماني إليها عام 1840م،وما أحدثه ذلك من فراغ تمخض عنه عهد جديد يتميز بدخول المنطقة في نفق الطائفية[1].

وكانت الطوائف الدينية قائمة كتبعية لديانات اجتماعيا قائما بذاته،أو إطارا يجمع الأعيان والعامة من الطائفة ذاتها في مقابل الأعيان والعامة من الطوائف الأخرى .وعرف جبل لبنان وولاية طرابلس العثمانية تصاهرات متبادلة بين أمراء الطوائف المختلفة طائفيا – مذهبيا،كالسنة التركمان من أبناء عائلة سيفا والدروز،وقد تظاهر بعض أمراء جب للبنان الشهابيين السنة،وكذلك بعض الأمراء الدروز بالمسيحية المارونية،وانتسب بعض أبناء هم فعليا إليها،وذلك لمقتضيات السلطة والنفوذ،وقد بزغت الطائفية حين نزعت الثقة في منتصف القرن التاسع عشر عن النظام القديم في جبل لبنان وهو نظام كان محكوما بترتيب نخبوي تحدد فيها لسياسة المنزلة في الدنيا لا الانتماء الديني[2].

قبل فرض التنظيمات العثمانية التي على إثرها وجه احتجاجا لمسلمين نحو المسيحيين برفض تجاوزهم منزلة الذمية،كان إبراهيم باشا إبان سيطرته على الشام (1831-1840م)،بما في ذلك جبل لبنان والساحل،قد قام بإصلاحات مهمة،وبعد نهاية الحكم المصري أنشأت القائمقامية الدرزية ومطالبات بفصل دير القمر عنها لوجود أغلبية مارونية فيها،وتحريض فرنسي مستمر في جزين وساحل بيروتو إقليم التفاح وإقليم الخروب والعرقوب،وفي النهاية اتفق ممثلو أعيان الدروز والموارنة بعد الاضطرابات التي تلت الحكم المصري مباشرة على عودة الإمارة بزعامة أحد أبناء آل شهاب،وكتبوا محضرا بهذا الشأن

[1] – يوسف حسين يوسف عمر،**سياسة بريطانيا اتجاه الأزمة السورية**، "مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و **الدراس**ات"، ع33، جامعة الأقصى، فلسطين، حزيران 2014م،ص231.

[2] –عزمي بشارة،**الطائفةالطائفية،الطوائف المتخيلة**،ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،2018م،ص229-230.

في 14نوفمبر 1843م،ولكن الدول الكبرى كانت قد أملت على الباب العالي الذي قبل تقسيم الجبل بين قائمقامية درزية جنوبية ومارونية شمالية،تحت السيادة العثمانية وولاتها[1].

المطلب الأول: أحداث 1841-1845م

هناك عدة أسباب أثارت حافظة الدروز و الموارنة على بعضها البعض في النصف الثاني من القرن 19م، نذكر منها ما يلي:

- التدخل الأجنبي الذي عمل على إثارة الأحقاد و التنافس بغية اجتذاب طوائف يستند عليها في تدخله، من هنا كان الصراع المحموم بين إنجلترا و فرنسا و روسيا للتنافس على السيادة في الشام و ذلك من خلال الطائفة التي يعتمد عليها.
- حكم محمد علي باشا حيث لعب هو الآخر دورا في ذلك، و هذا عندما قرب إليه الموارنة الموالين لهم و ذلك من منطلق العلاقة الخاصة التي تجمع محمد علي و الموارنة مع فرنسا و العمل على اضطهاد الدروز خارجين عليها، و الموالين للدولة العثمانية لذا سلم السلاح للموارنة الذين استخدموه بعد ذلك ضده.
- التجنيد الذي كان إجباري للدروز و اختيار المسيحيين عموما.
- كما أدى إعلان المساواة بين الجميع و التي كانت تعني المساواة بين المسلمين و غير المسلمين بالمفهوم الغربي و هو ما اعتبرته الطوائف الإسلامية انتقاصا من مكانتها خاصة و أنه بعد عودة الحكم العثماني مرة أخرى تدخلت الدول الأوروبية لحماية المسيحيين مما أثار حفيظة الطوائف الإسلامية ضدهم[2].

و نتيجة لهذا قامت عدة حوادث هي:

[1]- بشارة،المرجع السابق،ص24-245.

[2] - عيسى،المرجع السابق، ص ص62-63.

1.حادثة دير القمر:

سمح محمد علي باشا بعد انسحابه من سوريا للمشايخ جان بلاط و عماد و نكد بالرجوع إلى وطنهم، و من بينهم الشيخ سعيد جان بلاط الذي كان موظفا بالجنود المصرية، تمكن من العودة إلى وطنه و السيطرة على أملاك آل جان بلاط قبل مبارحة إبراهيم باشا البلاد، وأصبح يدفع عنها الخراج إلى الدولة كما جرت العادة فالدولة العثمانية كانت تقوم بتحصيل الخراج من الدروز التي لم تعترض على الأمر عكس النصارى الذين اعترضوا و منهم من قام بتهديد الدولة بالعصيان و آخرون رفعوا شكواهم للأستانة، و من قولهم الذي رفعوه إلى خالد باشا ليقدمه إلى الأستانة أن الجزية تؤخذ من القوم الذين يكلفون الدولة حمايتهم و ليس من الذين يقدرون على حماية أنفسهم، و لقد نصح لهم خالد باشا بعدم تقديم شكواهم على هذا الأسلوب الخشن، لأنها سوف تجلب عليهم نكبات كثيرة [1].

اشتعلت نار الفتنة بين الدروز و النصارى في 14 سبتمبر 1841م، و هذا عند خروج رجل من النصارى إلى بعقلين المأهولة بالدروز الذين تصدوا له فاشتد الجدال بينهما، أدى إلى خصام عنيف، أين لجئوا إلى السلاح و تراكضت أهالي بعقلين للدفاع عن ابن بلدتهم، و دير القمر عن ابن مذهبهم، دار القتال بين الفريقين فقتل من أهالي دير القمر ثلاث رجال، فأدى هذا إلى خروج مشايخ آل نكد و قصدت محل الحادثة لتفصل بين المقاتلين، و لكن لدى وصولهم رأوا غير ما كانوا يضنونه وشاهدو عددا كبيرا من قرية بعقلين تقاتل بضعة من رجالهم، و هذا ما دفعهم للهجوم على المحتشدين من قرية بعقلين، حتى فرقوهم و أرجعوهم إلى داخل القرية [2].

---

[1] – ميخائيل مشاقة، **مشهد سوريا و لبنان بحوادث العيان** ، تح: واندروس حنا شيخاشيري و ملحم خليل عبدو، د ط، مصر، 1908 م، ص ص144-145

[2] – مؤلف مجهول، **تاريخ بلاد الشام في القرن 19 (روايات معاصرة لحوادث 1860م و مقدماتها في سوريا و لبنان)**، تح: سهيل زكار، د ط، د د ن، دمشق، 2006، ص217.

على إثر هذه الحادثة تحرك الدروز للهجوم على النصارى، و هذا ما أدى لانتفاض الدروز الذين حاصروا الأمير بشير قاسم الذي عين من قبل خالد باشا كحاكم على جبل لبنان [1] في مقره في دير القمر، و نتج عن هذا الحصار فتنة كبرى انتشرت جنوب لبنان و راح ضحيتها الكثير[2].

انتشر الخبر و تكاثر الدروز في الشام و توافدوا إلى لبنان و كان والي الشام نجيب باشا يدعمهم بالسلاح، حيث أن الدكتور مشاقة سمع سليمان أفندي يكلم وجيها درزيا في شؤون هامة و شاهد الشيخ قاسم القاضي قادما من دير القمر فأقام بالشام أياما ثم رجع إلى حيث أتى و قد أصحبه نجيب باشا والي الشام بكمية كبيرة من الرصاص و البارود ليوزعها على رجال الدروز[3].

جمع الدكتور مشاقة عددا كبيرا من مهاجري دير القمر و قص عليهم ما شهده و سمعه، فقام بتحذيرهم من الدروز و اقترح عليهم أن يلاقوا الأمر بالتي هي أحسن[4].

و بعد مرور عدة أيام هجم الدروز على دير القمر و حاصروها، فالتحم القتال بين الطرفين، و رغم قلة عدد النصارى إلا أنهم قاتلوا قتال أشداء و ردوا عنهم الدروز، و أمن حمود باشا مشاقة على بيته، فأقبلت إليه نساء الحي مستغيثات، لكنه كان غائبا عن البيت للبحث عن ابنه، و في غيابه هاجم سبعون من الدروز على بيته و نهبوه [5]، كما هاجمت مجموعة أخرى من الدروز على محلة الكنائس لعلمهم أن العادة في حدوث الفتنة يتراكض

---

[1] – مشاقة، المرجع السابق، ص134.

[2] – بولس مسعد، **الدولة العثمانية في لبنان و سوريا 1815-1916**، د ط، دار الكتب المصرية، د ن، 1916، ص67.

[3] – مشاقة، المرجع السابق، ص146.

[4] – مجهول، المرجع السابق (بلاد الشام)، ص218.

[5] – مشاقة، المرجع السابق، ص147.

الأهالي بأموالهم إلى الكنائس، و لكن النصارى أضرموا النار في باب الكنيسة، و بهذا تمكنوا من ردهم.

و في اليوم الثاني هجم 300 درزيا على كنيسة مار إلياس للروم الكاثوليك، و تصدى لردهم عنها ثمانية رجال و أفلحوا في ذلك و من بينهم روفائيل مشاقة و نوقولا جبور[1].

بقي الحال على هذه الفوضى و الدمار، إلى أن وصل عبد الفتاح الاسكندري و تدخل في الأمر و فض الدروز.

2.حادثة زحلة:

بعد مرور شهر كامل غلى حادثة دير القمر اجتمع الدروز مرة ثانية و تأهبوا للهجوم على النصارى، و بالفعل هجموا عليهم في منطقة زحلة، لكن النصارى استطاعوا ردهم و فتكوا بهم فتراجع الدروز، كما شرع أهالي زحلة في إقامة حصون و تجهيز معدات الدفاع، لكن الدولة العثمانية منعتهم[2].

3.حادثة جزين:

قامت الدولة العثمانية بإرسال مصطفى بك بفرقة كبيرة من جنودها ليلقي بين الأهالي سلاما، و في وصوله ظهر ميله إلى تحقيق أماني الدولة فيه، لكنه كان ميالا للدروز حيث قام بتحريض جماعة من الدروز من سكان الشوف للهجوم على نصارى إقليم جزين فهجموا عليه، و قد أحسن النصارى الدفاع عن كرامته، كما تدخل الجند المنظم و قام بالقبض على 40 رجل من أهالي جزين تم إرسالهم إلى بيروت عند الوزير لمحاكمتهم.

[1] – مجهول، المرجع السابق (بلاد الشام)، ص220.

[2] – مشاقة، المرجع السابق، ص150.

بعد مدة من وصولهم أطلق سراحهم لأنهم لم يثوروا إلا بأمر الدولة العثمانية و تحريض عمالها بسورية (والي صيدا و والي الشام)[1].

بعد هذا أرسلت الدولة إلى لبنان عمر باشا و هو نمساوي الأصل اعتنق الإسلام و تقلب وظائف عديدة في الدولة و كان نزيها شجاعا، و عقب وصوله إلى الجبل سكنت الأحوال و راقت سماء لبنان، بالرغم من الأعاصير التي كانت تتهددهم و ألقى القبض على أهل الزعامة من الدروز و أرسلهم بالقيود إلى الوالي ليوهم الناس بأن الدولة بريئة من الحوادث، و على إثر هذا الإرسال اجتمع أتباعهم و هجموا على عمر باشا و هو في سراي بيت الدين و قطعوا الماء عنه فخرج إليهم و هددهم بالعقاب الصارم فرجعوا عنه إلى الشوف الحيطي، و في الطريق التقوا به فهزمهم[2].

لم تطابق نزاهة عمر باشا و عدالته مرأب الدولة العثمانية لذلك قامت بعزله عن جبل لبنان، كما أنه فشل في فض النزاع بين الدروز و الموارنة، مما أدى هذا إلى تدخل سفراء الدول الأوروبية الكبرى في الأستانة مع ناظر خارجية الدولة العثمانية للتوصل إلى حل قضية جبل لبنان، فخرج المجتمعون بثلاثة مشاريع هي:

- إبقاء الحكم العثماني المباشر.
- إعادة الإمارة الشهابية.
- تقسيم جبل لبنان بين الموارنة و الدروز تحت سلطة رئيسين مستقلين أحدهما عن الآخر[3].

و بعد التشاور بين السفراء و الدولة العثمانية، جرى إسقاط الحلين الأولين لعدم توافق الدول الأوروبية الكبرى و الدولة العثمانية عليها، و تم الاتفاق على تنفيذ الحل الثالث، ففي السابع من كانون الثاني 1842م أعلن ناظر الخارجية الدولة العثمانية إلى سفراء الدول

[1] – مجهول، المرجع السابق (بلاد الشام)، ص224.

[2] – مشاقة، المرجع السابق، ص 152.

[3] – ريمون ، المرجع السابق، ص44.

الأوروبية الكبرى قبول الدولة بتقسيم جبل لبنان إلى قائم مقاميتين، القسم الشمالي للنصارى يتولاه مسيحي هو الأمير حيدر أبي اللمع، و القسم الجنوبي للدروز يحكمها درزي هو الأمير أحمد أرسلان، و كلاهما مرتبطان بوالي صيدا، و كانت حدود قائم مقامية النصارى تمتد من تخوم طرابلس إلى طريق بيروت دمشق، و قائم مقامية النصارى تمتد من طريق دمشق حتى حدود صيدا[1].

لكن هذا النظام لم ينجح لاختلاط سكان بعض القرى من الموارنة و الدروز، فسلخ الباب العالي إقليم الجبائل الأهل بالموارنة من حكومة الجبل و ضمه إلى ولاية طرابلس بلا امتيازات، فعارض بطريق الموارنة في ذلك و أرسل إلى جميع قناصل يحتج ضد هذا العمل، و لهذا قامت الدولة العثمانية بإرسال أحد رجالها المستقيمين يدعى أسعد باشا للنظر في تسوية هذه المسألة فارتأى إلى ضرورة إعادة الأمير بشير الشهابي إلى إمارة الجبل كما كان، فلم يقبل الباب العالي هذا الحل و عين خليل باشا للتحقيق لكنه اختلف مع أسعد باشا في الرأي و قال بأفضلية اعتبار جبل لبنان كباقي الولايات العثمانية بدون امتياز، لكن القناصل رفضت هذا الرأي سنة 1843م على أن يعين في القرى المختلطة و كيلان أحدهما درزي و الآخر ماروني، و يكون كل منهما تابعا للقائم مقام الذي على مذهبه[2].

4.حادثة حاصبيا:

في سنة 1845م أرسل والي الشام محمد باشا السلاح و الذخيرة إلى دروز حاصبيا و حثهم على قتال النصارى و طلب من دروز حوران أن يقدموا لهم المساعدة، فقرر النصارى هذه المدينة تركها و القدوم إلى زحلة هربا من القتال و حبا للسلام، لكن في وصولهم إلى راشيا خرج عليهم الدروز و باشروهم بالقتال، فدافع النصارى عن أنفسهم لكن الغلبة كانت

[1]– ريمون ، المرجع السابق ،ص45.

[2] – المحامي، المرجع السابق، ص ص478–479.

للدروز أين فتكوا بمعظمهم، فقام معظم النصارى بالرجوع إلى حاصبيا أين استقبلهم الدروز فيها و ألحقوهم بقتالهم، و الفريق الآخر واصل الهروب إلى زحلة[1].

المطلب الثاني: نتائج تنظيمات 1856م

كما تمخضت أزمة 1839م-1841م عن صدور خط شريف كلخانة، كذلك تمخضت حرب القرم (1270-1272هـ/1853-1856م) التي شاركت فيها الدولة العثمانية مدة سنة كاملة (من 3 جويلية 1853 إلى 14 سبتمبر 1854م) و التي كان النجاح حليفها مع حلفائها إنجلترا، فرنسا، إيطاليا ضد روسيا، عن صدور وعد إصلاحي جديد هو الخط الهمايوني[2] من طرف السلطان عبد المجيد الثاني سنة 1856م، و صنع عالي باشا بهدف كسب الرأي العام الأوروبي، و خروج بربح معاهدة باريس[3]، و اكتساب الدولة العثمانية طابع الدولة الأوروبية[4]، لكنه كان في المقابل بمثابة هدية إلى إنجلترا و فرنسا التين وقفتا ضد تقسيم أراضي السلطنة في أعقاب حرب القرم[5].

احتوى هذا الخط على مجموعة من البنود[6]، التي أسفرت عن عدة نتائج منها:

- أكد بشكل خاص على المساواة المدنية و الاجتماعية لجميع رعايا الدولة، و اعترف بمساواتهم في خدمة الحكومة و قد اهتمت الدولة العثمانية بتطبيق النواحي التي تختص

---

[1] – مشاقة، المرجع السابق، ص153.

[2] – أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص207.

[3] – معاهدة باريس: أو ما يعرف بمؤتمر السلام، انعقد في باريس سنة 1856م، كانت مهمته البحث في مستقبل الدولة العثمانية, لكنه لم يبلغ مبلغ التسوية النهائية، أهم ما جاء فيه: تأكيد المؤتمرون على استقلال الدولة العثمانية و عدم تدخل أي دولة أجنبية بين السلطان و رعاياه، للمزيد انظر: طقوش، المرجع السابق، ص396.انظر الملحق رقم 04، ص 118.

[4] – أوزتونا، المرجع السابق، ص55.

[5] – العزاوي، المرجع السابق، ص110.

[6] – تم التطرق إليها في المبحث الأول.

بالتسامح الديني و الحرية الديني التي وردت في خط التنظيمات الخيرية 1856م[1]، لكن مبدأ المساواة لم يطبق تماما، فقد ظلت الخدمة العسكرية محصورة بالمسلمين وحدهم و دفع المسيحيون الإعانة العسكرية بدلا من الخدمة ، كما ظلت الوظائف الإدارية و القضائية شبه محصورة بالمسلمين[2]، و ظلت الدول الأوروبية تدعي حماية الوظائف المسيحية، ففرنسا تدعي حماية الكاثوليك و روسيا تعتبر نفسها حامية للأرثوذكس، و إنجلترا تعد نفسها حامية للبروتستانت و تعطف على الدروز.

– و من نتائجه أيضا زيادة ترابط الطوائف المسيحية بفعل القوانين التي أصدرتها الدولة من اجل تنظيم شؤون البطريركيات و الأسقفيات و تكوين مجالس المالية، و بالرغم من أن الدولة كلفت نفسها ولاء البطاركة و ذلك بإسقاط أسماء المرشحين الذي يشك الباب العالي في ولائهم من قائمة الانتخاب إلا أنها تركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى رؤسائهم الروحانيين و مجالسهم المالية، و كذلك جميع الأمور المتعلقة بأملاك الأديرة و الكنائس و شؤون المدارس و المؤسسات الخيرية الخاصة بالطائفة[3]، و أكد الخط على انتخاب بطريرك لكل ملة مدى الحياة و كفل النصارى حرية العبادة و الحق في ترميم و إصلاح الكنائس و إنشاء كنائس جديدة, شرط الحصول على موافقة السلطان، و كفل لهم الحق في الانتساب إلى معاهدة لتعليم الرسمية و وظائف الدولة المدنية، و حول لهم الحق في إنشاء مدارس العلوم و الفنون و الصناعات، بشرط إخضاع برامج التدريس و اختيار الأساتذة لرقابة مجلس مختلط للتعليم العام.

[1]– عوض، المرجع السابق، ص29.

[2]– طقوش، المرجع السابق، ص405.

[3] – عوض،المرجع السابق، ص30.

– ألغى الخط عبارات التحضير التي كانت تلقى في خطب الجمعة ضد النصارى من رعايا الدولة، بل لم يعد من الممكن إكراه المسلمين الذين يعتنقون النصرانية على الارتداد، و فرضت عليهم الخدمة العسكرية، لكنهم منحوا حرية دفع البدل[1].

– التوسع في التعليم و في إنشاء المدارس، و كان هدف الدولة من إنشائها، تخريج ضباط عسكريين و موظفين مدنيين يساهمون في تكوين الجهاز العسكري و الإداري، لذلك أكثرت الدولة من إنشاء المدارس لاسيما العسكرية منها، و تفاوت انتشار المدارس العسكرية من ولاية إلى أخرى، و نالت ولايتا بغداد و البصرة النصيب الأكبر منها، حتى غدا أكثر الضباط العرب في الجيش العثماني من أصل عراقي، و لكن نصيب بلاد الشام من المدارس ذات التعليم النظري كان أكثر من غيرها من ولايات الدولة لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار مدارس الإرساليات التبشيرية، و قد نشطت الدولة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في إنشاء المدارس في ألوية حوران و الكرك في ولاية سورية، لإضعاف شأن مدارس الإرساليات الأجنبية التي بدأت تتسلل إلى اللوائيين المذكورين[2].

– و على الرغم من هذه التنظيمات و القوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية للمحافظة على العلاقة مع الطوائف الغير إسلامية، و منعا لأي تدخل أوروبي، إلا أنه استمر شعورها بالعداء للسلطنة، و كان العامل الرئيسي لهذا الشعور العدائي نحو الدولة هو أن المسيحيين كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين غرباء في بحر شاسع من السيادة العثمانية [3]، كما أن الغالبية العظمى من النصارى رأت في هذا الخط, مظهرا من مظاهر ضعف الدولة، فتتطلع بعض زعمائهم إلى الدول الأوروبية بدلا من تطلعهم إلى السلطة العثمانية لتنفيذ الإصلاحات،

[1]– طقوش، المرجع السابق، ص405.

[2] – عوض، المرجع السابق، ص ص، 30–31.

[3]– فتوتي، المرجع السابق، ص27.

و تمسكوا بامتيازات قديمة تتعارض مع مضمونه, لذلك ظلت الدول الأوروبية تستفيد من الأوضاع القلقلة لبسط حمايتها عليهم و تحريكهم من حين إلى آخر[1].

إن إصدار السلطان العثماني مرسوم خط شريف همايوني في عام 1856م، الذي أعلن فيه المساواة في الحقوق و الواجبات بين رعايا السلطنة العثمانية المسيحيين و المسلمين أدى إلى خلق نتائج سلبية أوصلت إلى تزعزع بنية العلاقة بين المسيحيين و المسلمين و بالأخص الدروز, فاعتبره المسيحيون في جبل لبنان انتصارا لهم، بينما اعتبره الدروز انتقاصا من حقوقهم و امتيازاتهم، فعمت أنحاء الجبل اللبناني أجواء من عدم الثقة بين الأهالي الموارنة و الدروز، و أصبح أي احتكاك سلبي بين الطرفين ينذر بانفجار دموي كبير[2].

[1]– طقوش، المرجع السابق، ص405.

[2] – ريمونِ، المرجع السابق، ص60.

المطلب الثالث: الفتنة في الشام سنة 1860م وردود الفعل منها

أولا: الفتنة في الشام سنة 1860م:

هنالك عدة أسباب لحوادث 1860م فمنها التنافس الاجتماعي والاقتصادي بين المسيحيين و المسلمين الذي أقرته التنظيمات التي كانت احد أسبابها غير مباشرة. كما أن المعاهدات التي منحتها الدولة العثمانية لكل من فرنسا و بريطانيا، أعطتها الحق للتدخل في شؤونها الداخلية، ففرنسا التي ربطتها علاقات مع الموارنة و ذلك بعد أن قام ملك فرنسا لويس الرابع ببسط حمايته عليهم و اعتبارهم جزء من فرنسا [1]، حتى أنهم لقبوا بفرنسي لبنان، كما زادت مكانة المسيحيين في فترة حكم محمد علي لإعطاء ابراهيم باشا امتيازات للمسيحيين فوطدوا بذلك مركزهم بلبنان، و ربط الإنجليز علاقات بالدروز، و ما أكد فعلا امتيازات المسيحيين خط كلخانة و الخط الهمايوني اللذان أكدا على حسن معاملة المسيحيين و بقاء امتيازاتهم، هذا أوجد توتر بينهم و بين المسلمين تجسد في أحداث 1860م التي نعتبرها امتداد لأحداث1841م و 1845م [2].

1-أحداث 1860م:

أ-ثورة 1858م:

قامت ثورة الفلاحين في كسروان سنة1858م، بعد وفاة قائم مقام النصارى الأمير بشير عساف أبي اللمع و تعيين نسيبه الأمير أحمد أبي اللمع وهذا بعد استناد إلى قرار والي صيدا و بالاتفاق مع قناصل الدول الأوروبية الكبرى في بيروت، وبالأخص قنصلي فرنسا و بريطانيا اللذان وافقا على تعيينه [3] لاعتقادهما بأنه كان أصلح أبناء أسرته لهذا المنصب،

---

[1]- مجهول المصدر السابق (حسر اللثام)، ص63.

[2] -فاطمة بوجلطي، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، الجزائر، 2011/2010, ص ص ،102-103.

[3]- ريمون ، المرجع السابق، ص55.

و يبدو أنهما كانا على حق في ترشيحهما، إذ سرعان ما برهن القائم مقام الجديد عن كفاءته الإدارية حيث حكم حكومة عدل و أخذ بتحصيل الحقوق التي كانت متروكة، و ردع الأقوياء عن الضعفاء بصرامته و شد بأسه، غير أن الأساليب الفضة التي اتبعها لم ترق في أعين أنصاره, و ارتاب غلاة الموارنة بمسيحيته، كما أقلق رجال الدين لعدم تعلقه بالكنيسة، كما أن الروم الأرثوذكس لم يكونوا أكثر ارتياحا إليه من الموارنة، لأنهم طمحوا إلى إسناد القائم مقامية إلى أرثوذكسي[1].

و لهذه الأسباب رأى مشايخ الموارنة أنهم الوحيدين المؤهلين لاستلام هذه المسؤولية، خاصة و أن قائم مقام الجديد ولد درزيا و لم يكن مضى على اعتناقه المارونية سوى فترة قليلة كما أنهم تخوفوا من أن يصبح هذا التعيين وراثيا عند الأسرة اللمعية [2].

ب- معركة عين دارا وبيت مري:

أعاد النصارى الحرب على الدروز حيث تقم أهل زحلة على قرية الدروز اسما عين دار و كان عددهم ثلاثة آلاف بطل، فقابلهم ستمائة درزي من أهلها و حاربوهم فيها نهار بطوله,فانتصر الدروز بالرغم من كثرة النصارى عليهم[3].

تشجع الدروز على اثر هذا الانتصار و قاموا بالهجوم مرة أخرى على النصارى في قرية بيت المري وهي قرية يسكنها النصارى و الدروز، فحدث شجار بين صبي درزي و نصاري في 30 أوت 1859م، خلفت 38 قتيل [4] و أخذت تنتشر من منطقـــــــــة إلى أخرى دون تدخل السلطة العثمانية لحل هذا النزاع ليأخذ فيما بعد طابعـــــا طائفيا نتج عنه اشتباكات عسكرية أدت إلى العديد من القتلى والجرحى بين الطرفين[5].

---

[1]-كمال الصليبي،**تاريخ لبنان الحديث**، ط7، دار النهار للنشر، بيروت، 1991م، ص166.

[2]-ريمون،المرجع السابق، ص55.

[3]-مجهول،المصدر السابق، ص139.

[4]-مجهول، المرجع السابق، ص135.

[5] - ريمون ،المرجع السابق،ص60.

انتصر النصارى على الدروز الذين ولو منهزمين تاركين خلفهم عدد كبير من القتلى, رغم كرة عددهم و قلة عدد مدافعيهم و اتساع الحرق حيث قام مجموعة من المشايخ بإحراق ثلاث قرى مسيحية و قتل بعض رجالها، بعد أن وصل الأمر لهذا الحد تدخل الوالي خورشيد باشا الذي رفض في البداية التدخل في الأمر، حيث خرج من بيروت بفرقة من الجند و كانت معدات المذبحة لم تتم بعد، فغمر الدروز السكينة ريثما تصلهم المعدات من حوران و وادي التيم و غيرها من الأصقاع الأهلة بالدروز[1].

و بعد هذه الحادثة تحرك المسلمون في مدن وقرى سورية يريدون الفتك بالنصارى حيث ذهب أشياخ الدروز إلى بيروت و قضوا فصل الشتاء بها ضيوفا على خورشيد باشا كان يملي عليهم كيفية قضاء المهمة و ذبح القطيع أو العبيد (أي النصارى) [2].

كما كان الموارنة منهمكين أيضا في الاستعداد حيث قام شبان الموارنة بتنظيم أنفسهم في مجموعات مسلحة يقود كل منها شيخ شباب، منضوين جميعهم تحت قيادة شيخ الشباب عام, عارضين أسلحتهم و معلنين عن عزمهم على سحق الدروز الذين كانوا يعملون في الخفاء, و في الوقت نفسه قامت فرنسا بدعم الموارنة و تحريضهم على الدروز و تعزيز قواتهم بالأسلحة و الذخائر، و بريطانيا عملت و إلى جانبها الدولة العثمانية بدعم الدروز و تحريضهم ضد الموارنة [3].

في أول فصل الربيع من سنة 1860م هب مشايخ الدروز إلى أوطانهم و بدأوا بإعداد معداتهم و حشد جموعهم من وادي تيم و حوران و غيرها للهجوم على النصارى [4]، و في شهر نيسان من تلك السنة أيضا ورد أمر إلى خورشيد باشا من السلطان بإعدام المسيحيين

---

[1]– مشاقة، المرجع السابق، ص ص، 174–175.

[2]–نفسه، ص 157.

[3]– ريمون، المرجع السابق، ص 61.

[4]– مجهول ،المرجع السابق (بلاد الشام)،ص232..

و يأمره بإطلاق أيدي الأوباش و ذبح النصارى عن آخرهم، فأرسل خورشيد باشا بتنفيذ فرمان السلطان المرسل للدروز و المسلمين يأمرهم بالفتك بالمسيحيين و قطع دابرهم[1].

ح-حادثة دير القمر وجزين:

أدت الفتنة التي نشبت في بيت مري التي أثارت النعرة الدينية في صدور اللبنانيين خاصة في دير القمر التي انحاز جنود الدولة العثمانية إلى الثوار و ذبحوا من المسيحيين 1500 و هذا بعد أن جردوهم من أسلحتهم بالغدر و الحيلة [2]، حيث أن الطاهر باشا أرغمهم على تسليم أسلحتهم و بعدها سمح للدروز بالهجوم على المدينة، فدخلوها و رفعوا سيوفهم في رقاب الأهالي وكانوا يذبحونهم ذبح النعاج، فسالت الدماء مدة ثلاثة أيام متوالية لم ينج من النصارى إلا عدد قليل حيث أنه من كان له صديق من الدروز مخلص دافع عنه أو سعى في نجاته [3].

كل هذه الأمور ووالي صيد لم يظهر اكتراثا ولم يتدخل إلى أن ألح عليه قناصل الدول وشددوا عليه القدوم إلى الدير، فخرج هذا الأخير ولم يصل إلى مكان المجزرة إلا بعد ثلاثة أيام لأنه اطال الطريق و كأنه أراد أن يفسح للدروز المجال للفتك بالنصارى أكثر قبل أن يصدر أمر الأمان [4].

د-حادثة حاصبيا 24 ماي إلى أول جوان 1860م:

خلال هذه الحوادث أعفي الأمير سعد الدين من حكومة حاصبيا، و عين والي الشام ولده الأمير أحمد خلفا له و كان الأمير أحمد باشا يظهر للأمير سعد الدين كل التودد و الاعتبار فاستدعاه إلى حاصبيا من أجل جمع بواقي الخراج من الدروز وأرسل معه فرقة

[1]- مشاقة،المصدر السابق، ص 61.

[2]-بولس،المرجع السابق، ص 69.

[3]-مشاقة،المصدر السابق، ص 186.

[4]-نفسه، ص 159.

من العساكر لشدة أزره، لكن الأمير اعتذر عدة مرات عن عدم إمكانه الحضور لكن الوالي أصر على كلامه و كرر طلبه فقام الأمير بالجنود من الشام إلى حاصبيا و نزل في مركزه[1].

بعد وصوله طلبا من الدروز بواقي الحكومة، و كان هذا الطلب كافيا لأثارتهم عليه, فتألب دروز راشيا و إقليم البلان مع دروز حاصبيا و مجدل شمس من شعراء الحولة المشهورين بالشدة و الإقدام و نزلوا بالقرب من حاصبيا بقريتي شويا و عنيقة، ولما اكتمل عددهم هجموا على البلدة و لم يلاقوا مقاومة شديدة من النصارى لقلة عددهم [2]، غير أن عدد القتلى للطرفين كانت متساوية مع وجود هذا التفاوت، و بعد ساعات تراجع النصارى و تحصنوا في بيوتهم و لحقهم الدروز و أحرقوا مساكنهم فأمر الأمير قائد الجنود بالهجوم على العصاة بعساكرهم و ردهم عن بيوت العمالي فتردد بالمجاوبة على طلب الأمير و تظاهر بالهجوم لكنه لم يطلق ولا أمر للجنود، كما أنه كان معه مدفع ادعى تعطيله بعد طلقة واحدة في الفضاء [3].

بعد هذا قام الوالي بطلب السلاح من حاصبيا، مقابل إرجاع الدروز عن المدينة فقبلوا طلبه خوفا من اتحادهم مع الدروز، و بعد أن جمع سلاحهم تظاهر بإرساله إلى الشام لكنه سلمه إلى الدروز، فحاول النصارى الفرار إلى مرج عيون التي تبعد عنهم بأربعة أميال لكنهم لم يستطيعوا الخروج منها [4].

و في ظل هذه الأحداث كان قناصل الدول يلحون على الوالي كي يرسل الجنود و يفرج عن الأهالي من ضغط الدولة العثمانية و قساوة الدروز، فقرر الوالي إرسال فرقة كبيرة بقيادة أحمد بك الذي طلب من الوالي أن يسمح له بضرب الدروز إذا لقي منهم مقاومة في

[1]–مجهول، المصدر السابق (بلاد الشام)، ص 236.

[2]–نفسه، ص 237.

[3]–مشاقة،المصدر السابق، ص 161.

[4]–مجهول،المصدر السابق، ص 237.

الامتثال لأوامره، فلم يسمح له بذلك و استبدله بالشيخ كنج العماد و أرسله إلى حاصبيا, و في الطريق استغاثه بضع النصارى فأغاثهم وأحضرهم معه، و في وصوله إلى السراي و مفاوضته مع القائد الجنود التركية، قرر ترك الدروز تدخل على النصارى و تفتك بهم وفي اليوم الثاني ابتعد الجنود عن باب السراي فدخل الدروز و قتلوا كل من كان بها[1].

هـ-حادثة راشيا الوادي من 3 إلى 12 جوان 1860م:

في نفس اليوم الذي جرت فيه مذبحة حاصبيا هاجم الدروز حوران على نصارى راشيا الوادي في بيوتهم و في السراي و على مرأى الجنود التركية و بمساعدتها قتلوهم مع أمراء شهاب, لم ينج منهم سوى أميرين، و يقال أن عدد منهم استغاث بالدروز وأغاثوهم و ردوا عنهم نكبات إخوانهم، و بلغ عدد قتلى راشيا الوادي خمسمائة رجل و طفل و امرأة[2].

و-حادثة زحلة من أواخر جوان إلى 4 جويلية 1860م:

هاجم الدروز زحلة للمرة الثانية، و تقدموا إليها و قلوبهم واجفة خائفة من شجاعتها، كما أنهم رفضوا مساعدة الدولة لهم، نتيجة الغدر الذي رأوه في دير القمر و سواه من المدن، فلم يسمحوا للجنود في الاقتراب منهم[3].

عندما وصل إسماعيل الأطرش لزحلة اجتمع بقائد جنودها و أطلعه على قدوم بطل لبنان يوسف بك كرم الأهدني[4] برجاله الأقوياء لنجدة إخوانهم الزحلاويين و حرضه على

---

[1]-مجهول، المصدر السابق(بلاد الشام)، ص ص، 238 -237.

[2]-مشاقة،المصدر السابق، ص 162.

[3]-مجهول، المصدر السابق (بلاد الشام)، ص239.

[4]- هو ابن الشيخ بطرس كرم حاكم أهدن و ما يليها، ولد سنة 1825م، نشأ على روح الدين و تقوى و حب و طلب المعالي اهتم أبوه بتعليمه اللغة العربية و الفرنسية و مبادئ العلوم، تعلم إطلاق الرصاص و ضرب السيف على شيخ العلماء هاشم العاقوري. انظر: يوسف الدين المطران،**تاريخ سورية الدنيوي و الديني (تاريخ سورية في أيام السلاطين العثمانيين)**، مر: مارون رعد وإش نظير عبود،ج8، دار نظير عبود، د ب ن، د ن، ص240.

الإسراع بالهجوم على المدينة قبل وصول الأهدني و رجاله، فقام القائد بالهجوم الذي دام يومين وانتهى بعودة الدروز إلى الوراء و اقلعوا عن زحلة [1].

في اليوم الثاني أرسل الدروز فرقة منهم إلى زحلة لقتالها فهددهم الزحليون، و أحسنوا الدفاع فقاموا بإرسال فرقة ثانية من جانب آخر و نشروا بينها أعلام و بيارق شمال لبنان و غير ذلك من الرموز، فانخدع بهم أهل المدينة و ظنوا أنهم رجال يوسف بك، فخرجوا لملقاتهم كما هي العادة، و عندما اقتربوا منهم على مرمى الرصاص شعروا بالخديعة، حيث أطلق عليهم الدروز الرصاص و فتكوا بمعظمهم.

بعد إخلائهم المدينة دخل الدروز و الجنود العثمانية، فنهبوا ما عثروا عليه و ارتكبوا المنكر، و أحدثوا النار في معظم بيوتها، حتى أن العساكر التركية ارتكبت الفحائش، حيث هجموا على دير الراهبات و نهبوا ما عثروا عليه متاع [2].

ز- مذبحة الشام:

قيل أن مذبحة الشام لا علاقة لها بحوادث لبنان و أن من أسبابها الأولية عبث النصارى بالشريعة التي أحدثتها الدولة على إثر حرب القرم، مكرهة من دولة الروس على وضعها، و مفاد الشريعة مساواة الرعايا بالحقوق المدنية، و هي الإعفاء من الخدمة العسكرية، فكانت هذه الشريعة الباعث عن إنشاء الضغائن و الأحقاد لما فيها من ممايزة، حيث كانت الدولة العثمانية تتقاضى من النصارى بدل الخدمة العسكرية خمسين ليرة و من المسلم مائة، فهذا التمييز جعل النصارى يتباهون على المسلمين، فما كان من هؤلاء (المسلمين) إلا التعصب الديني و العداء المذهبي للإغارة على النصارى[3]، كما أنهم احتجوا، لدى الدولة العثمانية التي ردت عليهم بأنها كانت مضطرة و لاحول ولا قوة لها.

[1]- مشاقة،المصدر السابق، ص163.

[2]- مجهول، المصدر السابق، ص 235.

[3]-نفسه، ص238.

كما قيل أن الدولة هي التي رغبت في وضع هذه الشريعة التي يقال عنها المساواة لكي تثير خواطر شعبها على النصارى و تجعل لهم سبيلا لبغضهم و مقتهم، و لو كان النصارى في ذلك الوقت على شيء من الحكمة لرفضوا إعفائهم من الخدمة العسكرية التي جردتهم من الوطنية و أبكمت لسانهم عن المطالبة بحقوق جنسيتهم و اعتبرتهم من الدخلاء[1].

عندما وصلت تعليمات الدولة إلى أحمد باشا، انتبه إلى طريقة إفراج الدولة من هذه المعضلة، حيث أنه طلب من النصارى دفع ثمن بدل الخدمة العسكرية عن عموم إخوانهم و هددهم بالسجن إذا لم يسرعوا بتحضير طلبه، لكنهم اعتذروا منه لأنه لم يقدروا على طلبه، فقام بسجنهم إلى إن يتعهدوا له بدفع كل ما يطلب للحكومة من نصارى المدينة [2].

كانت رغبة أحمد باشا من هذا الطلب هو التخلص من النصارى أو من بعضهم، فيقل عددهم و تضعف شوكتهم و يصبح إخضاعهم لأوامر الحكومة مكفولا، فيرد عن دولته الخطر الذي كان يهددها به مسلمو الشام الذين جاهروا بخلع دولة الأتراك عنهم، و راسلوا دولة مصر لتأتي لنجدتهم ولم يفلحوا [3].

2-مساعي الأمير عبد القار الجزائري[4] في إيقاف الفتنة:

بعد أن قامت فرنسا بخيانته قرر الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث أن يسمح له بالانتقال إلى دمشق هو وعائلته و هذا من أجل أن يمسح العار الذي لحق بفرنسا حيث أن الإمبراطور الفرنسي ذهب إليه بنفسه و بشره بإطلاق سراحه و أهداه سيفا مرصعا و قال له:

---

[1]- مشاقة،المصدر السابق، ص 170.

[2]- مجهول، المصدر السابق، ص 249.

[3]- نفسه، ص 250.

[4]- هو عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى، ولد يوم الجمعة 23 رجب 1222هـ/1807م ببلدة القيطنة (معسكر) بالمغرب الأوسط في بيت علم و تقوى, توفي يوم السبت 19 رجب 1300هـ/24 أيار 1883م في قصره بقرية دمر غرب دمشق, عن عمر 76 عاما. انظر: نزار أباظة،**الأمير عبد القادر الجزائري (العالم المجاهد)**،ط1، دار الفكر، دمشق، 1414هـ-1994م، ص 9.

لقد سلمت سيفك إلى فرنسا، و لكن فرنسا لا تريدك أن تخرج من بلاها بدون سيف و ها إنني أقدم لك هذا عوضا عن ذاك [1].

في سنة 1856م وصل الأمير إلى بيروت، و كان معه حوالي مائة شخصا، من بينهم 27 شخصا يكونون أفراد عائلته، في نفس الوقت كانت مجموعة أخرى تتكون من حوالي مائة شخصا قد شهدت الرحيل إلى دمشق، من بروسيا عبر البصر، فالتقى الجميع في دمشق, أين وجدوا كثيرا من المهاجرين الجزائريين الذين سبقوهم إليها [2].

بعد وصول الأمير إلى بيروت استقبله واليها نامق باشا استقبالا كريما و رحب به الأهالي، قام الأمير عبد القادر بزيارة عدة مناطق، كصفد و عجلون و القدس و حمص ليتوصل مع زعماء هذه المناطق و إقناعهم بإقامة الجزائريين و جعلهم يحلمون بتلك الأراضي المهجورة، و أقام علاقات صداقة فتأثر السوريين بعلمه و كرمه [3].

ثم سار بعد ذلك إلى دمشق فاستقبله أهل دمشق أحسن استقبال، و قيل: أنه لم يدخل دمشق عربي رحب به هذا الترحيب منذ صلاح الدين الأيوبي، و قال الأمير بهذه المناسبة: << قد فرح أهل البلد و خرجوا كلهم للقيانا الرجال و النساء>>، و قال أيضا:<< لقد استقبلني الدمشقيون أحسن استقبال وعدوا يوم دخولي مدينتهم كيوم عيد فالرجال و النساء قد تسابقوا أمامي>> [4].

بعد أن سمع الأمير بقرب وقوع الفتنة قام بجمع العلماء و الوجهاء وأعيان من أهالي دمشق و جماعة المهاجرين المغاربة و خاطبهم قائلا: << إن الأديان و في مقدمتها الدين الإسلامي أجل و أقدس من أن تكون خنجر جهالة أو معول طيش أو صرخات نذالة تدوي

---

[1]–أباظة، المرجع السابق، ص13.

[2]– عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1918)**، د ط، دار هومه، الجزائر، 2007، ص 19.

[3]–شيلشر، المرجع السابق، ص ص، 215–252.

[4]– أباظة، المرجع السابق، ص 15.

بها أفواه الحثالة من القوم، أحذركم أن تجعلوا لشيطان الجهل فيكم نصيبا، أو أن يكون له إلى نفوسكم سبيلا>>، لكن هذا التحذير لم يجد سمعا حيث انطلقت شرارة الفتنة بدمشق سنة 1860م [1].

كما أنه اجتمع بالوالي أحمد باشا عدة مرات و بأعيان المدينة و حثهم على ترك النصارى و شأنهم، و قد بين لهم و خاصة العواقب التي تسقط على رؤوسهم إذا عملوا على الفتك بهم، و كيف تخرج البلاد عن أيديهم، و أظهر لهم عدم جواز قتل المسيحيين شرعا و دينا فنجح في إقناعهم، و عادت الطمأنينة إلى قلوب النصارى و أصدرت الحكومة أمرا للكتاب بالعودة إلى أشغالهم [2].

بعد أن ساد الهدوء لمدة يومين (أي السابع و الثامن من جويلية سنة 1860م) قام الوالي أحمد باشا بإخراج بعض المسجونين من المسلمين في وضح النهار مكبلين بقيود إرهابا للثوار من المسلمين و الدروز معا، لكن هذا أدى بمجموعة من المسلمين للهجوم على الجيش و تخليص رفقائهم من القيود كما أنهم نادوا بالجهاد لقتل الكفار، فحدثت مذبحة عظمى حيث هجم أوباش المسلمين على النصارى في بيوتهم ومحلاتهم و أين ما عثروا عليهم [3].

عزم الأمير على المدافعة عن النصارى، فأمر رجاله بالذهاب إلى حيهم من أجل تخليصهم من مخالب الثائرين [4]، كما أنه بقي أربعة عشر يوما متوالية لم يفتر فيها لحظة عن نصرة المسلمين و إنقاذهم من القتل، و أشرف على تطبيب الجرحى، و قام على تعزية الثكالى و الأرامل و اليتامى، وكان يقضي أكثر الليالي ساهرا و بندقيته في يده حرصا على من في حماه فإذا غلب عليه النعاس أسند رأسه إلى فوهتها قليلا و غفا، و شاركه في موقفه

[1] – أباظة، المرجع السابق، ص 16.

[2] – مجهول، المصدر السابق (بلاد الشام)، ص 254.

[3] – مشاقة، المصدر السابق، ص 175.

[4] –مجهول، المصدر السابق (بلاد الشام)، ص 257.

هذا الكثير من أعيان دمشق مثل الشيخ محمود حمزة مفتي دمشق، و آل العابد، و آل المهايني و غيرهم [1].

تمكن الأمير من إنقاذ العديد من النصارى بالرغم من تهديد العصاة له بعد أن تجمعوا حول بيته و بدؤوا يصيحون و يطلبون إليه تسليم النصارى أو يحرقون بيته [2]، فخرج إليهم، و لما التقى بهم انصرفوا قاصدين بيوت أعيان المسلمين الذين شاركوا الأمير في حماية النصارى للفتك بمن احتمى بها، فأرسل هؤلاء الأعيان إلى الأمير يطلبون النجدة فبعث إلى كل منهم جماعة من رجاله للدفاع عنهم، كما طلب منه جماعة من النصارى أن يؤمن لهم طريق الوصول إلى بيروت ففعل و أبلغهم مأمنهم [3].

بعد ثمانية أيام من الفتنة عين معمر باشا واليا على الشام بعد عزل أحمد باشا، حيث عمل على نشر السلام في المدينة و بالفعل تمكن في الحال من إعادة الأمن و الاستقرار للبلاد [4].

بعد ذلك حضر إلى دمشق فؤاد باشا وزير الخارجية العثماني و أجرى فيها أحكام عرفية فقبض على زمام الأمور و سجن آلافا من الناس، و عين مجالس خاصة للمحاكمات فقتل من ثبت عليه القتل أو إثارة الفتنة، و نفى جماعة من الأعيان، ثم عقد مجلسا عسكريا للنظر في أمر الوالي أحمد باشا و جماعة من رؤساء الجند [5]، ثم وجه اهتمامه إلى معاقبة عامة الدروز، و عليه قام بجمع القساوسة المسيحيين و طلب منهم مساعدته على تحقيق إجراءات هي في منتهى الضرورة، و قد أخبرهم أن الجرائم التي ارتكبها الدروز عند المسيحيين أصبحت معروفة للعالم كله، و أن الدم الذي سكب آنذاك يستوجب عقابا دمويا،

---

[1]- أباظة، المرجع السابق، ص 17.

[2]- مجهول، المصدر السابق (حسر اللثام)، ص 233.

[3]- أباظة، المرجع السابق، ص 17.

[4]- مجهول، المصدر السابق (بلاد الشام)، ص 262.

[5]- أباظة، المرجع السابق، ص 17.

و أنهم يستطيعون الاعتماد عليه في تحقيق ذلك بمنتهى القسوة، و أجاب القساوسة بأنهم لا يستطيعون بصفتهم الدينية أن يتدخلوا في مثل هذه الإجراءات لأنهم قد يعرضون على غير قصد أبرياء للموت، لكنهم يستطيعون أن يقدموا له ممثلين من المسيحيين للتعاون معه فيما يقرره، و على هذا فقد تم تعيين ستة عشر ممثلا، و بعد أن حدد لهم فؤاد باشا مهماتهم الملحة التي كانت الغاية الرئيسية منها إصراره بحزم على الثأر لما نال المسيحيين الضحايا، طلب إليهم تزويده بكشوفات بهؤلاء الدروز الذين عرف عنهم استعمال أقصى حدود الهمجية، و قد تعهد أن كل ما يجري بينه و بينهم يجب أن يبقر سرا دفينا، و أوجب عليهم أن يقسموا على التوراة بحضور قساوستهم بأنهم سيقومون بتنفيذ المهمة الموكولة إليهم بإخلاص و ضمير حي و سرية [1].

كما قام بترميم منازل النصارى في المدينة و خيرهم بالذهاب إلى بيروت على نفقة الحكومة فهاجر من أراد, و من بقى أخلى لهم مساكن المسلمين و أمر أن تعطى لهم معابدهم ليقوموا بفروض دينهم إذا رغبوا [2].

أمر بإلقاء القبض على عدد كبير من دروز حاصبيا و راشيا و تم إعدام من توجب الشريعة قتله، أما زعمائهم من البكوات و المشايخ أرسلوا إلى بيروت و حكم عليهم بالنفي مدة, ثم رجعوا إلى بلادهم و عينت لهم الدولة راتبا [3].

بعد أن وصلت أخبار مذابح دمشق إلى فرنسا حتى سارعت الأخيرة إلى إرسال جيوشها إلى الشام و هذا بعد أن عقدت اتفاقية مع باقي الدول الأوروبية الأخرى، و ثم الاتفاق فيه على تحديد أسلوب عمل القوات الفرنسية في الشام على النحو التالي:

---

[1]– تشارلز هنري تشرشل، **بين الدروز و الموارنة في ظل الحكم التركي من 1840 إلى 1860م**، تر: فندي الشعار دار المروج، د .ب. ن 1984، ص 126.

[2]– مشاقة، المصدر السابق، ص 189.

[3]– مجهول، المصدر السابق (بلاد الشام)، ص 287.

1. إرسال قوة أوروبية يتولى الإمبراطور نابليون الثالث إعداد نصف هذه القوة العسكرية.
2. عقب وصول الحملة إلى الشام يتفق قائدها مع القائد العثماني على أسلوب التحرك و العمل.
3. تتعهد الدول الكبرى الأوروبية (فرنسا، روسيا، إنجلترا، بروسيا و النمسا) بدعم تلك القوة الأوروبية.
4. لا تبقى هذه الحملة في الشام أكثر من ستة أشهر على أن يقدم الباب العالي المساعدات و التسهيلات لتلك الحملة [1].

على هذا الأساس أرسلت الحكومة الفرنسية سبعة آلاف جندي إلى بيروت تحت إمرة الجنرال دوبو فوردوتول، بحجة مساعدة الباب العالي على توطيد النظام، و إذا توقع الباب العالي تدخلا أوروبيا مسلحا، أو وفد وزير الخارجية فؤاد باشا إلى سوريا، مزودا بسلطة كاملة لتسوية الأمر في دمشق و جبل لبنان لمدة شهر قبل نزول القوات الفرنسية ببيروت، فما إن وطأت قدماه بيروت حتى أعلن للشعب اللبناني بإجراء العدل، و شرع بتوزيع المعاونات على اللاجئين النصارى، و ما إن علم بأن الحملة الفرنسية تتجه إلى سوريا، سارع إلى دمشق لإعادة توطيد النظام و الأمن في المدينة، فلا يبقى للفرنسيين عذر للتدخل هناك[2].

لكن ما إن وصلت الحملة الفرنسية إلى بيروت بقيادة بوفور حتى بدأ اختلاف و جهات النظر بينه و بين القائد العثماني فؤاد باشا في دمشق، فكان بوفور يتعامل و كأنه أصبح صاحب الأمر و النهي في المنطقة، و أن على الجميع أن يطيعوا أوامره حتى وزير الخارجية العثماني و قائد الحملة فؤاد باشا، مع أنه كان المفروض أن ينسق عملياته مع فؤاد

[1]– سعيد بن سفر الغامدي، **موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام و مصر)**، ط1, التوبة، السعودية، 1413هـ–1992م، ص 146.

[2]– الصليبي، المرجع السابق، ص 145.

باشا، حيث اقترح الأخير أن يعمل هو داخل ديار الدروز بينما يعمل بوفور في ديار الموارنة، كان فؤاد باشا يهدف من وراء ذلك:

1. إبعاد الجيش الفرنسي عن الصدام مع الدروز حتى لا تشتعل الحرب الطائفية من جديد.
2. قصر نشاط الجيش الفرنسي على ديار الموارنة [1].

غير أن بوفور أصر على ملاحقة الدروز، و لهذا فإن الحملة الفرنسية ستجوب في حوران و قد تصل إلى مشارق دمشق و تصبح الأمور الدولية و المحلية معقدة للغاية، فهنا تدخل الدبلوماسيون البريطانيون و عارضوا قائد الحملة العسكرية الفرنسية، كما عارضوا فرنسا في طلبها تمديد مدة الحملة العسكرية [2].

كما أنه بعث رسولا إلى الأمير عبد القادر يخبره بأنه قرر ضرب دمشق من جبال الصالحية و نصح له أن يخرج منها بأهله، فاعتمر الأمير و اجتمع به في قب الياس و أظهر له سوق العاقبة من ضرب المدينة، فأصر على موقفه، فهدده الأمير حتى عدل عن فكرته [3].

طلبت الدولة العثمانية من القوات الفرنسية الانسحاب مقابل تعهدها بإصدار نظام إداري لتنظيم أمور لبنان، و فعلا تم انسحاب القوات الفرنسية في عام 1861م.

بعد أيام قليلة حضر نواب الدول إلى الشام و شاهدوا ما حصل بالنصارى من النكبات ففرضوا على الدولة دفع غرامة جسيمة و ترميم بيوت المنكوبين و تعويض ما فقد لهم من متاع، فتعهدت الدولة بدفعها [4].

---

[1]– الغامدي، المرجع السابق، ص ص، 146–147.

[2]– نفسه، ص 147.

[3]– أباظة، المرجع السابق، ص 18.

[4]– مشاقة،المصدر السابق، ص 191.

أدت هذه الأوضاع السائدة إلى تشكيل لجنة دولية بهدف إجراء تحقيق فيمل جرى من أعمال عنف في تلك المنطقة ووضع تصميم لحكومة لبنان يمكنها أن تقدم لرعاياها السلام و النظام و الأمن و إيجاد بديل عن النظام السابق، تضمنت اللجنة: فؤاد باشا عن الدولة العثمانية، اللورد دوفراين و كلامبوي عن بريطانيا و المسيو ريتشارد عن فرنسا و بوفيكون عن روسيا و وكيكر عن النمسا و روفس عن بروسيا[1].

تم اجتماع هذا المؤتمر في بيروت لأول مرة في 15 أكتوبر 1860م، و كان آخر اجتماع لهم في مارس 1861م [2]، حيث امتدت أعمال البعثة مدة خمسة أشهر، في هذا الوقت اهتمت بحدود ما تسمح به صلاحياتها وهي إعادة المسيحيين المهاجرين إلى مناطقهم و بناء منازلهم المدمرة، و تحديد مبالغ التعويضات عليهم، مراقبة الإجراءات القمعية ضد المسئولين من الأتراك و الدروز الذين نسبت إليهم الأعمال الإجرامية [3].

هكذا برز لبنان أي بعد 1861م في شكل جديد يتركز على النظام السياسي بمواده السبعة عشر, فأصبح على رأس البلاد متصرف مسيحي كاثوليكي يعينه الباب العالي و يكون مسئولا لدى الأستانة، و أن يكون المتصرف عثمانيا من غير اللبنانيين و أن توافق على تعيينه الدول الستة، وفق النظام الجديد أن يعاون المتصرف في شؤون حكم المجلس الإداري المكون من اثني عشر عضوا يمثلون مختلف الطوائف، أربعة من الموارنة و ثلاثة من الدروز و اثنين عن الروم الأرثوذكس، و واحد عن الروم الكاثوليك و واحد عن السنة و واحد عن الشيعة [4].

---

[1]– تشرشل، المصدر السابق، ص ص، 137–138.

[2]– مجهول ، المصدر السابق (حسر اللثام)، ص ص، 255–256.

[3]– تشرشل، المصدر السابق، ص 138.

[4]– الصليبي،المرجع السابق، ص 148.

كما تم تقسيم الجبل إلى قائم مقاميات و مديريات و تم تعيين داود باشا [1] متصرفا عليه و قسم إلى سبعة أقضية و هذه الأقضية قسمت إلى نواحي على نمط غريب الشكل من أقضية، ففي كل ناحية مأمور ينصبه المتصرف بناءا على إنهاء القضاء و أن يكون في كل قرية شيخ صلح، ينصبه المتصرف بعد انتخاب أهلها له[2].

و بهذا تكون الدولة العثمانية قد نجحت في فض النزاع بين الطائفتين، ففي سنة 1864م عدل هذا النظام فمدد لداود باشا في منصبه لمدة خمس سنوات أخرى بعد أن ظهرت فيه الكفاءة و القدرة على تسيير الأمور.

ثانيا: ردود الفعل منها

1-رد فعل الدولة العثمانية:

اتسمت مواقفها في كثير من الأحيان بعدم الاكتراث و اللامبالاة، حتى أنه قيل أن الدولة العثمانية رحبت بهذا الصراع لأنه يضمن لها استمرارها في بلاد الشام، كما أنها كانت ترحب بكل الصراعات التي من شأنها زعزعت الجبل عملا بسياستها، و هذه السياسة أوضحها وزير الخارجية الفرنسي آنذاك بقوله << الحزب التركي القديم النازع دائما إلى سياسة العنف و الخداع و سفك الدماء بحلم إبادة الدروز بواسطة الموارنة و بالعكس>>[3].

ففي سنة1845م أرسل والي الشام السلاح و الذخيرة إلى دروز حوران و حرضهم على قتال نصارى حاصبيا، و بالفعل حدث قتال بين الطرفين في راشيا أين فر النصارى، حيث الدروز و باشروهم القتال، و كان قتال المسيحيين دفاعا عن أنفسهم و أولادهم لكنهم لم

[1]- عين كأول متصرف في لبنان سنة 1861م بلقب باشا، و كان أرمينيا كاثوليكيا في الأستانة، كان من أكثر الرجال السلطنة العثمانية كفاية و أغزرهم علما، فتولى مهام المتصرفية بنشاط و إخلاص و أنشأ للبنان في وقت قصير جهزا إداريا بلغ من الاستقامة و الفعالية ما لم تشهد مثله البلاد من قبل. انظر: الصليبي،المرجع السابق، ص 148.

[2]- مجهول، المصدر السابق (بلاد الشام)، ص 282.

[3]- فتوتي، المرجع السابق، ص 37.

يفلحوا، لأن الدروز انقضوا عليهم انقضاض الأسد على فريسته و فتكوا بمعظمهم، و بعد أيام قامت حكومة الشام بتعيين حاكم جديد على حاصبيا، لكنها لم تسمح له بعاقبة المعتدين و زعماء الفتنة، و في هذا يرى مشاقة أن عدم معاقبة المذنبين من دروز لبنان، دليل على أن للدولة العثمانية يدا في هذه الحوادث[1].

بعد هذه الحادثة و الحوادث الأخرى التي شهدتها بلاد الشام و التي لم تعرها الدولة العثمانية أي اهتمام أو محاولة لإنهاء النزاع بين الطرفين، قامت الدولة الأوروبية الكبرى بحث الباب العالي على المسارعة لإنهاء الفتنة و إقرار الأمن.

و بهذا خشيت الدولة العثمانية من أن تستولي هذه الدول على أراضيها فقامت بإرسال فؤاد باشا وزير خارجيتها، و لكنها تباطأت في إرساله، و رجعت إلى سياستها الأولى من المماطلة ظنا منها أن الدول الأوروبية لن تتفق على إرسال حملة لما بينها من عداوة و لهذا لم تحرك ساكنا حتى وصلت مراكب الدول الفرنسية إلى قبرص، فسارعت إلى إرسال فؤاد باشا إلى بيروت في 17 جويلية 1860م[2]، الذي سارع في إجراء تحقيقات شاملة عن متسببي الأحداث كما قام بتعويض المتضررين، و نفي المسئولين من مدنيين و رجال الدين، و إعدام العثمانيين الذين تثبتت عليهم تهمة التحريض أو الاشتراك في الفتن، إلى أن هذا الحزم على المسارعة كشف عن نية فؤاد باشا في عدم قطع الصداقة العثمانية الدرزية، إذا أطلق سراح مجرمين، و منع محاكمة آخرين و منهم من نال أوسمة منه، و وصل الأمر إلى سماع المسيحيين وعد فؤاد باشا للدروز بأن << لا ترهق من رجل درزي قطرة دم قط>>[3].

[1]– مشاقة،المصدر السابق، ص 153.

[2]– مجهول، المصدر السابق (بلاد الشام)، ص 271.

[3]– صايغ، المرجع السابق، ص 123.

و بهذا لم تستطع الدولة العثمانية أن تمنع الدول الأوروبية التدخل في القضية حيث قامت هذه الدول وعلى رأسها بريطانيا و فرنسا بإرسال بعثة دولية أوروبية إلى سورية أين عقدت هذه الأخيرة اجتماعها الأول في بيروت في 5 أكتوبر 1860م، قدمت خلالها عدة مقترحات بعد مشاورات طويلة أبزها: اقتراح فرنسا بعودة الإمارة الشهابية إلى جبل لبنان و ذلك عبر قنصلها في بيروت، فرفضت كل من بريطانيا و النمسا و السلطة العثمانية رفضا قاطعا, و اقترحت بريطانيا من خلال قنصلها في بيروت أن ينعم جبل لبنان بالاستغلال الداخلي تحت حكم سلالي على غرار النظام المصري، و اقترحت روسيا بدورها أن يقسم جبل لبنان إلى ثلاث قائم مقاميات واحدة مارونية و الثانية دروزية و الثالثة أرثوذكسية, فرفضت السلطة العثمانية جميع الأطروحات لحل الأزمة[1].

عندها تقرر نقل اللجنة و أعمالها إلى الأستانة لتصبح على مستوى تمثيلي للدول, أي بمثابة السفراء، و بعد أشهر من المشاورات أجمع أعضاء اللجنة الدولية في سنة 1861م، على إقرار نظام جديد لجبل لبنان جرى التوقيع عليه من جميع الأعضاء، و بموجب هذا النظام الذي عرف بالنظام السياسي، أصبح جبل لبنان سنجقا عثمانيا له استقلاله الداخلي، يحكمه متصرف مسيحي كاثوليكي تعينه السلطة العثمانية، على أن تضمن هذا النظام الدول الستة الموقعة عليه[2].

2-رد فعل الدول الأوروبية:

مع بداية القرن التاسع عشر بدأ كل شيء يتغير، سواء في الدولة العثمانية أو في الايالات التابعة لها و بالخصوص إيالة الشام، التي عرفت مجموعة من الثورات من 1841م إلى 1860م هذه الثورات التي اندلعت بتحريض مباشر من الخارج و تدخل الإرساليات الأجنبية و وسائل الحماية و الوصاية عبر التجار و القناصل، بهدف تمزيق

[1]- ريمون(هاشم)، المرجع السابق(بلاد الشام)، ص 63.

[2]- ريمون (هاشم)،المرجع السابق، ص 64.

السلطنة العثمانية، وإيجاد مواطئ أقدام لها في عقر دارها، و لهذا قامت الدول الأوروبية و بالخصوص كل من فرنسا و بريطانيا التي حاولتا إظهار الفرق اللبنانية على أساس طائفي، هذه الطوائف التي لم تظهر أي خلافات ذات طابع ديني قبل حوادث عام 1841م، حيث استخدمت فرنسا و بريطانيا هذه الطوائف كوسيلة من أجل منع عودة الحكم العثماني المباشر إلى جبل لبنان، فرنسا كانت قد ضمت إلى جانبها بعض زعماء الموارنة في حين ضمت السلطة العثمانية و بريطانيا غالبية الدروز و السنة و الشيعة[1].

كما يرى بعض المؤرخين أن السبب الرئيسي لمشاكل جبل لبنان يرجع للدسائس الفرنسية و الإنجليزية، حيث أن عدد الموارنة في هذا الجبل كانت أكثر من غيرهم من بقية الطوائف، بالإضافة إلى تفوقهم في الثروة جعلهم يطمعون في الاستقلال من الحكم العثمانيين، و هذا بمساعدة فرنسا التي كان إمبراطورها نابليون الثالث يطمع في ضم هذا الجبل إلى ملكه مستندا إلى وجود الطائفة المارونية الشديدة التعلق بفرنسا حيث ذهب العملاء الفرنسيون يبثون روح الاشتقاق و النزاع بين سكان الجبل لعلهم يجدون في الفتنة سبيلا إلى بسط سيطرتهم على جبل لبنان و تخلصهم من الدولة العثمانية التي كانوا أيضا في صراع حول قنوات السويس، حيث رفض السلطان التصديق على عقد الامتيازات الذي كان محمد سعيد قد منحه لفرديناند دي ليسيبس، فاستندت إلى حمايتها الدينية للكاثوليكيين و المارونيين لكي تضغط على الباب العالي و تهدده بأنها تشجع استقلال سوريا و لبنان و إنشاء إمبراطورية عربية يحكمها الأمير عبد القادر الجزائري[2]، أما بريطانيا فقد رأت مصلحة حكومتها تعتمد على مساندة الدروز، و في هذا قال أحد النواب<< إن انجلترا هي

[1]- فتوتي، المرجع السابق، ص ص 35-36.

[2]- الغامدي، المرجع السابق، ص ص141-142.

سبب ما جرى في سورية و ذلك بسعيها لإبدال هيئة الحكم في جبل لبنان (الشهابيين) نكاية بفرنسا و معارضة لبعض الدول في أوروبا>>[1].

كما عملت على إثارة شكوك الدروز بنيات فرنسا باعتبارها حارسة الموارنة الأمين، فسربت الإشاعات عن تسليح الفرنسيين للنصارى ضد الدروز، و عن وقوف قوات فرنسية على أهبة الاستعداد لدعم النصارى عند أي اضطراب، لم يستغرب الدروز هذه الإشاعات و هم الذين شهدوا حديثا بعض رهبان الموارنة يرفعون على أديرتهم العلم الفرنسي, مما حسبوه تحديا لهم[2].

و بهذا انطلقت الشرارة الأولى في جبل لبنان في 14 أيلول 1841م بين الدروز و الموارنة، م كانت تلك الحروب نقطة بداية للمشاريع الطائفية في المنطقة، ففرنسا عملت في التخطيط لحكم الموارنة في الجبل و انجلترا التي خططت هي الأخرى على أن يصبح هذا الجبل بوابة عبور لها إلى فلسطين [3]، هكذا أصبحت القضية اللبنانية, حيث أنه لم تقع حادثة في لبنان إلا كان لها صدى في عواصم أوروبا و خصوصا لندن و باريس، و في هذا قال أحد زعماء اللبنانيين آنذاك<< لقد أصبحت أمورنا في هذه الأيام تابعة لإنجلترا و فرنسا، و إنه إذا ضرب أحدهم رفيقه تصير المسألة إنجليزية فرنسية>> [4].

أما بقية الدول الأوروبية الأخرى فقد عملت هي الأخرى على التدخل في شؤون لبنان بكل الوسائل لكنهم لم يجدوا الفرصة إلا بعد وقوع الفتنة 1860م، التي دامت ثلاثة أشهر و كان حاصلها أحد عشر ألف قتيلا مسيحي إلى جانب قتلى المهاجرين الدروز، و لم تكن حوادثها محصورة بين الدروز الموارنة، فقد وقف الشيعيون مع الموارنة و آووا بعض الهاربين من مسيحي جبل الريحان، أما الأرثوذكس فاشتركوا في عدة معارك مع الدروز

[1]– نفسه، ص 143.

[2]– الصليبي،المرجع السابق، ص 91.

[3] – فتوني، المرجع السابق، ص37.

[4]– الصليبي، المرجع السابق، ص 114.

ضد الموارنة، و انقسم السنيون إلى فريقين فريق مع الموارنة و آخر مع الدروز، فوجدوا هنا الفرصة المناسبة للتدخل، فعقد سفراء بريطانيا و النمسا و روسيا والدولة العثمانية مؤتمرا في باريس باشتراك مندوبي الحكومة الفرنسية في 3 أوت 1860م و قرروا شرعية التدخل في شؤون لبنان، و عهدوا بمسألة التدخل العسكري لفرنسا و إنجلترا[1].

و في 5 أكتوبر 1860م عقد اجتماع آخر تم فيه طرح عدة مقترحات كان أبرزها اقتراح إعادة الإمارة اللبنانية إلى أحد الشهابين، حيث وافقت عليه روسيا إلى حد ما، فيما رفضت كل من الدولة العثمانية و بريطانيا و النمسا رفضا باتا، و اقترحت بريطانيا أن يقسم لبنان إلى ثلاث قائم مقاميات، مارونية و درزية و أرثوذكسية، لكنها رفضت هي الأخرى، و في آخر الأمر اجمع أعضاء اللجنة على قرار نظام على أساسه تصبح سنجقا عثمانيا له استقلال داخلي[2].

و بهذا تكون هذه الدول قد نجحت نوعا ما في تقسيم لبنان على الرغم من مجهودات الدولة العثمانية لمنع تدخلها في القضية اللبنانية و للاستفراد بها وحدها، كما أن هذا النظام قضى على التوتر الطائفي الظاهر إلا أنه لم يستأصل الطائفية من النفوس، لأنه لم يكن مؤهلا لذلك مادام هو نفسه يقوم على أساس طائفي، فقد كان أعضاء المجالس فيه يمثلون لطوائفهم و ليس أقاليمهم[3].

[1]– صايغ، المرجع السابق، ص 122.

[2]– الصليبي،المرجع السابق، ص 147.

[3]– صايغ، المرجع السابق، ص 126.

الخاتمة

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– يعتبر القرن 19م و خاصة النصف الثاني منه قرن الانفتاح بالنسبة للدولة العثمانية بكل جوانبه، حيث شهدت تحولات جوهرية في كل الميادين، العلمي، الحضاري، الثقافي، الصناعي و السياسي الذي وصلته أوروبا، مما أدى إلى تغير في موازيين القوى من الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية.

– تطلب هذا التغيير قيام الدولة العثمانية بمجموعة من التنظيمات التي قامت بها فئة عثمانية إصلاحية مثقفة بالثقافة الغربية تدعوا إلى ضرورة التغيير و بدفع عجلة الإصلاح لمواكبة ما يحصل في الغرب.

– شهدت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن 19م ظهور مجموعة من الثورات أو بالأحرى الحركات الانفصالية مثل ثورة والي مصر محمد علـــي باشا الذي سعى إلى الاستيلاء على بلاد الشام، و هنا سعت الدولة العثمانية هي الأخرى لكسب تأييد الدول الأوروبية إلى جانبها من أجل القضاء على محمد علي باشا و إسقاطه.

– قامت الدول الأوروبية بالتدخل إلى جانب الدولة العثمانية من أجل حل المسألة المصرية وكان هذا من أجل كسب مصالحها و تحقيق أطماعها للسيطرة و بسط نفوذها في مناطق مهمة من الأراضي العثمانية خاصة بلاد الشام.

– ضغطت هذه الدول على الدولة العثمانية من أجل القيام بمجموعة من التنظيمات التي كان أولها خط شريف كلخانة في 3 نوفمبر 1839م، و الذي جاء بعد هزيمة القوات العثمانية أمام الجيوش المصرية، و منح بموجبه الأمن و الأمان على النفس و الأموال، والخط الهمايوني الصادر في 18 فيفري 1856م، الذي جاء هو الآخر بعد حرب القرم التي وقفت خلالها الدول الأوروبية ضد روسيا، فكان هذا الخط مكافأة لهذه الدول، حيث أنه

أكد على القوانين التي نص عليها خط كلخانة، كما أنه منحهم حق التملك العقاري في الدولة العثمانية.

– بموجب هذا الخط (الهمايوني) شاركت الدولة العثمانية في مؤتمر باريس 1856م الذي تم فيه الاعتراف بمكانتها لكي تواجه روسيا التي كانت تعتبر نفسها حامية للأقليات الأرثوذكسية، و الاعتراف بملكيتها و استقلالها و عدم التدخل في أمورها الداخلية.

– قامت الدولة العثمانية بإصدار القانون الأساسي في 23 ديسمبر 1876م، و بهذا تحولت الدولة إلى دولة دستورية وزال حكم السلطان و اتجه إلى الحكم مع الجماعة بوجود دستور مقتبس من دساتير الغرب و خاصة بلجيكا.

– أدت هذه التنظيمات إلى إشعال نار الفتنة في بلا الشام حيث أنها ساوت في الحقوق بين مختلف الطائف الدينية التي تعددت في بلاد الشام باعتبارها مهد للديانات السماوية، كما أنها أعفت النصارى من الخدمة العسكرية و هذا مما أدى إلى زعزعت العلاقة بين المسلمين و المسيحيين,

– وكان من أسباب وقوعها أيضا سياسة التسامح الديني التي انتهجتها الدولة العثمانية اتجاه الطوائف المسيحية، فباسم هذا التسامح تحصلت هذه الطوائف على مكاسب دينية مكنتها من تشكيل هيئات مستقلة داخل الدولة العثمانية أدت بها إلى المطالبة بالاستقلال و الانفصال.

– استخدمت الدول الأوروبية هذه الطوائف كوسيلة لمنع عودة الحكم العثماني المباشر إلى جبل لبنان حيث ادعت كل دولة حماية مصالح كل طائفة في المنطقة، هذا ما جعل الدولة العثمانية غير قادرة على حل النزاع بشكل أسرع.

– أوجدت الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية نظام المتصرفية الذي منح جبل لبنان استقلالا ذاتيا، و هذا بعد فشل نظام قائم مقاميتين الذي تبنته سنة 1846م و الذي قسم الجبل إلى وحدتين إداريتين يديرهما حاكم ماروني و حاكم درزي.

– أدى تخل الأمير عبد القادر الجزائري إلى إيقاف الفتنة مؤقتا و إلى كبح أطماع فرنسا التي أرادت أن تستنزف خيرات الشام و أن تضمها إلى مستعمراتها.

في الأخير يمكن القول أن الدول الأوروبية هي التي ضغطت على الدولة العثمانية من أجل القيام بهذه التنظيمات، و هذا ما أدى إلى إفلاس الخزينة العامة للدولة بل و وصل الأمر إلى الاستدانة من رعاياها المسيحيين، الذين استخدمتهم الدول الأوروبية كوسيلة لإثارة الفتن، هذه الفتن ساهمت في تحطيم الاقتصاد العثماني الذي أصبح يعتمد كليا على رأس المال الأجنبي.

قائمة المصادر

و المراجع

أولا: المصادر

القرآن الكريم

أ. المصادر العربية:

1. الإشبيلي علي بن محمد اللخمي، الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان، تح: هانس أرنت، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1962م.
2. بركات داوود، البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832م،دط،الرحمانية،مصر،دت.
3. البستاني سليمان، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ،مطبعة الأخبار،بيروت، 1908م.
4. تشرشل هنري تشارلز، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من 1840 إلى 1860م، تر: فندي الشعار، دار المروج،دب ن، 1984.
5. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفصل إبراهيم، ج1، ط1، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، 1317هـ-1967م.
6. جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج4،المؤسسة المصرية العامة، مصر، د.ت. ن.
7. الشناوي محمد عبد العزيز،الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها،ج1، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة 1980م.
8. المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية،تح :إحسان حقي،ط 1،دار النفائس، بيروت 1981م.
9. محمد كرد علي، خطط الشام، ج6، ط 2، مكتبة النوري، دمشق، د.ت. ن.
10. مسعد بولس، الدولة العثمانية في لبنان وسوريا 1815-1916م، دار الكتب المصرية، القاهرة 1967م.

11.مشاقة ميخائيل، مشهد سوريا ولبنان بحوادث العيان،تح: واندروس حنا شيخاشيري و ملحم خليل عبدو، مصر 1908م.

12. مؤلف مجهول، تاريخ بلاد الشام في القرن 19 (روايات معاصرة لحوادث 1860م ومقدماتها في سوريا ولبنان)، تح: سهيل زكار، د.د.ن، دمشق 2006م.

13. مؤلف مجهول، حسر اللثام عن نكبات الشام،ط 1،ددن،مص، 1895م.

14.مؤلف مجهول،مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا،تر: أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق،د.ت.ن.

ب- المصادر باللغة الأجنبية:

1. Treaties between Turkey and Foreign Powers 1535-1855. London 1855.

ثانيا: المراجع

1. أباظة نزار، الأمير عبد القادر الجزائري (العالم المجاهد)، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1414هـ-1994م.

2. إدريس الناصر رائيسي، العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، ط 1، دار هادي، بيروت، 2007م.

3. الأمير عمر طوسون، الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم، د ط، دار الهنداوي، القاهرة، 2012م.

4. أمين أحمد، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، د ط، دار الكتاب العربي، لبنان د. ت.ن.

5. أنور ياسين وائل السيد وآخرون، بين العقل والنبي بحث في العقيدة الدرزية، د ط، عقل، لبنان، 1980م.

6. أورخان محمد علي، روائع من التاريخ العثماني، ط3 ، دار الكلمة، مصر، 2007م.
7. ----------، عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده، ط4، د.د.ن، إسطنبول، 2008م.
8. أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، مر: محمود الأنصاري، ط 1، مج2، منشورات مؤسسة فيصل، تركيا 1990م.
9. أوغلي أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح سعداوي، ج1، د ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول 1999م.
10. أوغلي خليل ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني (بحوث ووثائق وقوانين)، تق: أكمل الدين إحسان اوغلي، د ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 2000م.
11. أيبش أحمد، تاريخ الشام في مطلع العهد العثماني، ط 1، مكتبة مؤمن قريش، أبو ظبي، 143هـ-2010م.
12. إيفانوف نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516م-1574م، تر: يوسف عطا الله، مر مسعود ظاهر، ط 1، دار الفرابي، بيروت 1988م.
13. باربرا براون، نظرة عن قرب في المسيحية، تر: مناف حسين الياسري، نشر توحيد كندا 1993م.
14. البدري محمد عبد الستار، المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، ط1 دار الشروق، القاهرة،1422هـ-2001م.
15. برو توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (1908-1914م)، معهد الدراسات العربية العالية، د ب، 1960م.
16. بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر، نبيه أمين فارس ،منير البعلبكي، ط 7، دار العلم للملاين، بيروت، فبراير 1977م.
17. الجميل سيار، تكوين العرب الحديث، ط1، دار الشرق، عمان 1997م.

18. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج 1، ط14، مكتبة النهضة، مصر 1316-1992م.

19. حسن الضيقة، الدولة العثمانية الثقافة المجتمع والسلطة، ط1 ، دار المنتخب العربي، بيروت 1997م.

20. حسنين إبراهيم، سلاطين الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، ط1 دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2014م.

21. حسين محمد كامل، طائفة الدروز وتاريخها وعقائدها، د ط، دار المعارف، مصر 1962م.

22. الحصري ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت 1960.

23. أنيس محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914م)، مكتبة الأنجلو مصرية، د.ت.ب.ن.

24. حلاق عباس وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية (المصطلحات الإدارية و العسكرية والسياسية والاجتماعية والعائلية)، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت 1999م.

25. حنا أبي راشد، جبل الدروز، ط 1، المطبعة التجارية الكبرى، مصر، 1925م.

26. حنا عبد الله، حركات العامة الدمشقية في القرنيين الثامن والتاسع عشر، نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية، ط1، دار ابن خلدون، بيروت، 1985.

27. الخالدي محمد روحي، أسباب الانقلاب أصدق تاريخ الأعظم الانقلاب وتركيا الفتاة، نص: السيد حسين وصفى، مطبعة المنار، مصر، 1326هـ.

28. الخالدي محمد فاروق، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام دراسة تحليلية للنصف من القرن العشرين ،ط 1، دار الراوي، بيروت، 1421هـ-2003م.

29. الخطيب محمد، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي عقائدها وحكم الإسلام فيها ط 1، دار عالم، عمان 1400هـ-1986م.

30. رستم سعد، الفرق والمذاهب المسيحية منذ ظهور الإسلام حتى اليوم (دراسة تاريخية دينية سياسية اجتماعية)، تق: إسماعيل الكردي، ط 2، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق 2005م.

31. ريمون أندري، المدن العربية الكبرى، ط 1، تر: لطيفة فرج ، د. د. ن، القاهرة.

32. ريمون هاشم، جوانب من تاريخ لبنان (1820م-1860م)، ج1، ط 1، منشورات الجامعة الانطوائية، د. م. ن 2007م.

33. زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية، ط 2، دار المسيرة، د. ب. ن، 1435هـ-2014م.

34. سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، ط 1، دار القاسم، الرياض 1420هـ.

35. الشكعة مصطفى، إسلام بلا مذاهب ،ط8،الدار المعربة اللبنانية، القاهرة 1411هـ-1991م.

36.الشلق أحمد زكريا، الدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916، ط 1، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة 1956م.

37. شوقي أبو الخليل، موضوعية فيليب حتي في كتابه تاريخ العرب المطول، ط1، دار الفكر،دمشق 1985م.

38. شيلشر ليندا، دمشق في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، تر: عمرو الملاح و دينة الملاح، ط 1، دار الجمهورية، دمشق 1998م.

39. صايغ أنيس، لبنان الطائفي، د ط، دار الصراع الفكري، بيروت 1955م.

40. الصلابي محمد علي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط 1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر 2001م.

41. الصليبي كمال، تاريخ لبنان الحديث، ط7، دار النهار للنشر، بيروت، 1991م.
42. طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط 3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2013.
43. عبد الرازق عيسى، التنصير الأمريكي في بلاد الشام (1834-1914م)، ط 1، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2005م.
44. عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، د ط، دار المعارف، مصر، 2018م.
45. عبده سمير، الطوائف المسيحية في سوريا نشأتها تطورها تعدادها، ط 1، دار حسن ملص للنشر، دمشق –سوريا، 2003م.
46. ------، المسيحيون السوريون، قديما وحديثا، ط 1، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق –سوريا، 2000م.
47. العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية جديدة لعوامل الانحطاط قراءة، ط 2، الدار العربية للعلوم، لبنان، 1424هـ-2003م.
48. عزتلو يوسف بك أصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، ط 1، دار هنداوي، القاهرة، 2014م.
49. عزمي بشارة، الطائفة الطائفية، الطوائف المتخيلة، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية، بيروت 2018م.
50. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516-1922)، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت. ن.
51. عوض أحمد حافظ، نابليون بونابرت في مصر، دار كلمات، دار هنداوي، مصر 2013م.
52. عوض عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م) تق: أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، مصر، د. ت. ن.

53. عيسوي شارل، التاريخ الاقتصادي لشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تق: سعد رحمي، ط 1، 1985م.

54. الغامدي سعيد بن سفر، موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام و مصر)، ط 1، التوبة، السعودية، 1413هـ-1992م.

55. غربي الغالي، دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288-1916م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007م.

56. فريدون أمجاد، سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين،تر:جمال فاروق وأحمد كمال ، ط2 ، دار النيل، مصر2015م.

57.الفتوني علي عبد، تاريخ لبنان الطائفي، ط 1، دار الفارابي، لبنان 2013م.

58.كوثراني وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988م.

59.----------، بلاد الشام في القرن العشرين السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني (قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية)، ط 3، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، د.ت.ن.

60. لويس برنارد، ظهور تركيا الحديثة، تر: قاسم عبده قاسم، سامية محمد، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2016م.

61. مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، ط 1، ج2، دار الفكر، القاهرة 1992م.

62. متولي أحمد فؤاد، الفتح العثماني للشام ومصر و مقدماته من واقع الوثائق و المصادر التركية و العربية المعاصرة له، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1414هـ-1965م.

63. محمد كامل فريد، ثورة الدروز حوادث سوريا، مطبعة التقدم، د.ت.م.ن.

64. مخزوم محمد، أزمة الفكر و مشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986 .

65. مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط 2، دار الشروق، بيروت، 1972م.

66. مصطفى بن محمد بن مصطفى، أصول وتاريخ الفرق الإسلامية، د.د.ن، 1424هـ-2003م.

67. المطران يوسف الدين، تاريخ سورية الدنيوي و الديني (تاريخ سورية في أيام السلاطين العثمانيين)، مر: مارون رعد و إش نظير عبود، ج8، دار نظير عبود، د.م.ن.

68. موفق بني مرجة، صحوة الرجل المريض، أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، الناشر أحمد عبد الله الفليح ، مؤسسة صقر الخليج، الكويت، 1984م.

69. النجار عبد الله، مذهب الدروز والتوحيد، ط 1، دار المعارف، مصر، 1922م.

70. هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، د ط، دار هومه، الجزائر، 2007م.

71. ياغي إسماعيل احمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، د ط، مكتبة العبيكة، د. ت.م. ن.

72. يحي جلال، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الحديث، الإسكندرية 2001م.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. بعيو غانية، التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا(1839-1876م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث (مرقونة)، الجزائر 2008-2009م.
2. بوجلطي فاطمة، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، الجزائر 2011/2010م.

رابعا: المجلات:

1. التميمي عبد الجليل، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، "المجلة التاريخية المغربية ومركز الدراسات والبحوث"،العدد87،تونس، 1988م.
2. خوري جورج،المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية،مجلة دراسات تاريخية،العدد1،جامعة دمشق 2012م.
3. ضرار خليل حسن وهادي جبار حسون،الأسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية و آثارها اللاحقة، "مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية""،المجلة3 ،العدد2،كلية التربية الطارمية،العراق، 2016م.
4. عامر محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية،مجلة دراسات تاريخية، العدد 117-118،جامعة دمشق، كانون الثاني 2012م.
5. كوثراني وجيه، التنظيمات العثمانية والدستور (بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا و مفهوما)، مجلة تبيين، العدد3، إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، د. ب. ن 2013م.
6. يوسف حسين يوسف عمر، سياسة بريطانيا اتجاه الأزمة السورية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد33، جامعة الأقصى، فلسطين،حزيران 2014م.

خامسا: المعاجم و الموسوعات والأطالس

1. الجوابرة فاطمة محمود،موسوعة الخلفاء، العثمانيون، ج2، ط 1، دار صفاء،عمان 1424هـ-2004م.
2. حسان حلاق وعباس صباغ،المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية (المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والعائلية)، ط 1،دار العلم للملايين،بيروت، 1999م.
3. الزيدي مفيد،موسوعة التاريخ الإسلامي،العصر العثماني، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2003م.
4. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية،مر،عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية،الرياض 2000م.
5. ط ب مفرج و آخرون،موسوعة عالم الأديان (كل الأديان والمذاهب والفرق والبدع في العالم)، ج9، ط 2، نوبيلز للنشر والتوزيع، بيروت 2005م.
6. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية،ج1، المؤسسة العربية للنشر، بيروت د.ت. ط.
7. المغلوث سامي بن عبد الله،أطلس تاريخ الدولة العثمانية،ط 1،مكتبة الإمام الذهبي،الكويت، 2014م.
8. مؤنس حسين، أطلس تاريخ الإسلام، ط 1،الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1987م.

فهرس

المحتويات

مقدمة.....أ- خ

مدخل: أوضاع بلاد الشام أوائل القرن19م.....9- 17

أولا: المبحث الأول: التنظيمات العثمانية.....18

المطلب الأول: عوامل ظهورها.....19 -21

المطلب الثاني: روادها و أهدافها.....22- 26

المطلب الثالث: أشكالها.....26 – 28

أ-خط كلخانة..... 28 - 31

ب-الخط الهمايوني.....31 - 33

ت- القوانين المكملة للتنظيمات.....33 - 36

ث- إعلان الدستور.....37 - 39

ثانيا: المبحث الثاني: الطائفية في بلاد الشام.....40-43

المطلب الأول: المسلمين.....44

أ-السنة.....44 -45

ب-المتاولة(الشيعة).....45 - 47

ت-الدروز.....47 - 53

المطلب الثاني: المسيحيين.....55 - 56

أ-الكاثوليك.....56 - 57

ب-البروتستانت.....58 – 60

ت-الأرثوذكس.....60 - 61

ثالثا: المبحث الثالث: الفتنة الطائفية في بلاد الشام.....65 - 67

المطلب لأول: أحداث 1841-1845م.....68 - 73

المطلب الثاني: نتائج تنظيمات 1856م.....74 - 77

المطلب الثالث:الفتنة في سوريا سنة 1860م و ردود الفعل منها.....78- 99

خاتمة.....100 - 103

قائمة المصادر و المراجع.....104 - 114

فهرس المحتويات.....115 - 117